العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية

الطاهر الحداد في سطور

* ولد بتونس العاصمة حوالي سنة 1899 بعد أن استقرّ بها والداه القادمان من حامة قابس.
* تلقى في صغره تعليما دينيا في الكتاتيب قبل أن يلتحق بالخلدونية وبجامع الزيتونية حيث احرز على شهادة التطويع.
* التحق بمدرسة الحقوق التونسية غير أنه انقطع عن متابعة دروسها بعد نجاحه في امتحان السنة الأولى، وتوجهت همته إلى النشاط السياسي والنقابي والإصلاحي.
* انضم إلى الحزب الحرّ الدستوري التونسي فور تأسيسه سنة 1920 وكلف بالدعاية لكنه لم يلبث أن انسحب منه لوقوف قادته ضد حركة محمد علي النقابية.
* ساهم مع محمد علي في بعث حركة عمالية تونسية مستقلة عن الجامعة العامة الفرنسية سنة 1924.
* خلد ذكرى الحركة العمالية بعد أن أخمدت في المهد في كتابه "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية" الصادر سنة 1927.
* أثار كتابه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" إثر صدوره سنة 1930 خصومة كبيرة شغلت التونسيين أكثر من عامين. وما زال يشغل المعنيين بقضية المرأة إلى اليوم.
* توفي في 7 ديسمبر سنة 1935.

الطاهر الحداد

العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية

* الكتاب : العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية
* الكاتب : الطاهر الحداد
* التصفيف : فيالة - القيروان
* المطبعة : التسفير الفني بصفاقس
* الطبعة : الأولى* بدار صامد
* السحب : 1500 نسخة
* الناشر : دار صامد للنشر والتوزيع 72 نهج القيروان
صفاقس - تونس . الهاتف : 447 226-04
* الإيداع القانوني : جانفي 1997

* طبع أول مرة سنة 1927 ثم قامت السلطات الاستعمارية بمنعه. طبع مرة ثانية سنة 1966 ومنذ ذلك الحين قامت الدار التونسية للنشر بطبع الكتاب مرات عديدة.

تقـــــــديم

بقلم الأستاذ فتحي الرقيق

إنما يخلد كبار الشأن أعمالهم، وليس في رأينا أجمل من إعادة نشر كتاب "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية" تكريما للطاهر الحداد على هامش الاحتفالات بذكرى مرور ستين سنة على وفاته، لأن الغاية من التكريم ليست تحنيطا شخصانيا للرجل أو استعراضا مجانيا لأمجاد البلاد وإنما استعادة لأفكار حية لا يزال فيها ما يعين على إنارة غموض الحاضر ومواجهة تحديات الآتي.

يتفق هذا الكتاب الصادر سنة 1927 مع الكتاب الاخر الشهير "امرأتنا في الشريعة والمجتمع"الذي نشر بعده بثلاث سنوات ومع ما كتب الحداد من مقالات صحفية حول فكرة مركزية وهي أن الاستعمار الفرنسي بقدر ما هو سبب للانحلال والبؤس اللذين أصابا المجتمع التونسي منذ نهاية القرن الماضي فهو أيضا حصيلة لحالة "ولدت لنا جسما مريضا هو المجتمع التونسي .. (حالة) ألم ذاتي فينا .. ورثناه عن الأجداد"*. ويلتقي الحداد في هذا الرأي مع عدد من رجال الإصلاح العرب والمسلمين وخاصة مع مالك بن نبي الذي اختزل هذه الحالة في عبارة مكثفة : "القابلية للاستعمار" (La colonisabilité).

ولذلك ليس من الصعب أن نفهم أن الحركة الإصلاحية التي انخرط فيها الحداد لم تكن موجهة بالأساس ضد الاستعمار الفرنسي أو لنقل إنها لم تكن تريد -ولا تستطيع- أن تفعل ذلك آنذاك، وإنما ضد أنماط من التفكير كانت تسم ذهنية التونسيين وتقود سلوكهم، فتكلست ملكة الإبداع عندهم بثقل الأعراف

---

* كل الإحالات التي لا نذكر أصحابها مستخرجة من كتاب العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية.

والتقاليد الموصوفة وتجمدت أيديهم عن أي تجديد قد يدنس قدسية مجرى حياتهم.

ولئن سلّم بذلك قرّاء كتابه الآخر "امرأتنا في الشريعة المجتمع " الذي تناول في تلك الفترة وضعية المرأة التونسية بوصفها في نفس الوقت موضوع الدراسة والتغيير، فإن كتاب "العمال التونسيون" موضوع مقدمتنا هذه لا يحيد عن هذا السياق العام لتفكير الحدّاد لأن محتواه ليس إلا صدى لأحد أمثلة الحركات الاجتماعية التي انبثقت في بداية هذا القرن والتي تشترك جميعها في الغاية : "الانتباه العام" وفي الدافع : جمود ما قبل الاستعمار وما ترتب عنه من انحلال في بني العلاقات المجتمعية ومن بؤس متفش بين أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية المفقّرة.

على أن اندراج كتاب "العمال التونسيون" في سياق الإطار النظري العام لتفكير الحداد لا يحجب عنا خصائصه التي صنعت من فرادة الحركة الاجتماعية التي ينقل لنا أحداثها. وأولى هذه الخصائص أنه يصوّر حركة نقابية متباينة عن تلك التي طبعت تاريخ أوربا الصناعية وفرضت نفسها لا بصفتها النموذج المرجعي الذي تنقاد به بقية الحركات الأخرى (الحركات النسوية، الحركات الطلابية، الحركات القومية ..) بل باعتبارها الحركة الاجتماعية التي تحملها جميعا في رحمها وتماثل مطالبها الخصوصية بالمطالب النقابية والعمالية. وقد ظلّت الحركة العمالية الأوربية، مثلما انتهى إلى ذلك عدد من الباحثين المختصين في موضوع الحركات الاجتماعية مثل آلان توران وروني ـاليسو*، تمنع تلك الحركات الخصوصية من التميّز والاستقلالية والتعبير عن مطالب أخرى غير التي تنشغل بالزيادة في الأجور أو بمشركة

* انظر مثلا إلى :

- Alain Touraine, le retour de l'acteur, Fayard, 1984, pages : 49, 282, 283, 292.
- René Gallissot, Mai 1968 : Qu'est-ce qu'un mouvement social? Au-delà du nouvement ouvrier. L'Homme et la Société, n° 98, 1990/4, l'Harmattan, Paris.

وسائل الإنتاج، إلى حدود ماي 1968.

وعلى العكس من ذلك، لم تسع الحركة النقابية التونسية التي كان الحداد أحد أفراد نخبتها إلى ممارسة أبوتها على بقية أشكال الفعل الاجتماعي الأخرى. بل إن البعد النقابي، على جدية الاعتصابات* التي نفذت وشرعية مطالب المعتصبين وصدق نضاليتهم، يكاد يتحول إلي مجرد واجهة لأبعاد أخرى تحيل إلى ما هو اجتماعي : "إن محمد علي كان يتأثر جدا من مناظر البؤس والفاقة" أو إلى ما هو ثقافي : ألم يتهم البوليس محمد علي الحامي بتأسيس "حركة دينية" لأنه استعمل بعض الآيات القرآنية في اجتماع مع عمال منجم المتلوي؟ والحق أن هذه الحيلة الوطنية قد أحسنت استثمار الحق النقابي -الذي ناضلت من أجله الحركة النقابية الفرنسية منذ نهاية القرن التاسع عشر- بدون أن تكون مدفوعة إلى الدخول في صراع مباشر وغير متكافئ مع الهوية الفرنسية التي يفترض بحكم طبيعة الأشياء السائدة أنها هوية جميع من يعيشون على التراب التونسي.

أما الخاصية الثانية، فتتعلق بدور المؤلف في كتاب "العمال

* مفردها اعتصاب وهي الكلمة التي كانت تستعمل آنذاك في معنى العبارة التي نعرفها الآن : إضراب. تفيد لفظة اعتصاب تكوين عصبة أو رابطة جماعية يجسدها طبعا الامتناع عن العمل. ولكنها تفيد كذلك معنى المرابطة بالمكان، مكان العمل لأن فكرة الامتناع عن العمل دون التخلي عنه لا تزال في ذلك الوقت حديثة العهد. ويوجد في المرجع الموالي مثال جيد فيه إشارة إلى المعنى الثاني : Les grévistes tigotés يتحدث مؤلفا الكتاب عن سائقين يرابطون بالسكة الحديدية لمنع القطارات التي يقودها سائقون مسخرون من المرور.

Michel Grozier, Erhard Friedberg , l'Acteur et le système, Paris, Ed du Seuil, 1977.

التونسيون"، فإذا كان بالإمكان اعتبار الطاهر الحداد الفاعل المركزي في كتابه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" اعتمادا على أنه رائد الحركة التي انشغلت بإصلاح وضعية المرأة التونسية، فالأمر يختلف في الكتاب موضوع مقدمتنا، لأن هذا الدور يخرج من وضعية نطلق عليها تسمية "الكاتب المناضل" أو "المثقف المناضل" ليرتبط بوضعية أخرى يجوز أن نعبّر عنها بصيغة "المناضل الخلفي" أو ربما "الملاحظ النشيط" لاعتبارين على الأقل، أحدهما أن الريادة في الحركة النقابية كانت لمحمد علي وللبعض من رفاقه الذين ذكرهم الحداد في معرض حديثه عن إدارة الاعتصابات وما لحق بهم بسببها من إيقاف وسجن ونفي. والآخر أن الكاتب نفسه قد أشار إلى أنه "من الغريب المفاجئ" انتخابه شخصيا في دائرة الدعاية لجامعة عموم العملة التونسية التي تم تأسيسها يوم الثالث من شهر ديسمبر 1924، وهي دون شك مسؤولية أقل قيمة من المسؤوليات الأخرى، إلا أنها من زاوية نظرنا الراهنة ذات أهمية قصوى لأن هذا الموقع الخلفي، تضاف إليه المسافة الزمنية الفاصلة بين تاريخ وقائع الحركة النقابية وتاريخ صدور الكتاب، قد يكونا سمحا له بأن يرى فيها ويدوّن من أحداثها ما لم يره أو ينتبه إليه رفاقه المنخرطون فيها عن قرب. ويؤكد هذا الاستنتاج محتوى الكتاب نفسه، هذا الكتاب الذي نستطيع تقسيمه إلى أربعة محاور كبرى :

- وصف وتحليل للتخريب الذي أصاب الفلاحة والتجارة والصنائع التونسية لا بسبب "وجود البضاعة الأجنبية .. وانتشارها وكثرة اقتناء الناس لها ... (وإنما خاصة) لتأخر صناعاتنا عن ذلك بمراحل قاصية" وما صحب هذا التخريب من تفكك في العلاقات الاجتماعية التقليدية التي كانت تشد المزارعين إلى بعضهم البعض وصناع الحرف إلى معلميهم وتحول دون تطور الفقر إلى تهميش وهجرة.

- توثيق ميداني نشيط لأهم الاعتصابات التي جدت قبيل تكوين الجامعة وما وقع أثناءها من تصادم وتضحية ومفاهمة بين "الآجرين" الفرنسيين ورجال البوليس من ناحية والمعتصبين وقادتهم من ناحية أخرى.

- تتبع دقيق لالتحام "النخبة المفكرة" بالمعتصبين وتأطيرها

لاعتصاباتهم وعملها على "ربطهم بعامة الأمة ... (ومدهم) بالإعانة المالية ما داموا لم يتفاهموا مع آجريهم .. (وتقديم) النصائح المفيدة (لهم) وتحذيرهم من الوقوع في دسائس أعداء الاعتصاب" وعلى الارتقاء بمبادرتهم من مستوى الممارسة العفوية إلى مستوى التأسيس وذلك بالإعلان عن ولادة أول مركزية نقابية تونسية مستقلة.

- تلخيص لأهم أفكار النخبة النقابية وغير النقابية التي قدمت تشخيصا لحالة البلاد ومقترحات إصلاحية تتمثل في مشاريع اقتصادية (أو بصفة أدق جمعيات اقتصادية تعاونية) تكون، مثلما ورد في خطاب الطاهر صفر إبان تأسيس جمعية التعاون الاقتصادي التونسي، بمثابة "السفن والبواخر ... التي وحدها كفيلة بانتشال البلاد من الفقر ... (لأن) الأمم لم تنجح في السالف ولم يعل كعبها في العلوم والآداب إلا بعد أن فكرت في تحسين حالها من الوجهة المادية .. فكونت المشاريع الاقتصادية"*.

بقيت خاصية هذا الكتاب الثالثة، فلئن رأى البعض أن إضافة الحداد الحقيقية هي مؤلفه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" استنادا إلى أن ما جاء فيه من أفكار قد صار مرجعا من المراجع التي تقوم عليها مكاسب المرأة، هذه المكاسب التي تحولت بدورها إلى مصدر من مصادرٌ شرعيّة الدولة فإننا نذهب إلى أن كتاب "العمال التونسيون" رغم طابعه التوثيقي، أكثر راهنية لسببين متداخلين : أولهما عام ويحيل مباشرة إلى بعض نقاط الشبه بين ما اعترض الحركة النقابية أيام محمد علي والحداد من عقبات استعمارية وقفت دون تأسيسها وما تواجهه المنظمة النقابية اليوم من تحديات بفعل العولمة وتقلبات المحيط الداخلية والخارجية. أما الثاني، فخاص ويتعلق بوضعية المرأة نفسها ذلك أن هذه العولمة بوصفها إكراها خارجيا لها تأثير على الوضع النقابي إجمالا ولكن على مكاسب المرأة العاملة خصوصا.

* التسطير هنا وفي مواقع لاحقة من هذه المقدمة من عندي، فتحي الرقيق.

تلك إذن بعض خصائص تجربة جامعة عموم العملة التونسية، بقي أن نشير أولا وبسرعة إلى ما بين هذه التجربة وبقية التجارب اللاحقة من تواصل، وأن نستشرف ثانيا مدى هذا التواصل والحركة النقابية تواجه بعد مايناهز الثلاثة أرباع قرن، تحديات جديدة تتداخل مع بعضها البعض بقدر ما تتميز بتسمياتها : الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، الإمضاء على اتفاقية التبادل الحر مع المجموعة الأوربية، برنامج التأهيل، معركة المنافسة ...

تعبر نزعتا الاستقلالية والوطنية عن سمة التواصل في تاريخ الحركة النقابية التونسية، ولأن البعد السياسي الوطني قد كان حقيقيا فقد كان على قادتها أن يثابروا في الإلحاح على الوظيفة الحرفية لمنظمتهم. وفي الواقع مثّل الربط الدائم لمطالب الزيادة في الأجور بتدهور المقدرة الشرائية (قدم الحداد في كتاب "العمال التونسيون" إحصائية صادرة عن تفقدية الشغل تفيد بأن تكاليف المعاش قد ارتفعت بين عامي 1923 و1924 بما يساوي 29٪) خير ضمان لاستقلالية المنظمة النقابية.

صحيح أن بعض التحركات المطلبية التي تسببت في أزمات عنيفه حلّت المنظمة على أثرها (1925) أو جمّدت وحمّل قادتها مسؤولية اندلاعها بعد أن بالغ الخصوم في إثبات خلفياتهم السياسية ومراميهم، فكان أن رضخ العمال وانخرطوا في منظمة نقابية فرنسية أو هجروا النشاط النقابي. كل ذلك صحيح ولكن الأمر كان ينتهي عادة بعودتهم رافعين شعار الاستقلالية من جديد. حدث هذا مع الطاهر الحداد نفسه حين سعى إلى الحفاظ على جامعة عموم العملة التونسية بعيد محاكمة محمد علي ونفيه ومع بلقاسم القناوي في منتصف الثلاثينات ومع الاتحاد العام التونسي للشغل في مناسبات عديدة، منعا لإلحاق المنظمة النقابية بحزب أو أحزاب سياسية.

ومع ذلك لا يمكن أن تلغي لحظة الاستقلالية النقابية لحظتها الوطنية : فهل كانت اعتصابات عمال الرصيف أو إضرابات الاتحاد

العام التونسي للشغل لتتعرض لتعنت الأعراف أو قمع البوليس لو لم تكن محمّلة بشحنة غير نقابية، تصلح وقودا للممارسة الوطنية في جميع أشكالها؟ لا جدال في أن اعتصابات عمال الرصيف قد حصلت بدوافع نقابية أبرزها دافع مضاعفة الأجر اليومي من " 12 أو 14 إلى 24 فرنكا" ولا مراء كذلك في أن هذه الاعتصابات وغيرها هي التي جعلت محمد علي ورفاقه يعجلون بتأسيس الإطار النقابي. ولكن هل كان لهؤلاء المعتصبين أن يتحملوا بطالة دامت أكثر من ثلاثة أسابيع لو لا السند الشعبي الذي غمرهم بتضامنه؟ أضف إلى ذلك أن "النخبة المفكرة" قد كانت -قبل أن يفاجئها الظرف النقابي العاجل- على وشك تكوين جمعيات تعاونية اقتصادية، يتسع مجال الفعل فيها لأبعد مما يسمح به المجال النقابي لأن الداعي إلى تكوينها هو "مناظر البؤس والفاقة ... ومشاهد الجوع التي رآها (محمد علي) ... والنائمون تحت الجدران وحافات الطريق ..." بل إن مصطفى كريّم قد تحدث عن شيء مفارق ولكنه يندرج في نفس السياق الوطني "نقابة للعاطلين في حي الملاسين ... يترأسها ممرضان عاطلان عن العمل"*.

وما يقال عن جامعة عموم العملة التونسية يصح على الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كثيرا ما تتجاوز مطالبه حدودها النقابية لتطرح مطالب ما انفك طابعها السياسي يتوضح خاصة عندما بلغ الاتحاد أوج قوته واستحالت عبارة إضراب عام -أي إضراب سياسي- عنده أمرا واقعا مفروضا على السلط الاستعمارية.

هذا تأكيد للفكرة المعروفة القائلة إن كل نشاط نقابي مهما كانت درجة مطلبيته هو نشاط سياسي في نهاية الأمر، يتدخل بشكل أو بآخر، بدرجة تزيد أهمية أو تنقص في الاختيارات

* انظر :
Mustapha Kraiem, le Mouvement Social en Tunisie dans les années trente. Ceres, Tunis, 1984, p 13.

السياسية للدولة التي مهما قيل عن استقلاليتها النسبية حسب العبارة الشهيرة لنيكوس بولنتزاس، تظل على علاقة وطيدة بالصراعات الاجتماعية التي تعدّ بطبيعة الحال صراعات مصلحة إن مادية وإن رمزية.

لا شك أن محمد علي -ولا يختلف الأمر مع حشاد- قد كان وهو يواجه تهما مثل "تكوين نقابة دينية أو ملّية" أو "تقسيم الطبقة العاملة"، لاعبا ماهرا يحسن استثمار القوانين التي حلّت مع الاستعمار ذاته فيخاطب زعماء الكنفدرالية العامة للشغل بقوله "إنه لا يمنعكم شيء من الانخراط في النقابة التونسية مادامت تشكيلاتها ستنخرط في العالمية طبق مبادئ العملة" وكان يتقن أيضا قلب الإكراه القانوني الذي يمارسه عليه خصمه إلى إكراه يمارس على الآخر : ألم يجبر الكوميسار الذي جاء ليحلّ اجتماع فندق الحرير بحجة أنه "اجتماع سياسي غير مرخص فيه" على أن يكتب "في تقريره (أنه) اجتماع عمومي نقابي" بعد أن واجهه محمد علي بمحتوى قانون 1905 الذي لا يشترط أكثر من إعلام بالاجتماع قبل يومين من انعقاده؟

ورغم كل هذه المهارة في اللعب داخل الحدود التي رسمها الإكراه الاستعماري، بل رغم كل هذه المهارة، فإن محمد علي ورفاقه في جامعة عموم العملة التونسية من جهة وقادة الكنفدرالية العامة للشغل ورجال البوليس من جهة أخرى يدركون جيدا أن الاجتماع له مرام سياسية حتي وإن كانت بعيدة المدى لأن وجود منظمة نقابية تونسية مستقلة سيكشف بالضرورة شيئا كان مخفيا وهو علاقة التبعية التي تربط من تطلق عليهم تسمية أهالي بالأروبيين وسيؤسس لعلاقة جديدة : علاقة سلطة بين من يتمتع بالازدهار الاقتصادي الملحوظ الذي عرفته البلاد أثناء الربع الأول من هذا القرن من ناحية ومن لا ينال منه إلا الفتات أو الإقصاء من ناحية أخرى.

إنها لا محالة، علاقة سلطة محدودة المدى لأن من يرتبط من التونسيين بعلاقة عمل مباشرة مع الأوربيين قليلو العدد ولكنه

عدد كاف لفرض الاعتراف بتعددية اجتماعية تجسدت في إطار نقابي مستقل كان بمثابة البوابة التي مرت منها، إن بوعي وإن بدون وعي، الخصوصية الوطنية، فهل ستظل هذه البوابة النقابية مفتوحة على التحديات الوطنية المطروحة على البلاد وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين، بعد أن استحال الإكراه الاستعماري المشخّص إكراها اقتصاديا مجرّدا؟

يطرح هذا الاستفهام مسألة راهنية التراث النقابي، بما فيه طبعا تجربة جامعة عموم العملة التونسية، ومدى مساهمة هذه التجربة في إنارة مناطق الغموض الذي يلفّ رهانات اليوم. ولما كانت أطراف هذه المسألة أبعد من أن تحيط بها مقدمة هذا الكتاب، فإننا نكتفي باستعراض بعض مواطن الانقطاع بين لحظتي البدء والحاضر من تاريخ الحركة النقابية التونسية :

أولا : بعد فترة من التداخل بين البعدين النقابي والسياسي الذي لمسناه سواء في كتاب "العمال التونسيون" أو فيما كتب في العديد من الدراسات، مالت العلاقة بينهما إلى الانفصال وذلك أثناء السبعينات التي شهدت إقرار الدولة بتعديدية المجتمع وتدشينها لسياسة التعاقد بين الطرفين الاجتماعيين، وخاصة أثناء الثمانينات حيث بدأ مجال التحديث الصناعي الذي يتفاوض -ضمن إطاره- الطرفان الاجتماعيان المذكوران بشأن اقتسام مرابيحه، بدأ يستقل عن مجال التنمية* التي تضع وجها لوجه نخبا سياسية متعددة -لا تمثل بالضرورة امتدادا سياسيا للأطراف الاجتماعية- تتنافس من أجل اختيار النموذج المجتمعي الملائم للبلاد.

ثانيا : لقد كان رهان الحركة النقابية التي حفظ لنا تاريخها : كتاب "العمال التونسيون" رهانا اجتماعيا يرمي إلى استبدال وضع تتفشى فيه الأمية والبطالة والتعاسة بوضع يتعمم فيه التعليم والعمل والرفاه وورقتها المميزة (son atout) الورقة الاقتصادية المتمثلة في منظمة نقابية ورجال "دهاة" في الاقتصاد كما يقول محمد علي وجمعيات تعاون اقتصادي يفضلها الحداد

* انظر :
Alain Touraine, la Parole et le sang. Odile Jacob, 1988 p : 39.

على الجمعيات الخيرية التي "لا ينال نفعها واحدا من عشرة آلاف تقريبا". أمّا الآن فقد أصبحت المسألة معكوسة لأن الرهان الذي يطرح قد صار اقتصاديا : القدرة على المنافسة، والورقة المميزة للفوز بهذا الرهان هي الورقة الاجتماعية : تأهيل الموارد البشرية من حيث المهارة ومن حيث العدد.

ثالثا : إذا كانت الشغيلة المتعلمة تستطيع أن تستثمر رأسمالها المدرسي في عمل إضافي بالقطاع الخاص أو القطاع الموازي (parallèle) عوضا عن -أو إلى جانب- النشاط النقابي فإن شغيلة الساعد التي تعمل في القطاعات الصناعية المعنية أكثر من غيرها بالإكراه الاقتصادي الخارجي وبرهان المنافسة وبالتالي بمسألة مرونة التشغيل، تجد نفسها لا في وضعية من يطالب بزيادة في الأجر أو بتحسين ظروف العمل، وإنما في وضعية المدافع عن العمل. وتأسيسا على ذلك نستخلص، بناء على أن العمل لا يشترط بالضرورة مهارة، أن الورقة المميزة التي يجري وراءها العامل -أو العاملة- ليس الانخراط النقابي وإنما رأسمالا علائقيا قوامه شبكة علاقات اجتماعية مترامية.

غير أن هذا لا يتحقق دون أن يحدث تغييرا في العلاقة بين المؤجِر والمؤجَر تعكسه توجهات الثقافة الجديدة للمؤسسة والتي تستلهم بعض خصائص النموذج الياباني الاسيوي القائم على فكرة المؤسسة العائلة أو بعض خصاص نظام القيم والمعايير العربي الإسلامي الذي يثمن العلاقة الاجتماعية على حساب العقلنة الاقتصادية التي لا تهتم إلا بالمصلحة المادية الفردية. فهل تكون العلاقات التقليدية التي كانت سائدة في عهد الحداد ومحمد علي وحتى حشاد، والتي كثيرا ما حالت دون فهم العمال لمصلحتهم وانخراطهم في النشاط النقابي هي ما سيحقق لهم في بداية القرن الواحد والعشرين تلك المصلحة؟

خلق الإنسان محتاجا لبناء ذاته من معاش يقتاته. ومع مرور الزمن فإنّ قوة العقل استطاعت أن تميّزه في عيشه عن سائر الحيوان، فلم يعد يقبل بما تنبت الأرض من الحشيش ولا بما يقرّ عليها من المياه المتربة المعفرة، فسعى بالتدريج في تحسين الإنتاج الطبيعي، يعمل في الأرض لتحصيل ما يحتاجه من خيراتها، ومن هنا شعر بلزوم آلات يستعملها لتحسين الانتاج وتوفيره، وهي رأس مال العمل، فكانت من ذلك الصناعة وهي النوع الثاني في الإنتاج. وهذا أول طور من مدنية الإنسان شعر فيه بالحاجة إلى تعاضد أفراده جماعات جماعات للقيام بالعمل، وتوزيع أجزائه الكثيرة بينهم حتى يتمّ لكلّ فرد منهم ما يريد من حاجاته. ثم بتجدد هذه الحاجات ونموّها مع الإنسان احتاجت تلك الجماعات المستقلّة إلى التعارف والتعاون على الإنتاج، وتوزيع الحاجات، وتبادل المنتجات، فنشأ من ذلك في العالم شعوب تعارفت بقدر ما سمح العلم به من قرب المواصلات وبعدها.

غير أنّ هذا التعارف وذاك التعاون الذي ولدته الحاجة للإنتاج وتحسينه وتوفيره، لم يقف عند حده المناسب، بل انقلب شرّا ونهما عند بعض الإنسان ومؤامرة منه على نوعه مدفوعا إلى ذلك بما يرى في ذاته من تفوّق في العقل والجسم. والإنسان بعد أن تتوفّر حاجاته الضرورية كثير الشره والطموح إلي ما فوقها لا سيما إذا نظر إلى نفسه بإعجاب.

إنّ تفاوت أفراد الإنسان قوة وضعفا في العقل والجسم شيء لا مفرّ منه، فإنّ للمنبت والعوارض الطارئة بالصدفة، وجيوش الأمراض، واختلاف تأثيرها،وانتقالها بالوراثة، أثرا ظاهرا في هذا التفاوت المحسوس الذي لا يمنعه الاتّحاد في أصل الحقيقة، وأيضا فإنّ التمارين في الأعمال النظرية التي تتّفق لبعض الإنسان باستعداده وكسبه، وانتقالها بالتعليم إلى طبقة أخرى لما يزيد هذا التفاوت نموا.

لقد شعر الإنسان الضعيف بميزة الأقوياء عقلا وجسما

فسلّم لهم بالسيادة عليه خصوصا وقت أن كان معرّضا لخطر الوحوش الكاسرة التي كان يعيش معها على صعيد واحد، فوضع هؤلاء أيديهم على منبع الإنتاج.

لقد كانت الأرض حرّة قبل أن تلد الإنسان، فلمّا جاء تعاون على إنتاج ما يحتاجه منها. وبدون شك إنّ أول وضع يد خاصة عليها للتملّك كان بلا بيع، وليس من المعقول أن يبيع الجميع مرتزقهم ما داموا يوفّرون منه ما يلزمهم بالتعاون وما دام للأجيال الآتية حق فيه.

يلوح لي أنّ الإنسان الأول كان ماديا بحتا تعاون لإنتاج حاجته، فلمّا شعر بضعف أخيه نفذ منه إلى حيازة مرتزقه بدعوى التفوّق عليه عقلا وجسما، وأنّ هذا التفوّق يجب أن لا يذهب ضحية حب المساواة التي لم تثبتها الطبيعة. ولو أنّه اعتدل في حبّ المادة لأخذ نصيبه من المنتجات مناسبا لإنتاجه الأوفر من غيره فيكون بذلك قد اقتضى لنفسه بحق التفوّق، ولكنّه آثر نزع الحق المشترك وتخصيص نفسه بحوز الأرض فذهب حق الجماعة ضحية حبّ المادة !

لقد عرف الإنسان أنّه لا يعيش بدون جماعة، فحوّل بتفوّقه عليهم معيشة الاشتراك التي كانوا ينعمون بها إلى حالة عملة يعملون في حقله وبستانه الخاص مقابل لقم يدفعون بها شرّ الجوع وهم راضون بها ومقتنعون بضعفهم وجهلهم وتفوّق الآخرين عليهم.وقد لبث هذا النظام حيا ينمو من وقت أن كان الإنسان في دور القبائل إلى أن بلغ دور التشعّب والأمية. وهنا ازداد رسوخا وطغيانا، فبقدر ما تتّسع التجارب ويكشف العلم من أسباب الرزق، يكون استنزاف مجهودات العمّال واستثمارهم تحت ضغط الحكومات التي انتظم أمرها وامتدّت صولتها أكثر من ذي قبل فعاش العمّال أرقّاء في مزارع ومصانع ومتاجر أسيادهم وقد ولدوا من قبل أحرارا.

ولقد كانت نهضة أروبا العلمية الاقتصادية بما تيسّر لها من

وسائل الإنتاج والتوزيع أعظم باعث لاستثمار العمّال وإضافة أقسام من الناس إليهم كانوا يعيشون في صناعاتهم الصغرى باستقلال. فجرّهم رأس المال الكبير عملة في معامله ومناجمه قهرا حيث لا يقوون على مجاراته في الإنتاج والترويج اللذين أخذا في النموّ من يوم أن انفتحت أبواب الممالك للتعامل بينها بعقد المعاهدات التجارية وسهلت المواصلات وقربت المسافة بوسائل النقل السريع، وبالأخص قد ازداد جدّ رأس المال ونشاطه في الممالك الأروبية بعد أن انكشف ذلك الظلام المخيّم على العالم القديم فصيّره سوقا عامة للترويج بما أدّى إلى التزاحم بينها تزاحما قويا أفضى بها إلى التسارع لحيازة هذه البلدان العاطلة حرصا منها على الاستثمار بالمنفعة طبق قاعدة الحيازة.

وقد ألّفت المؤتمرات العديدة لتعديل قسمة البلاد الشرقية والإفريقية كلّ على قدر قوته واحتياجه منعا للحروب وفصلا للنزاعات القائمة بينها.

غير أنّه بالرغم من ذلك فإنّ التزاحم بين هذه الممالك لا يزال ينمو بنموّ الأيام، وقد قامت وتقوم من أجلها الحروب الهائلة التي تدحر الملايين من الإنسان، وقد فكّر كلّ رأس مال في التوفير من مصاريف الإنتاج حتى تمكن له المزاحمة بربح في الترويج فكانت مسألة التنقيص من أجور العملة وغبنهم فيها أعظم مسألة تهمّ رأس المال للمغالبة أو تعديل المزاحمة على الأقل.
لقد كان رأس المال قاسيا منذ التاريخ وهو بقدر ما يتّسع له العلم والتجربة يزداد رسوخا وأمنا على مستقبله في تسخير العمّال بصورة جعلتهم على الدوام في حاجة إليه لتسديد معاشهم وهو لا يعطيهم من ذلك إلاّ قليلا.

عاش هؤلاء العملة بين أزواجهم وبنيهم وسائر أهلهم عيشة الفاقة وهم مجدّون عاملون فإذا ما مرضوا أو هلكوا في الشغل أو من غيره انقطعت جراياتهم. أضف إليهم من ترفضهم المعامل للاستغناء عنهم فيصبح الجميع عاطلين عن العمل فاقدين معاشهم يأكلهم الجوع وتنتاب الأمراض أجسادهم المنهوكة بلا علاج هم ونساؤهم وبنوهم ومن في كفالتهم فكان من ذلك مشهد عام

أسود لا ينظر إليه مستثمروهم إلاّ بارتفاع رأس وشموخ أنف. ولئن لم يجدوا في الحكومات المتسلّطة عليهم أقلّ رحمة سوى ما يرهبهم ويزجرهم عن النطق بكلمة يطلبون بها العيش فقد وجدوا في الأديان أو رجالها عزاء جميلا يهون عليهم ثقل الآلام التي يقطعونها ويصغر لهم من شأن ذلك النعيم الذي يتقلّب عليه الأغنياء المترفون وإنّه زائل وسيحاسبون عليه حسابا عسيرا. وبعكس ذلك سيجد الفقراء المتألّمون في هذه الحياة نعيما أبديا في الآخرة جزاء صبرهم في الدنيا.

غير أنّه مهما كانت الوسائل التي استعملت لتلطيف وقع الشر، فإنّه بطبعه أنتج شرّا -والشرّ لا يلد إلاّ شرّا- فقد انغمست الإنسانية في رذائل الكذب والنفاق، ووضع الدسائس واللّصوصية، وقطع السبل على المارّة، بما صير ذلك مع مرور الزمن صناعة للكسب قد لا يحتاج إليها، ولكن تمرّن المخ والأعضاء عليها يجعلها أسهل آلة للربح، وقد تنقلب داعية فخر عند بعض الإنسان لما يرى فيها من المهارة والحذق الذي يمنع من الوقوع في الفخّ بعد التحصيل على المغانم.

نشأت هذه الآلام بما يكلّلها من السواد ونمت مع الزمن، وكان العلماء الصالحون في أزمان منقطعة ينظرون هذه الحالة كلّ بالصورة التي بلغت إليها في عصره وينكرونها أشدّ الإنكار، ويصوّرون أحلامهم الجميلة في الحياة المرضية التي يعيش فيها الإنسان بالتعاون والتآخي لا بالتزاحم وحبّ الأثرة ومغالبة القوي للضعيف، غير أنّهم لم يتألّبوا على الاحتكاك بطبقات العمّال لإيجاد التأثير المرغوب إمّا لأنّ الزمن لم يهيّئهم لذلك إذ كانوا عددا قليلا، أو لم يهيّئ الآخرين لفقه أرواحهم ومبادئهم الصادقة التي فيها علاجهم الحقيقي، فاستمرّت هذه الآلام تغلي في قدر الأيام تمدّ وتصدّ حتى فاضت بها الحوادث فيضانا كان منبعه البلاد الأروبية.

إنّ البلاد الأروبية بكثرة عمرانها وانتشار المعارف فيها إثر النهضة العلمية وسهولة طلبها لعموم الطبقات، قد أيقظت الأفكار وأنارت السبل لبلوغ الغايات خصوصا وقد اشترك الأروبيون مع

إخوانهم الملّيين إذ ذاك في ثورات عديدة، وحروب دامية، بل كانوا جندها الباسل ضدّ الملوك المطلقين وحكم الكنيسة، فأبادوا هذه الطائفة ومن والاها. وكان الملّيون على رأس هذه الحركة يعدونهم بالحرية الكاملة وتوزيع ثمراتها بينهم على السواء، فلما جاء وقت اقتسام الربح وضعت الدساتير لاحترام حرية القول والعمل بحدود مضبوطة، وقرّروا في طالعتها حرية التملّك الخاص بما فيه من الميزات بلا قيد ولا شرط، ووضعوا في نظام الانتخابات ما يكفل حماية النظامات المالية بل حماية تعدّيها على غيرها.

ومهما كان الأمر فإن العمّال الأروبيين قد استفادوا من هذه الدساتير حرية القول والعمل التي وإن تؤولت شروطها كثيرا وحملت على محامل لفائدة المتمولين فقد أمكن لهم بانتشار العمل وخوض غمرات الحروب أن يتغلّبوا على تلك المحاولات ويسيروا خطوات واسعة لبلوغ الغاية.

إنّ هذه الحرية في القول والعمل التي نالها العمّال الأروبيون لم تكن نتيجة فجئية لهم أو قريبة المأخذ من وقت ما طلبوها، بل كانت نتيجة السنين والأيام الطويلة في الكفاح مع رأس المال. ولقد كان يجنّد منهم عليهم جنودا يضعها في وجوههم لأقلّ حركة يفهم منها التذمّر أو محاولة رفض التسخير، وله من القوانين الوضعية ما يسمح بزجّهم في المجرمين بصفة مشوّشين ومتآمرين للابطاء بالمصلحة العامة عن وقتها -التي هي الإنتاج له-، وكم كان يلفظ منهم إلى الطريق عندما يزيد الإنتاج عن حاجته أو زجرا لهم وتهديدا للباقين منهم حتى يتمّ له بذلك السلطان المطلق عليهم، لكن عوامل النهضة العامة في أروبا قد تغلّبت على هذه الأحوال وأخذت تضربها من جنباتها ضربا خفض من فورانها بالتدريج، ولقد رزقت الإنسانية في أروبا أبناء بارين سهل العلم لهم أن يكونوا من الأبطال المنتشلين لها من هوّة الألم والموت البطئ، فأول ما شرع في عمله لتخفيف وطأة البؤس هو تأسيس الجمعيات الخيرية التي كانت في أول أمرها صناديق يتجمع فيها مايتصدّق به من جيوب المحسنين لإنفاقه على المحتاجين. غير أنّها وإن أحسنت عملا وخفّفت شرّا

فقد ظهر أنّ هذا الإحسان الاختياري لا يكفي هذه الجماهير الكثيرة من البشر مهما نما وزكا لشمول الاحتياج جميع البطّالين فاقدي العمل، والمرضى، والعمّال عموما حيث لا يكفيهم ما ينقدونه أجرا عن عملهم، أضف إلى ذلك عائلاتهم وما يلي ذلك من قرابتهم. وفوق ذلك فإنّ للمحسنين بإحسانهم عزّة يذلّون بها المحتاجين وهم السواد الأعظم الذي لا يمكن أن تنمو فيه عاطفة الحرية فتثمر قوة الإرادة وهو بهذه الحال ذليل النفس كسير الخاطر يمدّ يده استعطافا للمحسنين.

فكّر المنقذون في هذا -والاختراع ابن الحاجة- فاهتدوا إلى تأسيس الجمعيات التعاونية، وهي توفير العمّال جزءا مناسبا من أجورهم وقت العمل لحمل بعضهم بعضا أيام المرض وعند الحاجة بقدر ما يتّسع دخلها. وقد رفعت هذه الجمعيات في مبدئها جانبا عظيما من البؤس وصيّرت الاحسان متبادلا بين الفرد والجماعة فخفّ حمله على الجميع بالتعاون. على أنّ نظاماتها كانت تقبل التبرّعات لتحسين دخلها، ثم ما لبثت هذه الجمعيات تقوم بواجب سدّ حاجات أعضائها حتى اهتدت بنموّ أموالها إلى أن تستثمر جانبا منها قبل الاحتياج إليه فاشترت الأراضي الواسعة للزراعة وفتحت معامل للصناعة وأسّست دورا للتجارة وبنوكا تعامل بالحسنى أعضاءها الذين طالما كان يدفعهم الاحتياج إلى المرابين الذين يغتنمون فرصة احتياجهم فيعاملونهم بفائض ثقيل يذهب في الغالب بما تركوه رهنا في الدين.

مشت هذه الجمعيات بالتدرّج إلى هذه الغايات حتى عظمت أرباحها التي هي مشاعة بين جميع الأعضاء، ولكنّها لم تسر على نظام التموّل في معاملاتها. فقد استطاعت أن تقاوم الاحتكار في سوق المتمولين، ورفع الأثمان بدون وجه شرعي، خصوصا في الموادّ الضرورية للعموم كالمطاعم، والملابس، وبناء المساكن. وقد استطاعت أن تبني دور العلم ليرتادها من لا يستطيع دفع أثمان الكتب ولوازم القراءة خصوصا في التعليم الثانوي والعالي، فاتّسع التعليم لطبقات كانت محرومة منه بحاجز الفقر، وأنشأت المجلات والجرائد الدورية، وأقامت النوادي لإنشاء العقول الصحيحة، وتربية الملكات المنتجة، وبثّ روح

التعاون. ولقد كانت المزارع والمعامل التي أسسّتها هذه الجمعيات للعملة أيضا -يعملون فيها لأنفسهم برؤوس أموالهم ويقتسمون النتائج بينهم- أحسن منبع للتربية على استقلال الفكر، وحرية العمل، واقتسام ثمرات الكدّ على قدر البذل، والشعور بمزايا التعاون والتآخي، وخلقت فيهم روح القوة على المصارعة الدائمة بين العمل ورأس المال، وبذلك زال منظر الفاقة والاحتياج الذي كان يلجئهم إلى ذلّ الإحسان. ولقد شعرت الجمعيات الخيرية أيضا بواجبها في هذا الصدد، فسعت في التحصيل على أملاك تستثمرها وبعض مساعي يتكوّن من مجموعها إيراد سنوي يخفّف كثيرا من احتياجها للإحسان المتعاقب إن لم يغنها عنه، وبذلك اشتركت جميع هذه المؤسّسات في قتل مذلّة الحاجة وضعف النفوس وذلك مبدأ حرية الإنسان.

إنّ هذه القوة النفسية والاجتماعية هي التي كانت مصدرا لإعلان الحق النقابي الذي رسخ نظامه في أوروبا لإنزال الطغيان المالي عن تجبّره الفاحش، ولقد تضاءل ذلك البناء المشمخرّ حتى نزل إلى الاعتراف بنقابات العمّال، ودوّنت القوانين للوساطة بين الجانبين رجاء التوفيق بين نظرياتهما المتعارضة، وأصبح يعترف للعمّال بحق الاعتصاب عن الشغل متى شاؤوا حتى يتم الوفاق، بعد أن كانوا سوادا مهملا لا حق له إلاّ خدمة أسياده ببعض العيش عند حاجتهم إليه !

لقد نجح عمّال أوروبا في جهادهم هذا نجاحا كبيرا تحسنّت به أجورهم أضعاف ما كانت عليه قبل ذلك، وصارت تعالج أمراضهم هم وعائلاتهم على حساب المعمل، ويعتبر لهم في الأجور أفراد عائلاتهم، ويجبر النقص الواقع لهم من آفات الشغل، ولهم أجورهم أيام المرض كاملة أو نصفها، ولا زال الكفاح مستمرّا بلا نهاية لتحسين الحال إذ لا رجاء في تحصيل حقّ ما في هذا العالم إلاّ بالمكافحة والتغالب.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد استطاع العمّال أن يؤلّفوا بينهم اتحادا أمميا عاما يجمعهم ويوحّد غايتهم عكس روح التموّل التي جعلت من أوطانها الخاصة مثارا للحروب الهائلة بين أهلها

قصد التغالب، فأسسوا مكتبا تحت اسم "المكتب النقابي الأممي" وذلك سنة 1902. وكان عمله لا يزيد عن تلقّي رسائل من عموم الجهات يلخّص منها تقارير عن الحالة بصفة عامة يعلنها كعقد للصلة بين العمّال وقصدا للتعارف والنظر في علاج الحالة إلى أن انتهت الحرب الكبرى وجاء عام 1919 حيث تأسّست الجامعة الأممية في (أمستردام).

لقد كان تأثير الحرب الكبرى على العناصر العاملة قويا جدّا فهم الذين تلقّوا أهوالها وجها لوجه، وبذلك ازداد شعورهم بالتضامن بينهم فكثر عدد المنتقبين في أروبا بنسبة المثل والأمثال، وقد رأينا أن نضع هنا إحصائية عن كتاب "الأممية" وهي هذه :

البلدان	قبل الحرب	بعد الحرب
انقلترا	4.000.000	8.000.000
ألمانيا	3.500.000	12.000.000
الولايات المتحدة	2.700.000	5.600.000
فرنسا	100.000	2.500.000

وعلى هذه النسبة كانت الزيادة في إيطاليا وبلجيكا والبلاد التي لم تشترك في الحرب الكبرى. على أنّ هذه الفكرة قد تجاوزت أروبا إلى الشرق، كالهند، والصين، واليابان، وهند الصين، وتركيا، وإفريقيا الشمالية، وقد أثبت الاحصاء الرسمي الأممي أنّ عدد العمّال المنتقبين في العالم قبل الحرب الكبرى عشرة ملايين، وهو يثبت أنّ عددهم عام 1920 خمسون مليونا.

على رأس هذه الحركات السائرة بنجاح في نموّ التحسين يقوم رجال من العلماء المنقطعين لخدمة الإنسانية يبحثون في تاريخ الإنسان، والحقّ الطبيعي، والحياة الاشتراكية، وأوفق نظام اجتماعي تتم به سعادة الإنسان. فتمخّضت هذه الأبحاث بعد الدرس الطويل أجيالا وقرونا على كتاب في الاشتراكية في أروبا للأستاذ (كارل ماركس) الألماني الذي عدّ كتابه غاية أحلام الإنسانية ومبدأ يقوم على أعضاد العمّال المخلّصين البارّين.

ولقد تهيّأت هذه القوات بمرور الزمن إلى الظهور في صورة أحزاب قوية لمصارعة رأس المال وجها لوجه فأنكرت وجوده، وسعت لاجتثاث عروقه النامية في جوف الأيام، فأصابت البلاد الأروبية من ذلك رجّات عنيفة تمخضت في بعض البلاد الأروبية عن قيام دولة في روسيا تمثّل أحلام الاشتراكية، ولا تزال بقية البلاد الأروبية تتدافع فيها القوّتان : العمل ورأس المال وإن كان هذا التدافع يختلف قوة وضعفا باختلاف البلدان، ففي فرنسا مثلا نجد لأحزاب العمّال قوة ظاهرة في مغالبة الرأسمالية وإن كانت منهوكة بما فيها من الانقسام على نفسها، بخلافها في إيطاليا فإنّ قوة الفاشيست قد أخمدتها، وأنصار الرأسمالية ينسبون التحسين الموجود اليوم في مالية إيطاليا إلى حكومة (م. مسوليني) التي استطاعت بمبدإ الفاشيست أن تضغط في استثمار أكبر مجهودات العمّال بأجور قليلة وأن ترفع ساعات العمل إلى التسع بعد الثماني وتعمم ذلك في المزارع بعد أن نفّذته في المعامل، فيكثر الإنتاج ويقلّ الاستهلاك، وقد صارت مسألة الإكثار من الإنتاج والتنقيص من الأجور وجعل الضرائب عامة باطراد لا على رؤوس الأموال لينال العمّال القسط الأوفر منها -هذه المسائل قد صارت اليوم أكبر شغل يهمّ رأس المال وخصوصا في البلاد التي قلّت الثقة العامة بماليتها، ففي فرنسا مثلا يودّ الكثير أن لو يتمّ هناك نظام الفاشيست ولكنّهم لم ينجحوا لقوة أحزاب العمّال ويقظتها.

وقد يظهر أنّ العالم القديم الذي انتبه على أصوات القنابل قد ناله شيء من تأثير هذه الحركات لكنّه بطيء يلزم أن يأخذ الوقت الكافي مع القوات المعارضة، وأكبر همّ يعالجه العالم القديم هو نزع القدم الأروبية الواطئة أرضه لاستغلالها واستغلاله بحق القوة والسلطان، ويلزمه لذلك تجهيز نفسه بمثل ما عند دول الغرب من العلم وسائر أسلحة الكفاح، ويوم تسلّم هذه الدول بوصوله إلى مكان العزّة فستحرص إن أبقتها القوات الفائزة في بطنها أن يكون نظام هذا العالم ماليا، وإذ يكون ذلك فسيكون تاريخه طويل الذيل.

لم يكن بالبلاد التونسية رأس مال كبير مثل ما هو موجود في أروبا بتأثير النهضة العلمية التي أنتجت اختراع الآلات الصناعية الكبرى للإنتاج، بل كان السائد بها هو رأس المال الصغير. ولئن وجدت الأملاك الواسعة عند بعض الأشخاص فقد كانت بورا، والمستثمر منها قليل الإنتاج بسبب الكسل العام الذي منشؤه الجهل بأسباب الرزق الناجحة، والخوف على المال من التلف بالاستعمال. ولقد كانت العائلات الكبرى تأنف الأشغال اليدوية، فهي إمّا أن تنحاز إلى الوظائف العليا في الحكومة، أو تستغلّ بعض الأراضي بأيدي عمّال تستعملهم للتحصيل على إيراد سنوي من مجهودهم في تلك الأراضي. على أنّ التجارة ما كانت تبعد في نظرها عن درجة الأشغال اليدوية، ففيها من الاحتياج للمشترين، وملاطفتهم، وحلّ رباط السلع لعرضها عليهم، واختيارهم بعد ذلك في الشراء ما يجعل ذلك ثقيلا عليها ومهانة لها، ويستثنى من ذلك بعض عائلات باشرت تجارة الأشياء النفيسة والعطورات وصناعة الشاشية في الظل الظليل تحت السقف السميكة المانعة من حرّ الشمس وقرّ الشتاء. ومدن المملكة تتقارب في هذه الأخلاق، أمّا البادية فيمتاز الكبراء فيها عن كبراء المدن باستعمال نشاطهم في ركوب الخيل واللعب بالسيوف وأنواع من الرياضة يشتركون فيها مع مساكنيهم. ولقد كان كلّ هؤلاء الكبراء عين السلطة وعمادها في مدّ سلطانها على البلاد، فكانت أخلاق الترفّع عن الصناعات والأنفة من الاخلاط بسواد الأمة مناسبة لهم إذ ذاك، أمّا بعد الاحتلال فقد تحوّل ذلك السلطان الملوكي الذي كان لهم إلى أيدي الفرنسيين فأمسوا له آلة،

ومن لم يرض أو لم ترض به حكومة الاحتلال فله في زاوية بيته أحسن مقام. وما لبث أن ضايقهم الاستعمار في الأرض لتعميرها بالفرنسيين فتركوا أراضيهم له وافتقر من هذه العائلات الكثير فاضطرّت بحكم الحال إلى الاحتراف، والتعرّف بطبقات الناس لذلك، والاعتراف بأنّ الأجداد قد بنوا لها قصرا من رمال الصحراء فعبثت به الرياح. وكان من ذلك ومن الأمثلة المحسوسة التي أعطاها الاستعمار الأروبي أن انبعثت من جديد في التونسيين حركة مماراة وتقليد ففهموا معنى الأرض التي كانت بورا وعرفوا أنّ قيمتها الاقتصادية في وفرة إنتاجها لا في مجرد امتلاكها، فاستعملوا آلات الفلاحة العصرية، واعتنوا بخدمة الأرض، وما زالوا سائرين بالتدريج، وكذلك يوجد اليوم لهم نصيب من المزاحمة في التجارة، أمّا الصناعة فلم يتجدّد منها شيء بصفة ظاهرة.

غير أنّ الروح الوحيدة التي تفقدها هذه الأعمال الاقتصادية هي روح الشعور بلزوم التعاون والتضامن على الانتاج الزراعي والصناعي، والترويج، ولم يوجد من ذلك سوى بعض شركات تجارية أسّسها أناس ودعوا الجمهور إليها ثم هم الذين قتلوها بأيديهم، وعسى أن تدرس البلاد هذا المشروع الهامّ للنجاح في المعترك الاقتصادي وتحسين حالة البلاد بصفة عمومية، لكن الذي يهمّنا من هذا الآن أن نبحث عن حالة العمّال في هذا الوسط المرتجّ ونصيبهم من الحياة آتين من الماضي قبل الاحتلال إلى اليوم.

عمّال الزراعة

العمّال عموما وإن اشتركوا في نوع الألم الذي يعانونه، فقد اختلفوا في ذلك باختلاف العمل الذي يباشرونه إلى زارعين وصانعين وناقلين كعمّال السكك الحديدية والأرصفة البحرية، وإلى مستعملين في دواوين الكتابة وهؤلاء قليل جدّا في العصر السالف ولا أهمية لهم من هذه الجهة تذكـــر، ولنبدأ بعمّال الزراعة فيما يلي :

عمّال الزراعة هم الذين يدعون من القديم بلفظ "الخمّاسة" أو "الرباعة" في بعض الجهات، نسبة إلى الخمس أو الربع الذي ينالونه مقابل خدمة الأرض حتى تعطي أكلها. وعادة هؤلاء الخمّاسة أنّهم يعملون هم ونساؤهم وأبناؤهم حتى تأتي النتيجة التي قد تكفيهم إذا كانت حسنة وكان عدد عائلة الخمّاس مناسبا. لكن أعوام النقص والجائحة التي قد تتكرّر كما يقع بكثرة لأسباب أهمّها فقدان الآلات الصالحة لإنتاج الأرض، هذه الأعوام تستلزم احتياجا متجدّدا من الخمّاس ذي العيال إلى الفلاّح الذي ينال من الصابة أربعة أخماسها، فهو يعامله طبق نظام التسبقة متى شاء، ومتى شاء قطع عنه ذلك. وإذا ثقل عليه حمل هذه الحالة فحاول الفرار لجهة يجد فيها من يعامله للعيش -ومع تحقّق هذه الحالة منه- فإنّ ذلك لا يمنع قوانين البلاد من تجريمه والحكم عليه بالسجن والرجوع جبرا إلى خدمة سيّده الذي امتنع من معاملته وقت احتياجه، عدا ما يناله من هذا السيّد أجرا على فراره بما له من اليد العليا والمطلقة عليه. ! ويوم يغيب السيّد لحاجة أو كان يسكن الحواضر فينال الخمّاس شيئا من متاع ذلك السيّد فإنّ ذلك دليل على خيانة وغدر هذه الطائفة،

ووجوب التيقّظ لهم والحذر منهم، وإذا اجتمع الفلاّحون في ميعاد لهم فإنّما يتحدّثون عن جهل الخمّاسة وفساد أخلاقهم وقبح أعمالهم لا لاستصلاح شأنهم بل لتبرير أعمال الانتقام منهم وإنزال درجتهم عن استحقاق الكرامة، ولا تزال هذه الروح وتلك القوانين المؤيّدة لها جارية إلى اليوم، سوى صورة الهيبة والعظمة القديمة التي انتقلت منهم إلى المعمّرين الفرنسيين الذين غيّروا الجزء الذي يأخذه الخمّاس إلى أجرة يومية مقابل عمله تقطع عنه إذا لم يحتاج إليه أثناء العام. أمّا قيمته واعتباره عند العموم فيكفي أنّ أحد الناس إذ يريد شتم صاحبه يقول له : "إنّني أخمّس عشرة من أمثالك"، ويقول أحدهم للآخر ليبرهن له أنّه لا يستحق منه الإهانة "أنا لست خمّاسا في سقيفة دارك".

إنّني لا أريد ذمّ أحد ولا أن أبيّن بهذا أنّ الخمّاس بريء من كلّ عيب يشينه، ولكنّي أريد أن أبيّن أنّه مظلوم في حياته، مغبون في عيشته، ولقد يخفّف ذلك كثيرا من جرائمه في نظر الإنصاف، ولولا ضيق المقام لتتبّعت حياة هذه الطائفة بالتفصيل إذ يلزم لذلك كتب خاصة ولا غرو فهي السواد الأعظم في الأمة التونسية، ولئن ساعدني القدر فسأهتمّ بذلك في المستقبل.

عمّال الصناعة

إنّ التقسيم العرفي الجاري في الصناعات أنّها تعتمد على ثلاث وظائف :

"معلم" : وهو صاحب رأس المال، وفي الغالب يشتغل بعمل ما ولو بالبيع وقبض أثمان السلع ومراقبة عمّاله، "قلفة" : وهو من

يحسن الصناعة من المتخرّجين فيها، يعمل بأجرة نسبية في الغالب، و"صانع"، وهو الذي يتمرّن على الصناعة ليتخرّج منها، وهو في الغالب من الأطفال، وعمله مساعدة القلفة في عمله والتأمّل من حركاته وقت العمل لأخذ التمارين عنه، ولا أجرة له سوى إحسان زهيد يعطيه المعلم عادة تنشيطا له حتى يتسمرّ في خدمته ويسمونه "الجمعة"، وأيضا ما يعطيه المشتري للصانع عند تسلّمه حاجته التي صنعت له ويسمونه "الحلاوة" على وجه المبرّة، والمعلم لا يستنكف من استعمال الصانع لقضاء حاجاته المنزلية ذهابا وإيابا، والمعلمون على تفاوت في ذلك. ولئن كانت كتاتيب المؤدّبين لتعليم القرآن ملانة بالأطفال فإنّ دكاكين الصناعة أعمر منها، ولكنّ الطريق أعمر منهما جميعا. غير أنّ إنشاء المدارس الدولية والحرّة قد خفّف كثيرا من هذا المشهد المكدّر، خصوصا عند ما أخذ عموم الأمة يحسّ اليوم بضرورة التعليم، ومعلمو الصناعات في دكاكينهم كالمؤدبين لهم حقّ تربية الأطفال وضربهم ورفع أرجلهم بآلة يسمونها "الفلقة" ولا يقع هذا النوع من التأديب إلاّ عندما يقوم عرق الغضب والانفعال في وجوه المعلّمين، وتختصّ بعض دكاكين الصناعة بكثرة الوافدين عليها والجالسين فيها للّهو والحديث، كحوانيت الحلاّقين التي يجلس فيها الأطفال الطالبون للصناعة تحت مقاعد مرتفعة من الخشب خصّصت للزائرين من مختلف الطبقات، ولكثير من هؤلاء الزائرين آداب في الحديث تشمئز منها الفضيلة فيتلقّفها أولئك الأطفال عن بساطة وجهل، وهؤلاء الأطفال الذين اضطرّ الفقر أو الجهل آباءهم لوضعهم هناك، هم الذين يصيرون من بعد عمّالا في دكاكين المعلمين اللذين ربّوهم وهم صغار علي "الفلقة".

ونظام التسبقة فاش في الصناعات كالزراعة، يعطي المعلم للقلفة مالا مسبّقا هو أجرة مقدّرة للعامل على إنجازه عملا مقدّرا للمعلم الذي كلمّا احتاج لذلك العامل ضاعف له القدر المسبّق حتى يبقى جبرا في خدمته، وهذا ما ترك العامل أسيرا عند معلّمه يعمل طبق الأجر المسمّى إلى الخلاص، ولا خلاص ما تكرّر الدفع وتأكّد القبض لسدّ الضرورة، وليس له أن يخرج من ذلك إلاّ أن يدفع ما بقي عليه من الأجر الذي لم يعمل بقدره حسب الاتّفاق حالا نقدا بدون إمهال أو يدخل السجن تأديبا له حتى يمتثل إلى الرجوع لعمله عند المعلم الأول وإن وجد أجرا عند غيره أحسن، وهذا هو القصد الذي يدفع المعلمون من أجله للقلفات مالا مسبّقا عن العمل.

من مجموع هذه الحالة نستطيع أن نفهم معنى الاتفاق الاختياري الذي بين بيع العمّال والمعلمين، ومقدار حرية الأولين أمام الآخرين خصوصا وهم فاقدون لمدد العيش، ولا يلقونه باستعدادهم وتمرّنهم الطويل إلاّ عند معلميهم.

إنّني لا أذكر هذه المعلومات لغرابتها، فليس فينا من يجهل هذه الحالة وهو يعيش فيها، غير أنّ عرضها مجموعة للتأمّل منها أمر تستدعيه الروية لمعرفة أصل الداء وأوجه القضاء عليه.

إنّ الأمر لم يقف عند هذا الحد، فإنّ لنزول الرأسمالية الكبرى الفرنسية في تونس بنتائج معاملها، وفتح الأبواب للمعامل الأروبية -بصفة عمومية- أثرا فعّالا في حذف جانب عظيم من عمل الصناعات التونسية كاد أن يقضي عليها ولا تزال الرأسمالية

الفرنسية سائرة لهذه الغاية بنجاح كبير، فقلّ الإنتاج وانسلخ كثير من عمّال الصناعات إمّا إلى البطالة أو المشاريع التي أعدّها الاستعمار الفرنسي مثل السكك الحديدية، ورصف الطرقات، والمناجم وما إليها من الأشغال.

لم يستطع معلمو هذه الصناعات الذين هم أصحاب رأس مالها أن يخفّفوا ولو قليلا من تأثير البضائع الأجنبية بجمع أموالهم الصغيرة والتعاون بها جماعة أو جماعات على الإنتاج وتحسينه وفق الأميال المتجدّدة في هذه البلاد، وإعداد الآلات اللازمة. وسبب ذلك رسوخ فكرة التحاسد بينهم في كلّ صناعة والتزاحم الشديد على المشتري، والخوف على ربحه أن يندمج في مال غيره، وانتفاء الثقة بينهم بتأصّل هذه الصفات الرديئة فيهم، ولا تسمع منهم عند تألّمهم من ضرر الواردات الأجنبية إلاّ شتمها وشتم من يقتنيها ناسبينه إلى التفرنج ومحبة الأجانب. ومن رأيهم أن يقف الناس جميعا في أميالهم وشهواتهم عند حدّ ما يخرجون لهم من مصنوعات غير قابلة للتحوّل والتشكّل ولا يرون أنّ هذا استرقاق للأنفس في ميولها التي تنطبع فيها بانفعال الحواس بمرئيات ومسموعات متجدّدة تصير معقولات جديدة، بل يرون أنّ الإنسان مختار في ذلك أولا وآخرا، وأكبر عمل يلجؤون إليه عند حدوث خطر فجئي على صناعاتهم من وجود مزاحم قوى أن ينادوا الحكومة ويسترحموها بالتوسّلات لمنع هذا الحادث كما وقع ذلك من الشوّاشين. وهذا أعظم مظهر من مظاهر اتّحادهم بعد اتفاقهم على غبن عمّالهم.

لقد كان مجموع هذه الحالة أكبر سبب للقضاء على هذه الصناعات لا مجرد وجود البضاعة الأجنبية. فإنّ انتشارها وكثرة اقناء الناس لها إنّما جاء من وفاقها للحاجة الحاضرة وتأخّر صناعاتنا عن ذلك بمراحل قاصية، ولكن زافر الفم يظنّ أنّ ذلك من الطعام الذي استحضر له.

إنّ ما أصاب الصناعة بتأخّر آلات الإنتاج فيها قد أصاب الزراعة أيضا. فإنّ آلات الإنتاج العتيقة فيها لا تزال مستعملة في غالب الأراضي التي بقيت للتونسيين، ولئن منيت الصناعات عندنا بالواردات الأجنبية فإنّ نتائج الزراعة محقّقة الرواج داخلا وخارجا بل إنّها في الخارج أوفر ربحا، ولقد بالغ التجّار من أجل هذه الأرباح في إصدار الحبوب والأنعام فأوقعوا المدن في غلاء فاحش، والبادية في مجاعة قاتلة، وهذا ما يقع كلّ سنة عندنا تقريبا. فأيقظ هذا الربح الكثير نفوس الفلاّحين، وأيضا مجاورتهم للأراضي التي استعمرها الأروبيون، وما رأوا من المحصول الوافر عندهم، فانبرى الكثير منهم لشراء الآلات الجديدة وخدمة أراضيهم بالطرق العصرية وما زالوا سائرين في ذلك بالتدريج، غير أنّ أغلب الفلاّحين لم يغيّروا طريقتهم القديمة، إمّا لقلّة ما بأيديهم عن إعداد ما يلزم وهذا هو الأكثر وإمّا لكسل واقتناع بما يحصل خوفا من الخسارة وهروبا من الربح المشكوك. وهذا الفكر رائج عند الشيب الذين أقعدهم الزمن وعزّ عليهم أن ينفقوا للإنتاج شيئا مما ادّخروه من ماضي أيامهم. ولقد كان ضعف رؤوس الأموال في الزراعة، وتشتّتها، ووقوع الجوائح في نتائجها منقعا فسيحا لجراثيم الربا الفاحش وفرصة ثمينة للمرابين من اليهود في الأكثر

لأخذ نتائج الفلاّحين، ووضع أيديهم على أراضيهم، وتحويلها إليهم في أحيان كثيرة وهو ما يجري إلى الآن. ورغم توافر هذه الآلام ونموّ هذا الخطر، فإنّهم لم يتوفقوا إلى إيجاد نظام التعاون بينهم على الإنتاج، وشراء ما يلزمه، والاقتراض له، ولا تسمع منهم غير حمل المسؤولية على الحكومة التي لم تقرضهم ولم تساعدهم كما ساعدت المعمّرين الفرنسيين، ولا شأن لها معهم إلاّ يوم تأتي لاستخلاص الضرائب المفروضة عليهم، وكأنّهم يعتقدون أنّ الحكومة ما كانت هنا إلاّ لتسعفهم بهذه الحاجات. بيد أنّ المعروف في الدنيا كلّها أنّ الحكومات ما كانت لتعمل بنفسها في الزراعة أو غيرها من الحرف وإنما وظيفتها أن تساعد الجمعيات الوطنية القائمة بتلك الحرف مساعدة فقط بالمال والنفوذ لا أن تعطي رؤوس أموال للعمل. وهذه الجمعيات الوطنية المرتكزة على انتخاب أعضائها هي التي توزّع تلك المساعدات عليهم وتراقب صرفها في أوجه الإنتاج بما لها من الارتباط بهم ليمكن ردّ تلك المبالغ في أوقاتها وتأتي بالنتيجة المطلوبة منها. أمّا والبلاد التونسية خالية من هذه الجمعيات بالنسبة للوطنيين فإنّ صلة تعرّفهم بالحكومة هم موظفوها وعلى أيديهم تقع بعض المساعدات، وكثيرا ما شكا الناس وتألّموا من الغبن والتمييز الذي يقع في التوزيع.

لا سبب لنا في تجنّب التعاون الذي هو طريقنا الوحيد لتحسين الحالة إلاّ حبّنا للاستثمار الفردي الذي تأصّل فينا بالوراثة، وحتى إذا كان عندنا شيء من الجهل بطرق العمل لعدم وجود تمارين سابقة فإنّ نياتنا لو طهرت وعزائمنا لو صدقت لأمكن اقتحام هذه العقبة بسهولة ولكان لنا في أمثلة من سبقنا إلى ذلك وتجاربهم

أوضح قدوة نحتذيها، ولكن الذي يعوزنا حقيقة إنّما هو الاخلاص والتألّم من ألم العموم.

إنّ أنشط فئة رابحة في البلاد التونسية -لا سيما في العصر الحاضر- هم اليهود، وبصفة عامة فإنّ رؤوس أموالهم نقدية وقسم منها يستعمل في إدانة الفلاحين والصنّاع ومن لهم أملاك، ثم إنّ حاصلات البلاد الزراعية يقع تصديرها على أيديهم، وعلى أيديهم أيضا تأخذ البلاد حاجتها من الواردات ويشاركهم في ذلك طائفة من الأجانب ولهم دالة على البنوك ومنهم كثرة عمّالها، وللتونسيين المسلمين مشاركة في التجارة ولكن بصفة موزّعين صغار يتسلّمون بضاعتهم من الآخرين إذ أنّ سمعتهم في الخارج بصفتهم أفرادا غير حسنة.

أمّا عموم التونسيين المسلمين فثروتهم الأراضي وعملهم الزراعة والصناعة على النحوالذي بيّناه وهم فيه أرقّاء لرأس المال النقدي لتجديده وتسييره، بل ولقوتهم اليومي عندما تضغط الأزمات على أعمالهم الضعيفة فلا تعود تكسب العيش، ولكثير من أغنيائهم أموال نقدية ولكن نصيبها أن توضع في الصناديق حفظا لها وخوفا عليها من عوادي الزمن، وهم إذا كانوا لا يستعملونها في توفير إنتاجهم أو مقاومة الآفات الطارئة على أعمالهم فمن دون شك لا يفكّرون أبدا في مساعدة غيرهم بها على وجه القرض أو أيّ عمل من الأعمال المشتركة فبقي عموم الطوائف العاملة في الصناعة والزراعة أرقّاء لرأس المال النّقدي الذي بيد اليهود، على أنّ المواد الأصلية التي تعمل فيها الصناعات التونسية كلّها آتية من

الخارج لا بواسطة أهل تلك الصناعات ولكن بواسطة اليهود الذين يسلّمونها لهم بعد وضع أرباح ثقيلة عليها مثل صوف الشاشية التونسية والحرير لمن ينسج والأقمشة لمن يخيطها ثيابا والخشب والحديد وسائر المواد المستعملة في الصناعات. أمّا الفلاّحون فجميع آلات عملهم آت على يد غيرهم بربح ثقيل، وجميع حاصلاتهم التي وضعوا لإنتاجها رؤوس أموالهم وجمدوا لها في برد الشتاء وصبّوا على الأرض عرق جبينهم في حرّ الصيف من أجلها ليس هم الذين يبيعونها لا داخل البلاد ولا خارجها بل يتلقّفها التجار من اليهود وبعض الأجانب حتى قبل أن يتمّ نضجها في أحيان كثيرة متى اشتدّت حاجة الزرّاع، وكثيرا ما يذهب الدّين بها أو بأهمّها. ثم إنّ أولئك التجار يبيعونها لمن يطلبها من الخارج بأرباح لا تكلّفهم أكثر من فتح شفاههم بلفظ البيع، والقسم الذي يفضل عن التصدير وهو في الغالب قليل لا يكفي، يبقى مخزونا عند أولئك التجار يتربّصون به السوق المناسب لرغبتهم في الربح ويعطونه أيضا في الربيع لأولئك الزرّاع الذين باعوه أول السنة تمهيدا منهم لحاصلات السنة القادمة عندما يظهر صلاحها. والتونسيون المنتجون بصفة عمومية لا يعرفون معنى للتوفير من أيام اليسر إلى الأزمات التي تعرض لأعمالهم وحتى لأقواتهم. فإذا ما أيسروا بوفر الحاصلات انسابوا من المزارع وغابات الزيتون والنخيل إلى عقد الولائم وبناء الدور وتحسين المعيشة دفعة واحدة، وذبح القرابين للأضرحة، وشدّ الرحال إليها مهما بعد مكانها. وهم يعتبرون ذلك دينا عليهم حتى يوفّوه فيجتمع آلاف الوافدين من جهات مختلفة في حرم "زاوية" لأسبوع وأسبوعين وشهر فرسانا

ركبا وخيلا تصهل وبارودا يصرخ وسيوفا تلعب ونساء تولول. والذبائح وقصاع الطعام بالليل والنهار تقدّم لعموم الوافدين إكراما منهم لبعضهم في وقت كلّهم فيه واجد وغير محتاج، وتلك عادة هم سائرون فيها بطريق الوراثة إلى اليوم، وأكثر شبّانهم ينزلون إلى المدن القريبة منهم وإلى العاصمة ليشاركوا شباب المدن الخليع والتعس ولا يبارحون ملذّاتهم المهلكة إلاّ بعد أن ينفضوا آخر درهم من جيوبهم إن لم يستدينوا من المرابين الذين يتعقّبون أمثال هؤلاء الشبان الذين أغراهم الجهل وشيطان الشباب بإتلاف ثروتهم وثروات أهلهم قبل أن تصل إليهم.

إنّ ثروة يشترك في استهلاكها الشيوخ والشبان، واحد بحسن ظنه في الأضرحة، والاخر بنزق الشباب، لهي ثروة زائلة منتقلة. وهذا هو المناخ الذي وجدته رؤوس أموال الربا وغيرها صالحا. فكلّ من أراد الربّح بلا حساب ولا حدّ محدود فما عليه إلاّ أن يدخل هذا الوسط فيغمره الربح من جميع جهاته.

إنّني أذكر هذه الأدواء بهذا التفصيل وقصدى من ذلك بيان عظم العمل والمسؤولية التي يلزم أن يتأمّل فيها المفكّرون لإيجاد العلاج المناسب، وليس لمجرّد الانتقاد والتقبيح، كما قد يفهم بعض من يرون ستر العيون، على أنّ من هم في هذه الحالة ليسوا على اختيار في تركها فجأة وإنّما يلزم وجود رجال يعملون لتهيئة الانقلاب العام. وتلك مشكلة اليوم في البلاد التونسية.

إنّ المنتجين التونسيين بصفة عمومية يسيرون في عملهم بلا عقل فليس عندهم غير حبّ الفرد لشخصه بصورة مشطّة

والتحاسد وذلك آت لهم من اعتقاد كلّ أنّ جاره الذي نزل قريبا منه لو لم يوجد لانظمّ حرفاؤه إليه فيزداد بذلك ربحه وهذا ظاهر في الصناعات، على أنّ الفلاّحين لا يعدمون وسائل للتشاجر والتدابر فإنّ التنافس على الكسب وطوارئ اليوم والليلة يخلق لهم كثيرا من أسباب الخلاف، وأكثر من ذلك فإنّ النفرة وانقطاع الرابطة ليست خاصة بأهل الأعمال في أعمالهم بل هي عامّة في التونسيين، وما كاد الشعور العام بالرابطة القومية ينتشر ظلّه بين التونسيين إلاّ بتلك الحركة العمومية التي لمعت قبل الحرب الكبرى وظهرت بعدها بصورة أوضح منها.

أمّا قبل ذلك فإنّ المدن تحتقر البوادي بدعوى سذاجتها وخشونة عيشها، وهذه تحتقر المدن بدعوى ضعف أجسادها، وفقدها صفات الرجولة الماثلة في البادية، والبادية نفسها تختلف قدرا في النسبة إلى قبائلها، والمدن تختلف بمن كان متأصّلا فيها ومن جاء هو أو أهله حديثا وبأسماء العلائلات وأيّها أرفع من الآخر، وخصوصا العاصمة وأبناء العاصمة فإنّ اعتبار ذلك فوق كلّ اعتبار، وفعلا فإنّ هذه الأفكار قد أوجدت تأثيرها المناسب في جهات المملكة بمدنها فهم يعتبرون العاصمة مصدر الأشياء ومنبع الرجاء، وكم للناس من ولع بالحديث عن العائلات وتفوّق بعضها عن بعض في الأصالة ومجد البيوت فإنّ ذلك يأخذ شطر فراغهم، ولوجود هذا التنافس الذي تشتغل به عمم الأفكار فإنّ كلّ الطبقات تجتهد في التشبّه بمن فوقها في المعيشة والأزياء والأعراس والمآتم وسائر العادات التي يلزم لها صرف المال ولو أدّى ذلك إلى الاستدانة بعد بذل الموجود، وللنساء دالة نافذة على الرجال في هذا التيّار خصوصا

في الأعراس، ومن لم يقدر على السير فيها على هذا النحو فإنّه يبقى في انتظار القدرة عليه، وكم كان هذا العائق ناشرا للعزوبة المهلكة في الفتيان والفتيات، وهذا من أكبر أدوائنا المعضلة اليوم.

على أنّ ذلك لا يمنع اتصال الاثنين ببعضهما بدافع الطبيعة، ولكنه ويا للأسف بأوجه فاجرة، وهادمة لحياة أساسها الحب والطهر : هي الحياة الزوجية.

كم ! وكم يلزمنا من المجلّدات والتفكير العميق إذا أردنا أن نتحدّث عن البيوت، والحياة الزوجية، وحظّ الأزواج اليوم من زواجهم، وأسباب التشويش العائلي، وكثرة الطلاق، وسهولة وقوعه، فذلك ما يستدعي الجهود العظيمة والأفكار العميقة في الحياة.

إنّ هذه الحالة بجملتها هي التي ولدت لنا جسما مريضا هو المجتمع التونسي الذي استطاع الاستعمار الفرنسي أن يخترقه بسهولة فيفرض عليه من الفروض ما شاء، ويصدر عليه من قوانينه ما أراد، فازدادت هذه الحالة اضطرابا فوق الاضطراب، وقلّ عمل الإنتاج الصناعي، وافتقر كثير من أصحاب الحرف وأفلسوا، فانضم جمهور منهم إلى البطالة، وانضاف إليهم سكان الأراضي المجدبة بالجنوب والعروش التي زحزحت عن أراضيها للاستعمار الفرنسي، فكان ذلك ظرفا مناسبا لرؤوس الأموال الفرنسية الكبرى التي تستثمر المناجم في البلاد التونسية، ومدّت السكك الحديدية لتنظيم المواصلات وبعض المعامل، كأفران الجير والسيمان مثلا

فإنّها وجدت جندا من البطّالين مئات وآلاف -وما زال ينمو مع الأيام- واقفا ينتظرها فأخذت قدر حاجتها منه وعرفت كيف تستخدمه الخدمات الشاقة بأجرة تناسب احتياجه إليها، وانساب الباقون وهم كثيرون في الطرق وشوارع البلدان إمّا للتسوّل أو قطع الطريق.

ما أخطر وأتعس الحياة التي نقطعها اليوم، ويظهر أنّها لا تزال تنمو مع الأيام إلى أفظع مما نقاسيه اليوم، فلقد عض البؤس بأنيابه الحادّة المسمومة روح الأمة وجسمها المنهوك، فلا ترى إلاّ منظرا أسود يملأ العين حزنا وغما، ووجوها مصفرّة تعلوها كآبة خرساء، وهياكل شاحبة أضناها الجوع وضعف موادّ العيش الذي يقتاتونه، وثيابا بالية ومرقّعة بكلّ الألوان وأكثرهم متسوّلون، فلا تجلس في أحد الإمكنة العمومية إلاّ وتراهم يمرّون بك على التوالي، فراشهم الأرض صيفا وشتاء، وغطاؤهم السماء، فتراهم ملطّخين ليلا في الشواع أو الدكاكين المرصوفة على ضفاف بعض الطرقات، والسعيد من حصل منهم على ذلك وكثيرا ما نراهم يتزاحمون علي تلك الدكاكين لضيقها عنهم، يفجع منظرهم الغريب، ويذيب من كان مثلهم كئيبا، وكم من مناظر تسترها المنازل والبيوت وهي لا تبعد عن هذه المشاهد إلاّ باحتجابها عن نظر العموم، فلقد رأيت ورأى كثير من الناس أنّ آباء كثيرين كاد لهم الفقر وأعيتهم طرق العيش فبعثوا بأبنائهم الصغار وهم في سن التعلّم يسترزقون لمساعدتهم على لوازم المعيشة فاندمجوا في صف الحمّالين وماسحي الأحذية (الشياتين). ولقد شاهدت بنفسي حادثة لم تزل من ذاكرتي منذ أربع سنين ولا أزال أذكرها مع الأيام. فبينما كنت مارّا متجوّلا

بسوق الغلّة بالعاصمة إذ سمعت أصوات صبية مدفوعين ضمن بيت صغير مقفل. فقلت لرفيقي من محترفي السوق : ما شأن هؤلاء الصبية؟ فقال إنّهم يدخلون في وسط السوق لعرض أنفسهم على الراغبين في حمل أمتعتهم بدل أن يقفوا خارج السوق في مكان معيّن للحمّالين، فيقبض أعوان الشرطة عليهم ويضعونهم في هذا البيت واحدا إثر الآخر، والنصيب المتحصّل منهم يذهب به إلي دار الشرطة المركزية برحبة الفول لتنظيفها كنسا ومسحا لأرضها بالماء ولا يطلقونهم إلاّ آخر النهار. وهذه هي العادة الجارية يوميا. وبينما نحن كذلك إذ خرج رجل فرنسي من موظّفي مكتب الشرطة بالسوق وبيده عصا دخل بها على أولئك الصبية يضربهم لإسكات الغوغاء الثائرة بينهم فسمعناهم يقولون هذه الكلمة : "لا يا عرفي أنا خاطي" أي لا يا رئيسي أنا لم أفعل شيئا.

لقد تحرّكت عاطفة الرحمة والاحسان عند بعض النفوس السخية فأنشئت من ذلك الجمعية الخيرية بالعاصمة سنة 1905 ثم تلتها بعض مدن المملكة، غير أنّها بطيئة السير جدّا ولا ينال نفعها واحدا من عشرة آلاف تقريبا، ولئن قدّر لها بعد زمن أن تنجح في تخفيف وطأة البؤس بوجود رجال فيها مخلصين وعاملين أكثر من الحاضرين وأوفر حرية منهم، فإنّها لا تصل مهما تناهت في النموّ والقوّة أن تنيل حاجات المحتاجين وهم سواد الأمة من العملة وما يتبعهم من العائلات، وهي لئن أسّست لمساعدة الفقراء فليس في استطاعتها تنمية رؤوس أموال الزراعة والصناعة وما يتصل بهما من المشاريع فذلك ما يشمله نظام التعاون ولا قيام له إلاّ به، وهو

أفضل وجوه العمل وأنجحها في تحسين الحالة وتوفير ما يحتاجه الإنسان من الماديّات اللازمة، وتلقينه الأدبيات الفاضلة والملكات المنتجة، فيصبح عضوا حيّا ناميا بعد أن كان أشلّ، وآفة على نفسه والمجتمع الذي يعيش فيه.

يكون التعاون لسدّ حاجات الاستهلاك. وهو ما يسمى بالصناديق الاحتياطية التي يؤسّسها العمّال لما يطرأ عليهم أو على عائلاتهم من مرض أو احتياج. ولقد تكون هذه الصناديق حصنا مانعا منيعا لهم من شرّ المرابين الذين يستوعبون ذمتهم في فوائض الدين، ومن بيع ملابسهم الضرورية وأمتعة بيوتهم كما نشاهده إلى اليوم بأسواق العاصمة ومدن المملكة، تلك الأسواق النامّة عن البؤس وتعاسة العيش. ولقد تمثّل ذلك أتمّ تمثيل في عين الرائي. ويكون التعاون للإنتاج الزراعي والصناعي وللتجارة، أو ماليا لمساعدة هذه المشاريع وهو عمل البنوك التعاونية ويسمى جميع ذلك التعاون الاقتصادي، لأنّ المقصود به تنمية المال وهو معنى الاقتصاد، وليس التعاون مجرّد عمل مادي ضمن مؤسساته فإنّ السلطان الأعظم الذي تسير إليه وبه هذه المؤسسات إنّما هو بثّ روح التآخي والتعاضد علي العمل، وحب الاشتراك في المنفعة، وتربية استقلال الفكر -الذي أضاعه رأس المال الكبير-، وتنمية شجاعة النفس -التي أضاعها الاحتياج- لمقارعة الأزمات، وما يأتي من مظالم رأس المال الكبير بما له من القوة والتفوّق. ولقد أقاموا لذلك في أروبا منذ القديم إلى اليوم النوادي والمجتمعات للنصح والإرشاد والخطابة وإلقاء المسامرات في مختلف المواضيع

الاجتماعية والاقتصادية وكلّ ما يهمّ الإنسان منفردا ومجتمعا، وألفوا في ذلك كتبا عديدة بتطويل وإيجاز. وأسسوا دور العمل لمطاردة الجهالة والغباوة عن الإنسان، وتسليحه بما يلزم من العلم لمكافحة هذه الحياة بالتعاون، وكلّ ذلك كان من أموال التعاون، وبإخلاص القائمين بالأعمال ونبذ الأنانية والتحاسد والأغراض الشخصية، وبالطبع ما نجحوا في كلّ هذا إلاّ بالتدرج مع الأيام.

لقد كانت بلادنا خالية من روح التعاون بصفة عمومية ولم يوجد من مؤسّساته إلاّ "بنك التعاضد المالي" الذي أسّس سنة 1922 وقد قيل في وقت تأسيسه إنّه جعل بقصد مساعدة صغار الزرّاع والصنّاع، وهو اليوم مقتصر في عمله على توزيع المال وسحبه مع محترفيه حسب نظام متّبع، وكثيرا ما شكا الناس الغبن والتمييز في ذلك، ثم ليس لمديريه ومؤسّسيه مع عموم أعضائه المشتركين أدنى تماسس بالقلب والروح، ولا تفكير في تحسين الزراعة والصناعة التونسية ومكافحة الحوائل المانعة لها من النموّ، وقد يعتذر بعض الناس بفقد المال الذي يلزم إعداده لهذه الأعمال العظيمة، غير أنّ الدعاية التي استعملت في التأسيس عندما لم يكن ثمّة مال بالمرّة، قد كان من الممكن استعمالها في تنمية المال بقدر الحاجات والسير بالمشروع إلي أقصى غايات التعاون لو لم يكن لأعضاء "التعاضد" من أعمالهم الخاصة ما يمنعهم من شغل كامل وقتهم في ذلك إذ يلزم ولنجاحه هبة الأعمار خصوصا في بلاد كبلادنا حاجاتها أوسع من مساحة أرضها، ولقد وجدت قبل هذا المشروع شركة المصرف التجاري وكذلك سائر الشركات التجارية

من زمن ليس بالبعيد ، وجميعها اقتصرت على جمع أفراد من المساهمين وبعض حرفاء لترويج تجارتها، وما لبثت هذه المؤسّسات الضئيلة أن تأخرّت إلى الوراء وأعضاؤها أحياء لم يفقدوا ولم يصادموا بأدنى منع أو تحجير عليهم في عملهم، ويظهر أنّ الروح الوطنية لم تكن متمكّنة في أصحاب هذه المشاريع وإلاّ ما كانت لتقتصر على بعض مساهمين مع ضيق بالطبع في دائرة أعمالها وانتشار دعوتها بل كانت تعمّ أرجاء المملكة من أقصاها إلى أقصاها ولا تقتصر في دعوتها على أفراد تختارهم من كلّ بلد لأنّهم من الأعيان وبذلك تشمل كافة الجماهير بلا ميز فتبيّن لهم حقيقة المشروع ومنافعه لا وقت التأسيس وجمع المال فقط بل ترسل المبعوثين على التوالي بقدر الإمكان، وبنموّ المشروع تقيم النوادي الجامعة لبثّ روح التعاون في كلّ جهة وتعهّد أعضائها بكلّ ما يلزمهم من المعلومات والإرشادات النافعة حتى تجد منهم قوة في معاضدتها فيتّسع عند ذلك المشروع ويعظم ويثمر بقدر ما يبذل فيه من الجهود المشتركة التي تضمن سلامته المحروسة بعين المجموع، وما أهلك مشاريع بلادنا إلاّ انفصال أعضائها المشتركين عنها بمجرد ما تنتهي أعمال التأسيس والانتخاب، ورضاء اللجان المنتخبة بهذا الانفصال، واستقلالهم بالرأي وتنافسهم بعد ذلك في الانتفاع من تلك المشاريع بما أدّى إلى سقوطها وسوء السمعة وانتفاء الثقة العامة فيما يحاول من المشاريع بعدها.

على أنّ مشاريع التعليم الحرّة وسائر نوادي الأدب يكاد صداها أن لا يتجاوز جدارانها. وأوضح معنى لها اليوم هو السعي

للمحافظة على الصلة التي وجدت بين متخرّجي المدرسة واستمرارها، يجتمعون للحديث والسمر في موضوعات أدبية، واجتماعية، وعقلية، أغلبها لا يتجاوز من حضر الاجتماع لفقد النشرات الدورية الخاصة بذلك، وقد كان لجمعية قدماء الصادقية نشرة دورية، لكنّها احتجبت إلى اليوم. وبالجملة فهذه النوادي المنتشرة في جهات المملكة تبذل في داخلها مجهودا حسنا في الأدب لا ينعكس ظلّه على عامّة الشعب، ولم تتعارف هي في نفسها لتبذل جهدا مشتركا برأي متّحد. وكذلك الأمر في مشاريع التعليم، فحسن الدعاية العمومية لبثّ روح قوية وصحيحة في عموم طبقات الشعب نحو هذه المشاريع الحرّة لم يقع درسه بصفة واضحة إلى اليوم، وذلك ما جعل هذه المشاريع تتأخّر كثيرا في خطواتها إلى النجاح. ولا يوجد عندنا اليوم إلاّ التألّم من الحالة بجملة ما فيها، والحيرة في أوجه التخلّص منها إلى المستوى اللاّئق.

يعتقد جمهور الشعب أنّ آلامه والسقوط الملمّ به متأت له بالأصالة من السلطة التي تحكمه، فالزرّاع يشكو الغبن في صابته وضعف حالة ويعلّق ذلك بالحكومة، والصانع يشكو كساد صنعته وقتل الواردات لها وإفلاسه بذلك ثم يقول كلّ ذلك من ظلم الحكومة، والتاجر تحلّ ديونه وتمتنع البنوك الأجنبية من معاملته فتنخرم حاله وربما أفلس إذا لم يجد ما يرهن أو يبيع فيضيف ذلك إلى ذنوب الحكومة، والعمّال المغبونون في أجورهم والبطّالون كلّهم يعتقدون أنّ انهزامهم في الحياة من الحكومة التي لم تعطهم الموادّ اللاّزمة لهم ولم تمنع عنهم الطوارئ التي تعترضهم في سيرهم ولم

تعلّمهم ما يحتاجون من العلوم ولم تجر العدل في حكمها عليهم. ولقد يكون لهم نصيب وافر من الحق في دعواهم تلك على الحكومة فإنّ الحكومات في قدرتها أن تبذل مجهودا معتبرا في ذلك السبيل متى كانت صادقة في ضميرها ومخلصة لشعبها ولكن أيّ هذه الحكومات التي جاءت من نفسها مختارة إلى هذا الصدق والإخلاص دون أن تكون مدفوعة بتيار قوي من الشعب الذي تكاتف ضمن جمعيات حية تختلف طرقها في العمل وتتّحد غايتها لإرغام الحكومة على إعطاء نصيبها من الجهد لتحسين مؤسّسات الشعب وحمايتها والرضوخ نهائيا إلى سلطانه الشرعي الذي ما احتيج للحكومات إلاّ لتخدمه.

إنّ هذا الفكر السائد في جمهور التونسيين نحو الحكومة هو الذي هيّأ البلاد إلى النهضة السياسية قبل كلّ نهضة أخرى. وكذلك كانت نهضات الأمم في التاريخ تقريبا حتى تمكّنت من انتشار الحرية بينها وهناك فهمت أنّ المجهودات التي تبذلها بنفسها لنفسها لا يعدّ مجهود الحكومات أمامها إلاّ جزءا ضئيلا جدّا فانبرت تعمل بنشاط لإشادة معالم العمران وبقي لحكوماتها حق حراستها والذبّ عنها بقوتها عند اللزوم، ولقد نمت العاطفة السياسية في التونسيين وكثرت الشكوى من نظام الحكومة وأعمالها بما أدّى إلى تشكيل حزب سياسي هو الحزب الحر اليوم الذي تأسس في 17 رمضان 1339هـ الموافق لسنة 1920م، والذي أعلن بالشكوى من سوء النظام الحاضر وطلب من الحكومة الفرنسية تغيير شكل حكومة البلاد التونسية طبق برنامج سطر فيه مطالبه التسعة

المعروفة وعرضها على رجال فرنسا بواسطة وفود تكررّت مرّات لإفهامهم حقيقة الحالة الموجودة بالبلاد التونسية وأحقيّة المطالب التي قدّمت لهم حتى يعطوها عن رضى منهم، وليس قصدنا أن نتتبّع هذه الحركة السياسية بالتفصيل، وإنّما ذكرناها بهذا الإجمال من جهة أنّها كانت أول دور انتقل إليه الشعب بعد سكونه ونومه الطويل. ففي هذه الأثناء بدأ الشعب يشعر أنّ الحركة السياسية وحدها لا تكفي لإفهام الحكومة ما يطلب الشعب منها بل يلزم أن تنضاف إليها نهضة العلم والاقتصاد وتأسيس المؤسّسات لذلك بصدق وعزيمة، وتلك هي القوة التي تفهمها الدول الوصية اليوم على الشعوب المستضعفة، ولقد أخذ هذا الاستعداد ينمو كل يوم في البلاد وصار حديثا منتشرا بين الجماعات إلى سنة 1924 فجاء في غرّتها السيد محمد علي ذلك الذي يعرفه اليوم مواطنوه قادما من برلين بعد التحصيل من كليتها على الشهادة في علوم الاقتصاد السياسي إثرالامتحان الذي كان في 22 فيفري سنة 1924 كما حدّثنا بذلك هو نفسه، فلنتأمّل في النتائج والأعمال التي كانت عند وجوده.

جمعية التعاون الاقتصادي التونسي

من يوم ما جاء محمد علي ونحن نتفاوض ونبحث عن عمل اقتصادي عام الفائدة يكون مطابقا لاستعداد الأمة في ماليتها وأفكارها، فلقد جاءنا لأول مرة بأفكار لا تتّسع لها البلاد، فارتأى تأسيس شركات تعاونية زراعية وصناعية وتجارية ومالية في أهم نقط المملكة، يكون على رأسها الشبان الوطنيون الذين يتفقون في روح الإخلاص والغاية، ليمكن تحضير هذه الجمعيات المستقلة بقوة

نموّها التدريجي إلى الانضمام لبعضها فتشكل إدارة عامة تنظر في التوازن العام بينها وتسييرها لغاية متفقة، فلاحظنا له أنّه ربما كان يقرّر بذلك حلما من أحلام الفلاسفة بالنسبة للوسط الذي نحن فيه، وربّما كان غيابه خمس عشرة سنة عنه حجبه عن تقدير طوقه اليوم، فظنّ أنّ الأمة انتقلت فيها إلى تأسيس ما يقرّر في مرة واحدة، فإنّ المفكّرين قليل، ومع قلّتهم فالإخلاص أقلّ منهم، فلم يأخذ ذلك منه إلاّ بعد أن احتكّ بطبقات مختلفة وزار جمعيات العاصمة، فأخذت أفكاره تعتدل في تقدير حقيقة الحالة، وانتهى الأمر إلى تأسيس جمعية التعاون الاقتصادي التونسي لتتناول في بدئها التجارة فقط في المعاش وحاجات المنازل، إذ يلزم للصناعة والزراعة رأس مال أكثر مما يلزم للتّجارة في البدء، والمعاش يتناول عموم الطبقات خصوصا العمّال الذين كنا ننظر إليهم في المشروع بصفة خاصة ولأجلهم تقريبا كان المشروع، إذ كانوا هم الذين لضعفهم يتألّمون من غلاء المعاش واحتكار أسواق التّجارة له، وبهذه الملاحظات تم الاتفاق على المشروع.

أرى من المناسب أن لا أهمل ذكر أسماء الذين ساعدوا بصفة خاصة على الأعمال التأسيسية لهذه الجمعية وهم السادة : الحبيب جاء وحده، والعربي مامي، والطاهر بوتورية، والطاهر صفر، وكاتب هذه الأسطر، فقد قضوا أياما وليالي في تدوين القانون الأساسي واختيار الفصول المناسبة من عدّة قوانين أساسية لشركات التعاون وتنقيح بعضها أو حذفه بما يناسب الوسط الذي ستتكوّن الشركة فيه وتنمو، وبعد الفراغ من ذلك وقعت دعوة كثير من

المفكّرين إلى سماع مسودّة هذا القانون والملاحظة عليها في فرع دار الخيرية الإسلامية التونسية بنهج الحجامين، ثم وقعت دعوة الاجتماع العام للتأسيس والانتخاب، والمصادقة على القانون الأساسي بقاعة الخلدونية، وذلك ليوم 29 جوان سنة 1924 فغصّت في ذلك اليوم قاعة الخلدونية الكبرى حتى الشارع المؤدّي لها مما يثبت الاستعداد الذي أشرنا إليه، فانتخب الحاضرون لحفظ الجلسة رئيسا هو الشيخ السيد الطيب بن مصطفى، بعضوية السيدين محمود بورقيبة، وعثمان الكعاك، وقد نشر محضر هذه الجلسة في رسالة خاصة، ولما فيها من الخطب الشارحة لهذا المشروع التعاوني، والغاية العمومية منه، ننشر تلك الخطب كدعاية جديدة إذ لم يقع تنجيز ذلك المشروع إلى اليوم بكل الأسف لأسباب ستأتي. ونصّ الخطاب الأول الذي ألقاه كاتب هذه الأسطر :

إخواننا الفضلاء،

إنّني من صميم قلبي أحيّي هذا الجمع العظيم لأنّني أقرأ فيه صورة الآمال الباسمة، ثم لي كلمة أقولها عن جمعيات التعاون الاقتصادي.

تعتمد جمعيات التعاون الاقتصادي في بدء تكوينها على المادة، فتجمع رأس مال حسّي. غير أنّه لا يكون من غرضها أن تستحصل بواسطته على أرباح عظيمة توزّعها آخر السنة على جيوب مشتركيها وتسعى بكل وسيلة لتحقيق هذا الغرض فتنتظر بما عندها من السلع أوقات اشتداد الحاجة إليها، وتشتري سلع البائعين الصغار لتحويجهم إلى شرائها بأرفع ثمن منها أو من

غيرها كما تفعل ذلك الشركات التجارية، حيث لا همّ لها إلا التحصيل على الأرباح المالية العائدة إلى أشخاص واضعي رأس المال، وإن أضرّ ذلك بعامّة المستهلكين الذين هم مصدر أرباحها. أمّا جمعيات التعاون الاقتصادي فغايتها الوصول إلى أمرين عظيمين : أمر مادي، وأمر معنوي، وهما مرتبطان ببعضهما أحكم ارتباط، فالمادي هو تخفيف وطأة المعيشة، وكسر حدّة الاحتكار الشخصي، بتوفير المواد اللازمة لحياة مشتركيها وبيعها لهم بأثمان نازلة عن السوق مع ربح مناسب لحياة الجمعية ونموّها تستخلصه من اختصار وسائط البيع والشراء أو حذفها عند الإمكان. وهذا الربح بعد تصفية الناض منه، يستعمل في تكبير مشروع الجمعية كانتقالها من شراء مادّة حاضرة إلى انتاجها بنفسها مثل السميد، تنتقل من شرائه حاضرا إلى تأسيس معمل لتحويل القمح له. وبالطبع تحتاج في تأسيسات كهذه إلى مدبّرين وأيد عاملة. وبهذه الصورة يمكن إنقاذ كثير من أفراد الأمة الذين أفسدتهم البطالة أو ضاعت مواهبهم باستعمالها فيما لا يطابق استعدادهم. والأمر المعنوي وهو الأعظم أهمية في التعاون الاقتصادي ويعد من خصائصها، هو العمل الدائم لتربية الروح الاقتصادي بنشر المبادئ الاقتصادية وإفهام الناس ضروب المعاملات العصرية وأصولها ونتائجها المتنوّعة. ويكون هذا بمحاضرات ومسامرات ونشرات خاصة ودورية ليكون عامّة المشتركين على شيء مفيد من المعرفة والبصيرة في سير الشوون العامة، وخصوصا فيما يؤسّسون ويؤيّدون من المشاريع، ويمكنهم عند ذلك أن يأتوا بجهود عظيمة تكون الوسيلة الفعّالة في حياة المشاريع ونجاحها الكبير. وهذه الغاية أعظم غاياتنا في

المشروع وسترونها منصوصة في القانون الأساسي عندما يسرد عليكم.

إنّ المشاريع كافّة إذا اقتصرت على جهدالمأمورين فيها دون أن تعتمد على جهود الجمهور الذي يشترك فيها ويعمل لفائدتها عن بصيرة وكفاءة لا يكون نصيبها إلا التقهقر والانحطاط إلى أن تصل إلى الموت النهائي. وهذا ما وقع في شركاتنا التجارية فإنّها باستغناء المنتخبين فيها عن جمهور المشتركين واقتصارهم في تسييرها على أفكارهم وميولهم الخاصة تدحرجت إلى دركات الانحطاط وفيها من أفلست وأقفلت أبوابها دون أن تجد من يحميها من جمهور المشتركين. وهذا أيضا يرجع إلى نقص عمومنا في تقدير قيمة المشاريع وفقده المعرفة الكافية لحماية مشاريعه وصلاح ما فسد من شؤونها وتتبّع أمالها وتصرّفات المأمورين فيها. وهذه هي العلّة الأصلية في تأخرّ مشاريعنا وخروج المديرين لها عن الحدود الواجبة ولا من حسيب ولا من رقيب، فتجدهم يؤخرون الجلسات العامة عن مواعيدها القانونية وإذا حضر جمهور المشتركين في الجلسة العامة هيؤوا له من الأواق ما لا يفهمه حقّ الفهم، فلا يسهل عليه أن يناقش وكثيرا ما يتهيّب أشخاص المديرين للشركة أو الجمعية فيظلّ ساكنا حتى ينقضي الاجتماع. وهذا ما أفقدنا حرية القول، وحرمنا من لذة المناقشة في أمور حيوية لنا، وتركنا بعيدين عن تدبير شؤوننا وإدارتها بأنفسنا وعوّدنا بالإهمال والاتكال على الغير وهذه الحالة هي التي تكوّنت فيها شركاتنا التجارية، ومرّت في طريقها غير مكترثة بها أو حاسبة

لها حسابا. أمّا جمعيات التعاون الاقتصادي فأول غرض أساسي لها هو مقاومة هذه الحالة الساقطة، والسعي في تأهيل الجمهور بكلّ الوسائل المنتجة حتى يسيّر مشاريعه بقوة منه وتلك الوسيلة العظمى للنجاح. وأيضا من أغراضها الاهتمام بالنشأة التي تتكوّن حتى نجد منها رجالا يمكنهم القيام بهذه الأعمال، وتسييرها بعلم واسع واستعداد عظيم. ثم إنّ من مبدإ جمعيات التعاون الاقتصادي أن تهتم بمساعدة التعليم العام وسائر المشاريع الخيرية، وستكون جمعيتنا هذه طبق قانونها الأساسي دائبة على السعي لتحقيق هذه الغاية الكبرى بفضل الجهود المتظافرة من الجميع واللّه الكفيل بتحقيق آمالنا.

ثم تلاه السيد الطاهر صفر ونص خطابه :

أيها السادة الكرام،

اليوم وقد حفل بكم هذا المجلس وآنست في وجوهكم بشرى تصدّى إلى القيام به بعض رجال تونس من إنشاء جمعية اقتصادية تعاونية تنزع بنا إلى مجاراة الأمم الراقية في الاقتصاد بالتعاضد، ورأيت منكم تلبية لدعوة من بسط هذه الفكرة على بساط التأمّل ومخضها كلّ المخض، فأتت بالثمر الذي نحن جانوه اليوم، وحسن التفات إلى نهضة مباركة كلّنا نسعى وراءها ركضا لأنّها وحدها كفيلة بانتشال البلاد من الفقر المهدّد لها المنشب فيها أظافره الحادة الباعث فيها سمّه الناقع، فأنا لا يسعني إلاّ توطيد ثقتكم بما لديّ من قوة في مشروع جليل نرجو من وجوده بين أظهرنا تسلّق بلادنا سلّم الرقي والتحصيل على التقدم المادي الذي هو عنوان كلّ تقدّم وإن

كان مستمدّا من الفكر. فإنّ الأمم لم تنجح في السالف ولم يعل كعبها في العلوم والآداب إلاّ بعد أن فكّرت في تحسين حالها من الوجهة المادية والتحصيل على القدر الأوفر من الثروة. فكوّنت المشاريع الاقتصادية وأدركت بها الشأو الذي نسعى إلى إدراكه اليوم. نحن اليوم نسبح في خضمّ عظيم سفنه وبواخره هي المشاريع الاقتصادية فمن حازها اجتاز ذلك الخضم ومن فاتته غرق وقذفت به الأمواج نحو الشاطئ ميّتا أو محتضرا، لا حياة حقيقة اليوم إلاّ باستبحار الحضارة والعمران، ولا حضارة ولا عمران إلاّ باتّساع نطاق الثروة في البلاد، وتغلّب الماديات على الخيالات، والفكر العلمي المحض على العاطفة الفنية، ولا يتسنّى ذلك إلا بتكاتف الأفراد على إنشاء المشاريع الاقتصاية والحزم في القيام بها وضبط شؤونها حتى لا تسقط سقوط أخواتها في السالف ضحية سوء التدبير وضعف العزيمة والميل إلى الخمول. لا أنكر أنّ في أمتنا التونسية خلّة حميدة وهي النزوع إلى كلّ ما فيه الخير بحماس وشدّة، لكن تلك الخلّة العظيمة يقابلها عيب عظيم هو عدم الثبات وحلول اليأس والقنوط مكان الأمل والرجاء لأول عقبة تبدو أو عرضة تتجلّى، كأنّ الإنسان لم يخلق في هذا العالم للمكافحة والجهاد أنّ أحد الفلاسفة عرّف الحياة بالحرب وقال إنّ أحسن الحياة ما كان حربا وإنّ أسعد الناس من عاش مكافحا مناضلا مطالبا بحقوقه مدافعا عن شرفه مصادما لما يعارضه في طريقه من العثرات، وأشقى الناس من توسّد وساد الراحة وجعل خدمة بني جلدته ظهريا وظنّ أنّ التّقى في اجتناب الناس والتباعد عن العمل والفرار من الجهاد في ميدان الحياة، فبادروا إخواني بالعمل في سبيل ترقية بلادكم وإعلاء

كلمتها بين الأمم وتقوية مركزها في الاقتصاد وغيره، وضاعفوا جهدكم للنهوض بهذا المشروع الذي ستنجلي لكم عن قريب درر قانونه الضابط لشؤونه. وذلك القانون هو السلاح الحادّ الماضي الذي تقدّ به رقاب المنتهكين لحرمة المشروع أو القاصدين إذايته. فهيّوا برجال يقبضون عليه بأيد من حديد، ويتقلّدون بهمة وثبات، ويجرّدونه محامين به عن المشروع مهرقين لدماء كلّ من يريد أن يمسّه بضر، غير معتبرين في ذلك مصالحهم الشخصية ومنازعهم النفسانية، بل رامين إلى الصالح العام في جميع أعمالهم، ومهتمين بالقيام بواجبهم قياما يعود على بلادهم بالنفع العميم. قلت هذا مشجّعا لنفسي ولكم على مساعفة جمعية التعاون. وها هو السيد محمد علي أبو هذا المشروع ومبتكر هاته الفكرة، المتفنّن في علم الاقتصاد، ذلك الرجل الذي قضى زمنا يجوب البلاد، ويتغرّب للتحصيل عما يكشف عن الفكر ظلم الجهل المتكاثفة، وينزع بالنفس إلى مساواة أعاظم الرجال -ها هو متصد إلى بيان الغاية السامية التي ترمي وراءها هاته الجمعية المباركة إلى توسيع نطاق البلاد وإصلاح حال العباد.

ثم تلاه المؤسّس الأول لهذا المشروع ونص خطابه :

سادتي وإخواني الأعزاء،

أشكركم من صميم فؤادي على تلبيتكم دعوتنا. نعم أجبتم نداءنا بابتهاج، وفي الحقيقة كلّنا حضرنا لنمدّ بعضنا بعضا بآرائنا، ونفكّر في هذا المشروع عسى اللّه أن يجعل لنا فيه باب النجاح.

إخواني الكرام، إنّي أرى نفسي اليوم سعيدا حيث وصلت إلى درجة يمكن لي بها أن أخدم أمتي وبلادي، إذ كنت منذ خمس عشرة سنة قبل مبارحة وطني العزيز أشتغل في الأتوموبيلات. وكان سبب خروجي من بلادي اندفاعا لإحساساتي الإسلامية، فسافرت إلى بلاد الشرق من تركيا إلى مصر ثم طرابلس الغرب، ورأيت من أحوال الأمم الشرقية وحركاتهم وتطوّراتهم ما جعلني أفكّر في بلادي ومستقبلها، وشجّعني على العمل ما رأيت في مشاهير رجالهم الذين اجتمعت بهم من العزّم والحزم والنشاط. كلّ يسعى وراء سعادة بلاده ورقيّها. فكنت كلّما سبرت أحوالهم أخذتني حسرة على بلادي. فجعل ذلك الشعور ينمو شيئا فشيئا حتى أخذ مني مأخذا عظيما. فتاقت نفسي إلى العلم والكرع من حياضه إذ الشعور وحده لا يكفي إذا لم يكن مدعمّا بالعلم الذي هو المرقاة إلى سماء السعادة، وهو الذي ينير البصائر ويرشد إلى طريق النجاح، فعزمت على مجاراة أولئك الرجال العاملين الذين لم يصلوا إلى الدرجة التي أدهشتني إلاّ بالإقبال علي درس العلوم والتخصص فيها فاشتغلت في تركيا بالدرس والمطالعة، ولم أترك لحظة من إقامتي فيها تذهب سدى إلى نهاية الحرب الكبرى. فسافرت إذ ذاك إلى ألمانيا لأباشر الدراسة بها، وآخذ عن أساتذتها، وأكلّل تاج معلوماتي الشرقية بما يعوزني من أنوار المعارف الغربية، فدخلت إلى جامعة برلين، ولكنّي احترت ولم أدر ما هي العلوم التي يتسنّى لي بها أن أخدم أمتي وبلادي، فاستدللت من الجرائد التونسية التي كانت ترسل إليّ أنّ بلادنا متقهقرة من حيث حالتها المالية والاقتصادية، مفتقرة

إلى جميع المشاريع الحيوية، ورأيت أن الأمم الأخرى لم تترقّ وتبلغ الذروة القاصية التي تبهر العقول إلاّ من اهتمامها بفلاحتها وصنائعها وتجارتها، وهذه الفروع هي الأساس لعلم الاقتصاد، فقبضت على هذا العلم بالنواجذ وجعلته محل اهتمامي وقبلة مرادي. فكنت كلّما تعمّقت فيه، وكشفت عن أسراره، تيقّنت أنّه علم جليل وغاية عظمى ترتكز عليها جميع القوانين المتعلّقة باستحصال الثروة وانقسامها وتداولها واستهلاكها.

ولكنّ هذه تنحصر في ثلاثة أقسام : الفلاحة، والصناعة، والتّجارة. فالمنبعان الأصليان للثروة هما الزراعة والمعادن. إذ كلّ ما نراه حولنا تغيّر بواسطة الصناعة التي تكيفه وتبدله إلى الصور والأشكال البديعة التي نراها. إذا دقّق الإنسان النظر في هؤلاء المحترفين سواء بالفلاحة أو الصناعة، وكلّ منهم مهتمّ بما يعود عليه بالمنفعة غير ناظر إلى غيره، الفلاّحون يسعون في خدمتهم ولا يهمّهم غيرهم من أهل المعادن والصنائع، وأهل المعادن يستخرجون كلّ الأشياء المفيدة من تحت الأرض غير ناظرين أهل الفلاحة، وأهل الصنائع يحوّلون المواد التي يتلقّون من الفلاّحين والمعدنيين من صورة إلى صورة أخرى بدون التفات إلى غيرهم كأن لم تكن بين الجميع رابطة، وكأنّهم لا يحتاجون إلى بعضهم. والحال أنّ الفلاّح مثلا ينتج المواد الغذائية وغيرها من المواد التي يحتاج إليها الصانع والمعدني، وهؤلاء ينتجون له جميع المرافق التي يحتاج إليها من آلات زراعية، وأثاث منزل، ولباس، إلى غير ذلك من الأشياء التي تلزم له. ومن هنا يظهر لكلّ متأمّل أنّ بين هذه الفروع

الحيوية رابطة متينة، ومبادلة مستمرّة، ولكن من عسى يقوم بهذا الواجب العظيم الذي لا بدّ لهم منه؟ هل هم بأنفسهم يستغلون بمنتجاتهم من جهة، وينقلونها إلى الأسواق ليبيعوها، ويبحثون عن المواد التي يحتاجونها؟ كلا ! لا يمكنهم ذلك لأنّ أوقاتهم لا تسمح لهم به، ومن هنا تظهر فائدة التجارة للمجتمع ولا سيما لأصحاب الفروع المذكورة لأنّها توفر عليهم أوقاتهم الثمينة، لقيامها بهذا الواجب العظيم. فخذ مثلا منتجات الفلاّحين وترويجها بين أهل الصنائع والمعادن وغيرهم إذا كانت مطلوبة في داخل البلاد وإلاّ تبحث عن الأسواق الخارجية لتصدرها من جهة، وتستجلب لهم ما يحتاجونه من الخارج من جهة أخرى. فلا شك أنّ التجارة بعملها هذا تريحهم فيصرفون أوقاتهم وأفكارهم في تحسين وتكثير ما ينتجونه وهم مطمئنّون ولا ريب في أنّه يكثر فيهم الرخاء وتتحسّن أحوالهم. ولهذا ترى اليوم الأمم الراقية تهتم بالعلوم الاقتصادية وذلك بفتحها المدارس وإصدارها النشريات المفيدة لتنوير أفكارهم بالعلوم الحقيقية، وعندئذ يتكوّن فيهم رجال دهاة في التنازع الاقتصادي، وناموس التنازع والتنافس طبيعي في البشر وهو روح التقدم.

وإذا لم تعتن أمة بذلك فلا بدّ أن تضمحلّ طال الزمان أو قصر، وكلّ من يفكّر منّا يري جيّدا أنّ كلّ ذلك مفقود عندنا، وذلك من عدم وجود مفكّرين بيننا يرشدون أهل صنائعنا وفلاحتنا وتجارتنا، لأنّهم عاجزون عن النهوض بأنفسهم. ففي أثناء دراستي كنت أتصوّر هذه الصعوبات التي لا يمكن اقتحامها إلاّ بالتخصص في

علم الاقتصاد، فاستمررت على الدراسة وكنت أتساءل عن الطريقة التي يمكن أن تكوّن بها حركة اقتصادية في بلادنا، إذ الحركة الاقتصادية يمكن تكوينها بطرق مختلفة وذلك استنادا على أحوال البلاد، وشكل حكومتها، ودرجة معارفها، فالطريقة التي أراها أنا موافقة لبلادنا ويمكن الابتداء بها تدريجيا هي شركات التعاون التي نجحت بها أكثر الأمم، ولا سيما التي كانت حالتها تماثلنا اليوم حطّة وفقرا. وهذه الشركات أساسها التعاون والتضامن بين أهل كلّ حرفة من فلاحة وتجارة، ويتّخذون الوسائل التي تؤدّي إلى سعادتهم. وهي تقسم إلى شركات :

1- استهلاكية.

2- استقراضية.

3- استنتاجية.

وقد رأيت أنّ أول ما يجب أن نبتدئ به اليوم هو شركات التعاون الاستهلاكية وعاضدني على هذه الفكرة نخبة من الشبان التونسيين الذين عرضتها عليهم فبقينا مدة طويلة ندرس جميعا حالة بلادنا ونمخض هذه الفكرة مخضا حتى نضجت، فقمنا إذ ذاك لسنّ القانون الأساسي مستعينين بنخبة من قوانين الشركات التعاونية الاستهلاكية، اعتمدنا فيها قوانين عدّة أمم حتى تمّ قانوننا بحمد اللّه، وها نحن دعونا كم اليوم لنعرضه عليكم ونستعين بآرائكم الثاقبة إذ نحن كلنا متمّمون لبعضنا واللّه يهدي إلى طريق النجاح والفلاح.

ثمّ في الجلسة التالية لهذه الجمعية يوم 6 جويلية من عين السنة التي أخّرت فيها المفاوضة في القانون الأساسي، تمّت المصادقة عليه وانتخاب لجنة وقتية لقبول الأسهم وضبطها إلى أن يتحصّل ما يكفي لابتداء العمل فأخذ الحاضرون في إمضاء أوراق الأسهم، وكان ذلك الاجتماع في (مرسح بن كاملة) صاحب المحل الذي تطوّع بفتحه للاجتماع، ومن ثم طبع القانون الأساسي ووزّع على المساهمين وغيرهم وأخذت اللجنة المنتخبة برآسة محمد علي تعقد الاجتماعات المتوالية في كامل جهات العاصمة لبثّ دعوتها، ونشر أوراق الالتزام بالأسهم بين العملة والمحترفين الصغار، ومن ذلك أنّها عقدت اجتماعا لعملة رصيف العاصمة لإفهامهم معنى المشروع، وحثّهم على الاشتراك، فقبلوه باستحسان عظيم، وأخذوا يكتبون اشتراكاتهم بسرور وابتهاج ظاهر في ملامحهم إذ ما اعتادوا أنّ أناسا من غير طبقتهم يشعرون بآلامهم ويخطبون بها عليهم كأنّهم عاشوا فيها ثمّ يدعونهم لما يزيل ذلك عنهم، ولقد خطا المشروع في الدعاية له خطوة كبيرة وكاد أن يصل دور إنجاز العمل لو لا ما اعترض ذلك من حدوث اعتصاب برصيف العاصمة كان مبدأ لتاريخ جديد لعمّال المملكة التونسية تأسّست فيه عدّة نقابات في بعض مدنها ذات الأرصفة البحرية وقامت على ذلك التأسيس جمعية عامة هي : جامعة عموم العملة التونسية.

كان العمّال التونسيون يشتغلون في الصناعات القديمة عند معلمين يملكون رأس مالها ويأتي لهم الآباء بأبنائهم الصغار لتخريجهم في الصناعة عمّالا فيكونون معلمين وقيّمين عليهم، لهم حق تربيتهم وزجرهم حتى بالضرب إلى أن يتمّ التخرّج، وبدون شك فإنّ هؤلاء الأطفال الذين سيصيرون عمّالا عندهم كانوا ينظرون إليهم نظر المحجور القاصر إلى حاجره القوي الكافل له أو قل نظر العبيد إلى أسيادهم، إذ أنّ طرق التربية التي يستعملها المعلّمون معهم لا تكون في الغالب إلاّ شتما قبيحا وذمّا قد يعاقب عليه القانون وتهجّما عليهم بالضرب والتفل في وجوههم لمجرد مخالفات قد تكون جزئية يرتكبها أولئك الأطفال إمّا عن طيش صغر أو غفلة. ومرّ بدكاكين هؤلاء المعلمين المكشوفة على الطريق فإنّه لا يصعب أن تصادف منظرا أو مناظر من ذلك، ولا يصعب أن تتصوّر مقدار الرعب والجبن الذي يغرسه المعلمون في قلوب أولئك العمّال وقت أن كانوا أطفالا عندهم أيام التخرّج في الصناعة، ثم هو ينمو بنمو احتياج أولئك العمّال الفقراء إلى معلميهم الذين عرفوا كيف يستثمرون ذلك لأنفسهم، ولم يعد يؤثّر في هذه الحالة شيء إلاّ كما يؤثّر مرور الأيام في الصخرة الملساء. وعاش العمّال معيشة ضنكا هم ونساؤهم وأبناؤهم الذين يرثون منهم هذا الذل المنتقل في الأجيال، ولا قانون في الدنيا يحميهم من ذلك أو يعترف لهم بحق الحياة بنسبة ما ينتجون سوى قانون "الفلقة" الذي شاع استعماله عند المعلمين خصوصا معلمي الشاشية الذين كانوا أشبه شيء بالملوك على عمّالهم إذ كانت صناعتهم تفوق غيرها في رأس مالها

وأرباحها، والزائر لدكاكينهم في أسواقهم يرى ما يشبه الملوكية في تصدّرهم بقعر المكان فوق منصّة عالية مضروبا بينهم وبين عمّالهم (القلفات) بصور مكرّش ومخرّب ومزوّق بأنواع الزينة.

غير أنّه مهما كان هذا الطغيان الذي نالت الأيام شيئا من عظمته، فإنّه لم يصل إلى حشر العمّال في مصانع كبيرة بالمآت والألوف، بل كانت تلك الدكاكين الضيّقة بنسبة رأس مالها لا تسع أكثر من عشرة عمّال للدكان الواحد، والغالب أنّها لا تصل لهذا العدد، وسبب ذلك تشتّت رأس المال عند الأفراد، واستقلال كل منهم بعمل لنفسه، وهذا ما جعل مشاريع الاستعمار في بلادنا تمتاز وتتفوّق في الإنتاج والأرباح على صناعاتنا القديمة، فإنّها ليست مشاريع شخصية بل هي شركات كبرى قد تكون أعمالها في بلادنا شعبة من كامل أعمالها في جهات أخرى، فكانت بطبيعة سيرها محتاجة لتكثير الأيدي العاملة في عملها، فحشرت فيه المآت والالاف وعشرات الآلاف، كمنجم المتلّوي وما يليه، فكانت هذه الأعمال المشتركة مظهرا واضحا في كثرة الإنتاج الحاصل، ووفرة الأرباح الناجمة منه، وثقل ما يعانيه العمّال في ذلك وتفاهة ما ينالونه أجرا.

إنّ الأمر لم يقف عند هذا الحد، فإنّ الآلات الصناعية الكبرى التي صارت تستعمل في المعامل العصرية، ومفرقعات الديناميت في المناجم، ومقاطع الحجر، قد كوّنت أعظم خطر على حياة الإنسان وسلامته ثم عائلته من بعده لم يكن من قبل، فكم أفقدت آلات هذه

المعامل من نفوس بريئة وأصابت من الإنسان ما به يدبّ أو يكتسب، وكذلك المناجم فكم ردمت جبالها من عملة يشتغلون في ثقوبها، فضمتّهم أحزاء إليها، وبقيت عائلاتهم من بعدهم أشلاء ضائعة في المجتمع فكانوا مثالا متمّما لمشهد البؤس العام.

إنّ هذه الآلام التي تصهر قلب الإنسان العامل قد كانت كاللسع في الجسم الهامد. غير أنّ الزمان أنضجها وهيّأتها الحوادث للتأثير على العمّال التونسيين ولكنّه التأثير البطيء، وأهمّ أسباب هذا التأثير هو نجاح حركة العمّال في أوروباالتي الزمت القوانين أن تعترف بها وبمؤسساتها النقابية، وبحق الاعتصاب الذي يضرّ رأس المال قطعا في سيره، ولكنّه حق طبيعي للعامل، ثم مجيء طبقات من العمّال الأروبيين مع الاحتلال الفرنسي، وجعلهم ممتازين في عملهم وأجورهم عن العمّال التونسيين ورؤساء لهم نافذي الكلمة ويقدّمون إذا طلبوا الشغل على العمّال التونسيين بأجور أرفع بكثير حتى ولو لم يكونوا أكثر معرفة واقتدارا منهم، بل أقلّ في بعض الأحيان. ثمّ إنّ هؤلاء العملة الأروبيين قد جاءوا إلى تونس متأثّرين بأوساطهم الأروبية، فأنشأوا بعد مدة اتحادا نقابيا يربطهم بجامعة العمّال في باريس وذلك سنة 1919 ولم يجدوا في ذلك معارضة من السلطة، وصاروا يباشرون اعتصابات منظّمة في المعامل، وشركات سكك الحديد، وينالون من ذلك ربحا، ولم يقتصر العمّال التونسيون على مشاهدة ذلك فقط، بل اشتركوا معهم في الاعتصابات، وانتظموا في سلك نقاباتهم وحضروا اجتماعاتهم وسمعوا خطب الزعماء منهم أمثال م. دوريل وم. بلقران الذين

كانوا ينادون بحرية الإنسان، والمساواة بين أفراده، وأنّ دين العمّال هو العمل، وعدو هذا الدين هو رأس المال، فليس لهم بعد ذلك أن يتمايزوا بأجناسهم وأديانهم فينقضوا حبل اتّحادهم بأيديهم، ويجعلوا من ذلك منفذا لرأس المال لتشتيتهم وإخفاق مسعاهم.

لقد أثّر هذا العمل تأثيرا هاما في نفوس العملة التونسيين بما جعلهم ينفصلون عن تاريخهم الماضي في الرضا بالواقع المقدور، والحذر كلّ الحذر من طلب الحق في غير مذلّة واستعطاف، كلّ فيما يخصّ نفسه، وهم من هذه الجهة قد ربحوا ربحا يلزم اعتباره وتقديره أحسن تقدير، غير أنّ نجاح العملة الأروبيين في مطالبهم، ورجوعهم للشغل بمجرد ذلك وتساهل زعمائهم في الأخذ بناصر العملة التونسيين وحتى في توزيع الإعانات لهم أيام الاعتصابات مع أنّهم يؤدون واجبا واحدا، كلّ ذلك جعل العمّال التونسيين يشعرون بوجود الحيف والميز حتى في داخل هذه النقابات التي تدعوهم إلى مقاومة الحيف ونبذ الميز والمفاضلة بالأجناس والأديان، فكانوا يتسلّلون من هذه النقابات شيئا فشيئا إلى العزلة والتشتّت أو تأسيس جمعية مستقلّة كصندوق تعاوني كما كان لعملة شركة السكك الحديدية المسلمين الذين أسّسوا جمعية "الاتفاق الودادي" أثناء الحرب الكبرى، وكذا عملة معمل التبغ (الدخان) الذين رفضتهم نقابة معملهم الفرنسية التي لا تقبل المسلمين بنص صريح إلى اليوم وهي منخرطة في الاتحادية الفرنسية العالمية دون أن يمكن رجوعها عن فكرتها الداعية للانقسام، على أن العمّال الفرنسين الذين يتربّون في الاتحادية على مبادئ العملة قد أصبحوا منذ نشر

قانون التجنيس الفرنسي دعاة له، فهم يغتنمون فرصة تذمّر العملة التونسيين من ثقل وطأة المعاش وطفافة الأجور، فيحبذون لهم التجنّس بصفته الطريق الوحيد لعلاج حالتهم تلك ودرء البؤس عنهم، ولا تسمع لهم حديثا غير هذا معهم ...

لكنّ ذلك قد ضاعف آلام التونسيين وزادها عليهم تألّبا وقسوة وحسرة فبقوا ينتظرون مرور الزمن وما عسى أن يلد من الحوادث حتى جاءت حادثة اعتصاب عملة الرصيف بالعاصمة.

يبلغ عدد هؤلاء العملة برصيف العاصمة أيّام الصيف إذ تكثر حركة الصادرات والواردات إلى نحو ست عشرة مائة وما يقارب الألفين، ثم يتناقص بقدر خمود الحركة إلى أن يتجدّد بنموّها في الصيف القادم، وأكثر هؤلاء العمّال من مختلف جهات المملكة المقيمين بالعاصمة يشتغلون بيومهم، فمن اشتغل أكل الخبز ومن لم يجد شغلا أو لم يشتغل أحرقه الجوع هو ومن يعوله من أهله، ولذلك كان نظّار هؤلاء العملة (الكبرانات) يوزّعون عليهم أيام الشغل بالتناوب بقدر ما يكثر أو يقل لامتناعه أن يسع جميعهم. وعملهم رفع البضائع إلى البواخر وترصيفها وإنزال أخرى لوضعها في مستودعات الديوانة بالرصيف، وبما أنّ أغلب السلع ثقيل الحمل كصفائح الحديد وأعمدته والدنان الكبيرة المملوءة، فإنّه يقل أن يخلو يوم من حوادث الإصابات كالجرح والكسر والتهشيم، وقد تكون الإصابة بالموت تحت السلع الثقيلة وليس هذا بالحادث النادر مثله فقد يتجدّد كلّ سنة أو سنة بعد سنة تقريبا، غير أنّهم قد أعطوا حق الإسعاف الطبي عند الإصابة في الشغل وأجرة نصف يوم للمصاب فيه حتى تناله العافية، وليس هذا الإسعاف آتيا من الرحمة بهم، بل ذلك قانون الإصابات الذي جاهد عمّال العالم لإثبات حقهم فيه فنجحوا في هذا المقدار، وليس هذا خاصا بعملة الرصيف بل يعمّ سائر الأشغال التي لنظر متفقّد الشغل في تونس بخلاف صناعاتنا القديمة، فإنّ معلميها لا يعرفون هذه التكاليف نحو عمّالهم وإذا أحسنوا إليهم أعطوهم ما يعالجون به أمرهم وكتبوه دينا عليهم يجعلهم رهن خدمتهم جبرا إلى أن يردّوه إليهم أو ينالهم

من ذلك السجن للتأديب والزجر !

على أنّ هذه الشركات الراضخة لقانون الإصابات قد تستميل الطبيب الذي تختاره لاختزال أيام المرض والتيسير في أمر العلاج، ولذلك يخيّر قانون الإصابات العمّال في اختيار الطبيب الذي يرونه، غير أنّ هذه الشركات لا يزال تأثيرها على العملة نافذا إذ أكثرهم يجهلون ما سطّر لهم القانون من الحق أو يخشون بأس الشركة أن تطردهم من الشغل وهم محتاجون.

إنّ عملة الرصيف يختلفون إلى قسمين، منهم من يشتغل في عمق الباخرة [العنبر] لقبول وترصيف السلع النازلة بها أو إخراجها منها، وقسم على جانب الرصيف يقبل السلع فيضعها بمستودعات الديوانة أو يخرجها منها إلى البواخر، والقسم الأول أوفر أتعابا من الثاني فكان يقبض أجرة تزيد عن الثاني بقليل، ولقد تدرّج عمّال الرصيف في أجرتهم مع السنين حتى بلغت سنة 1924 إلى اثني عشر فرنكا لمن على الرصيف وأربعة عشر فرنكا لمن يشتغل داخل العنبر، وهي سنة اشتدّت فيها وطأة غلاء المعاش عمّا قبل، خصوصا إذا عرفنا أنّ أكثر ما ينوب الإنسان من أيام الشغل هو يومان في الأسبوع فيكون محصّله من عمله 24 أو 28 فرنكا في الأسبوع، ولا شغل لهم بغير الرصيف. فكان ذلك داعيا لتكرير طلبهم الزيادة من الشركات بدون جدوى، ولمّا أعياهم الطلب ولم يسمع صوتهم أعلنوا الاعتصاب في 13 أوت 1924. وكان تعرّفهم بمحمد علي وسائر أعضاء جمعية التعاون الاقتصادي قبل

ذلك بقليل فجاءوا إليهم يستهدون برأيهم في الحادث الذي ألمّ بهم وقد اعتصبوا في سنوات ماضية دون أن يلتفت إليهم أحدٌ من العموم، وحتى اتّحاد النقابات الفرنسية فإنّه ما كان يعنى بهم أو يحسب لمستقبلهم حسابا، وسواء عنده أعلنوا اعتصابا أو رضوا بكأس الهوان شرابا فإنّ ذلك شأن لا دخل له فيه.

كذلك كانت اعتصابات الرصيف التي تكرّرت منذ سنوات دون أن تكون لهم نقابة مؤسّسة قبل ذلك تشدّ أزرهم وتخفّف بمتانة اتحادهم من جبروت معارضيهم، فكانوا يتجرّعون مرارة البؤس والاحتياج في أول الطريق زيادة على عنف البوليس وتحفّزه لأقل حركة منهم يتأوّلها بجرائم تستحق الزجّ في السجون، وإلى هذه الأسباب يرجع إخفاقهم كأمثالهم في أكثر ما يعالجون، وذلك ما أهّلهم للاستفادة من كل طارئ عليهم والاستهداء برأى النابهين من بني جلدتهم. وقد عرف محمد علي تفاصيل هذه الحالة بعد أن سألهم عنها فأفضوا بها إليه فلم يكن له بد منْ إرجاء مشروع جمعية التعاون ريثما يتمّ هذا الحادث الفجئي فكان مع بعض إخوانه من الشبان أمثال السادة أحمد المدني، وأحمد بن ميلاد، والمختار العياري، ورجال من عملة الرصيف المحنّكين يراقبون سير الاعتصاب ويحذّرون العملة من الوقوع في مخالفات القانون التي يتربّص لها خصماؤهم للتنكيل بهم والانتقام منهم، ويهدونهم لأقرب الطرق لفصل هذا المشكل بأمر مرضي، ويستحثّون أفراد الأمّة لمساعدتهم على ما يعالجون من المصائب والنكبات، ولقد أحسنت هذه اللجنة التأثير على الأمة التي كانت لا تشعر برابطة

مع هؤلاء المعتصبين أيّا كانوا، فساعدت بسماح وبقدر استطاعتها، غير أنّ ذلك كان بطبيعة الحال لا يكفي لعيش أولئك العمّال المعتصبين ولا ذخيرة لهم أعدّوها، ولقد صبروا على ذلك صبر الكرام بما يسجّل لهم فخرا في تاريخ العزائم، وبدأوا يدركون من ذلك فائدة التعاضد وتأسيس النقابات لجمع المدد اللازم والتمرّن على مقاومة النوائب وأخذ الحيطة لذلك، ودام اعتصابهم إلى يوم 7 سبتمبر فكانت مدته ثلاثة وعشرين يوما.

جرت عادة عمّال الرصيف أنّهم عندما يريدون الزيادة في الأجور أو أي مطلب لهم يذاكرون فيه شركاء الشحن مشافهة بواسطة نوّابها بالرصيف إذ أنّهم لم يعتادوا الكتابة ووضع مطالبهم في كرّاس مضبوط، فكانت الشركات تعدهم وتمنّيهم وتأخذ الأجل بعد الأجل، وإذ يفقد صبرهم يعلنون الاعتصاب. وقد مرّت خمسة اعتصابات لهم بهذه الصورة، وأخيرا هذا الاعتصاب. فقد بدأوا المذاكرة مع الشركات من شهر جويلية إلى يوم 12 أوت بدون جدوى. ونص المطالب التي عرضوها على الشركات هي هذه :

1) جعل الأجرة اليومية 24 فرنكا للجميع بلا فرق كما ذلك لعملة رصيف مرسيليا.
2) زيادة خمسين في المائة في أيام الأعياد.
3) زيادة ثمانية وثلاثين في المائة في خدمة الليل.
4) دفع 4.50 للساعة الواحدة الزائدة على قانون (8 ساعات) في اليوم.

وفي يوم 13 أوت اجتمع العمّال ونوّاب الشركات الاجتماع الأخير قبل الاعتصاب بإدارة مشيخة المدينة بحضور مدير المحافظة. وكان من رأي الشركات أنّها بذلت جهدها لحل هذا المشكل باعطائهم التعريفة الاستثنائية في الأعياد الإسلامية طبق الأمر العلي المؤرخ بـ 2 ماي 1924 المنشور بالرائد الرسمي في 12 جويلية 1924 الوارد في اعتبارها أعيادا رسمية، أمّا الزيادة في الأجرة التي هي المطلب الأصلي فقد ألغي الجواب عنها بتاتا، ولمّا ثبت العمّال في

مطلب الزيادة قال لهم مدير المحافظة : "إذا أردتم أن تشتغلوا بسعر مرسيليا فاذهبوا إليها" فأجابه أحد العملة وهو السيد حمودة الزغواني كما حدّثنا هو نفسه : "قد ذهبنا إلى مرسيليا واشتغلنا بها مدّة من الزمن، ولمّا ظهر لهم الاستغناء عنّا قالوا لنا (ليذهب كلّ أجنبي إلى بلاده) وقد أتوا بي مخفورا بأعوان الضبط إلى مرسى تونس كمجرم أو سجين، فإذا كنت تحسن صنعا فامر أن يذهب كلّ الأجانب من هنا إلى بلدانهم أيضا وعندها يمكنني وأنا في بلادي أن أخدم ولو بستين فرنكا في اليوم". ولمّا أصرّت الشركات على رفض مطلب الزيادة ولم يتبين وجه للحل، خرج مدير المحافظة مغاضبا في وجه العملة الذين لم يصيخوا إليه ويقبلوا باعتبار الأعياد الإسلامية لهم دون الزيادة في الأجرة، ولم يتمّ بعد ذلك شيء على يد شيخ المدينة فخرج الجميع من عنده. وأبلغ الوفد ما كان في هذا الاجتماع فاتّفق الجميع على مقاطعة العمل وإعلان الاعتصاب في ذلك الحين.

وفي اليوم الثالث للاعتصاب تشكلّت اللجنة التي أشرنا إليها سابقا لمراقبة سيره وإمداده بالإعانة اللازمة قدر الإمكان، إذ كان هذا الاعتصاب فجئيا بالنسبة لقسم من أفراد اللجنة حيث شاركوا فيه بعد مرور يومين عليه.

وقد انتخب العمّال لقيادة حركة الاعتصاب طبق أمر اللجنة السيد البشير بودمغة بمساعدة السيد البشير الفالح الذي صار كاتبا لنقابة الرصيف فيما بعد فكان جمهور المعتصبين أيام الاعتصاب

يأتون بكرة النهار إلى الرصيف لتشجيع بعضهم ومراقبة أعمال الشركات هناك وما عسى أن تأتي به ضدّهم من الأعمال وهم في غاية الهدوء ثم يرجعون عشية إلى نادي اجتماعات العملة بنهج الجزيرة للمفاوضة في حوادث يومهم وتشجيع بعضهم بالخطب على الثبات والهدوء حتى ينحسم خلافهم مع الشركات، غير أنّ إدارة الأمن قد عدّت مجيئهم للرصيف تشويشا منهم وهيجانا استحقّوا به استعمال العنف والقسوة من رجال البوليس، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل قد صارت فرقة من عساكر الخيالة تنزل كلّ صباح للرصيف لسدّ الطرقات الموصلة له ومنعها عن عمّاله، وحماية من تأتي بهم الشركات والحكومة من أطراف الجهات بصورة عمّال في الرصيف وهم يجلهون هذا الشغل وليس لهم فيه أدنى تمرين، والشركات تعرف هذا المقدار، ولكنّها تؤمّل بذلك أن تبثّ الفشل والخوف في صفّ المعتصبين لتنقض حبل اتحادهم، لكنّهم فهموا هذا المعنى وقرّروه لبعضهم في قاعة الشغل حتى اقتنع به الجميع، وذلك ما جعل السلطة تتعقّبهم خصوصا عندما طالت أيام الاعتصاب عليها، ولقد ارتأت إدارة البوليس في أول الأمر أن تأخذ السيد البشير بودمغة مع اثنين من رفقائه إثر حادث باب الجديد كما سيأتي، وفعلا أبقته بعض ساعات بالكوميسارية المركزية بنهج قسنطينة لاعتقادها أنّه المنشّط الأقوى على استمرار الاعتصاب وإثارة الحوادث غير أنّ المعتصبين الذين كانوا يعدّون فوق السبعمائة قد اصطفّوا في ساحة الكوميسارية وفي الطرقات الموصلة لها وقالوا إمّا أن نسجنّ جميعا أو يطلق رفيقنا إذ لا شيء يمتاز به عنّا، ولما جاء محامي العملة عند م. كمبانا مدير المحافظة

أعلمه هذا بأنّه لا يقصد سجن السيد البشير بودمغة وإنّما يريد استفساره عن أسباب الاعتصاب وما يطلبه العملة بعد أن استحثّه للرجوع للخدمة، وفعلا خرج بعد قليل ذلك الرجل النشيط إلى رفقائه فحملوه سائرين به على الأكتاف وما زادهم ذلك إلاّ نشاطا.

إنّ هذا لم يكن كافيا فقد ظهر أنّ تاجرا فرنسيا أمكنه أن يجلب عشرين شخصا من طائفة الورقلية التي لا تحسن عادة غير الحراسة لإنزال سلعته من إحدى البواخر الراسية بالميناء يعمّها السكون وتكلّلها الكآبة وذلك صبيحة يوم 27 أوت. وكان المعتصبون موزّعين جماعات جماعات بالرصيف فرأى أعوان البوليس لزوم طردهم بعنف وقسوة منعا للحوادث وعسى أن يكسر ذلك من نفوسهم فتذلّ وترجع للشغل ميؤوسة، ولقد كان من ذلك أن جرح عدد غير قليل من المعتصبين وعاين ذلك الأطبّاء، وبالرغم من هذا فقد تحمّل المعتصبون جميعه بكل صبر وهدوء، وفي صبيحة يوم الخميس 28 أوت جاء المعتصبون كعادتهم إلى الرصيف فوجدوا كالعادة بينهم وبينه سدّا من العساكر ورجال البوليس فرجعوا برأي متّحد متجمهرين إلى المحكمة الفرنسية بقصد الاحتجاج والتسجيل على أعوان البوليس الذين آذوا إخوانهم بالضرب والجرح، وقد مرّوا في طريقهم على دار السفارة الفرنسية إلى المحكمة فاقتبل نائب المدعي العمومي م. بواسيار وفدا منهم إذ كان المدعي العمومي غائبا إذ ذاك، وذهب بقية العمّال إلى ساحة القصبة ينتظرون الوفد، وبعد أن بسط هذا أنواع التعدّيات الواقعة من أعوان البوليس، وصبر المعتصبين عليها دون أن يرتكبوا أدنى ردّ

لها بالعنف، أجابه ذلك النائب بأنّ الحكومة ستفتح بحثا لعقاب المعتدين، ورجع الوفد إلى ساحة القصبة فأعلم بذلك المعصبين، وعندها قام كثير منهم يخطب في أحقيّة مطالبهم، ومشروعية الاعتصاب، وتعنّت الشركات لإخضاعهم بلا نتيجة، ومعالاة الحكومة لهم في ذلك وانتصارها إليهم، واعتداء أعوانها على المعتصبين بدون حق، وأنّ ذلك لا ينبغي أن ينال من عزائمهم شيئا حتى يعترف لهم بحق العيش الذي لم يروا فيه غير أيام مرّة وأليمة، وبعد ذلك استأنفوا سيرهم إلى ساحة باب السويقة فافترقوا هناك دون أن يقع أيّ حادث سوى بعض شراذم من أعوان البوليس تسير معهم لتراقب حركاتهم من بعيد، وفي مساء هذا اليوم ذهبوا كعادتهم إلى قاعة الشغل بعد الزوال بساعتين ليتفاهموا في حوادث يومهم، فقام السيد البشير بودمغة وألقى الخطاب الآتي :

"لقد صبرنا اليوم ستة عشر يوما كاملة استطعنا أن نقطعها دون أن يحدث أدنى هرج أو تشويش رغم الفقر والاحتياج الذي يهدّد حياتنا كلّ يوم، ولكني أرى أنّه قد قرب اليوم الذي تمتنع فيه عنا مواد المعيشة لعجزنا، وعند ذلك لا نستطيع الصبر، ولعلّهم ينتظرون أن نصل إليه، وسنسير في اعتصابنا طبق برنامجنا الذي سلكناه من قبل، غير أنّنا لا نستطيع ذلك أكثر من ثلاثة أيام حيث نتحمل فيها جميع المظالم والتعدّيات القاسية فإذا انتهت فإنّنا سنضطر أن نكزهم إذا وكزونا، ونضربهم عندما يضربوننا وإن أرادوا منّا دماءنا فإنّنا نتركها تسيل".

ولقد هتف لهذا الخطاب كلّ السامعين، وقام الكثير منهم يخطب في تأييده ثم انفض الاجتماع نحو الساعة الرابعة بعد الزوال بغاية الهدوء. وقد حدث في مساء هذا اليوم على الساعة السادسة تقريبا نزاع كبير بين جماعة الورقلية الذين أوتي بهم لحل الاعتصاب وبين آخرين بهيأة عمّال أفضى نهائيا إلى الضرب، فلا ترى إلاّ كراسي المقاهي المتراصفة بشارع باب الجديد غادية رائحة على وجوه الورقلية وقد صدموا في هذه الواقعة شيخ التواتية إذ كان أمام مقهاه. ولقد جرح عدد من الورقلية ولم يحضر هذه الحادثة أعوان البوليس الذين شايعوا الورقلية في طريقهم من الرصيف إلى منازلهم بباب الجديد. وبعد ذلك حضر م. كمبانا مدير المحافظة وجماعة من أعوانه، فلم يجد غير شراذم من الناس متوزّعة في الطريق فشتّتها بحزمه وأمر بقفل المقاهي القريبة من مكان الواقعة شرقا وغربا، ثم من الغد كلّفت كوميسارية القسم الرابع بالبحث عن المسؤولين في هذه الواقعة. وقد وضعت المحافظة شكوكها في ثلاثة من عملة الرصيف أحدهم السيد البشير بودمغة وذلك ما أشرنا إليه سالفا. فوقع أوّل مرة إيقافهم ثم لمّا عرضوهم على المضروبين من الورقلية ولم يعرفوا وجوههم أطلقوهم ولم يثبت البحث أن أحدا من عملة الرصيف قد اشترك في هذه الواقعة، وكان الكوميسار المكلّف بذلك هو ك. جولينو، ورغما من هذا فقد زاد الأعوان منذ ذلك اليوم قساوة وعنفا مع المعتصبين. ففي صبيحة يوم 5 سبتمبر حين جاء المعتصبون إلى الرصيف كعادتهم، صادمهم الأعوان ضربا بالأحزمة، والجند بأعقاب البنادق، ردعا لهم وإرجاعا إلى الوراء حتي لا يصلوا في زعمهم إلى مفسدي

الاعتصاب، غير أنّ بعض المعتصبين لم يسعه الصبر على ذلك، فتلقّفوا أيدي معاول ومساحج كانت أمامهم ملقاة وردّوا فعل الأعوان والجنود، فاضطربت الحالة في الرصيف، وفرّ المشتغلون، وجرح عدد من المعتصبين وبعض الأعوان[1] واوقفوا خمسة من الأولين بدعوى ضرب الأعوان وحوكموا في اليوم التالي لإيقافهم دون تأخير أمام المحكمة الفرنسية وقد أطلق واحد منهم وحكم على الأربعة الآخرين بالسجن لشهرين وأربعة أشهر فاستأنفوا أمرهم لمحكمة الاستئناف بالجزائر، فأيّدت الحكم عليهم وقضوا بقية سجنهم هناك، ثم رجعوا بعد ذلك على حسابهم، وهم من علمت ضعفا وحاجة حاملين ذكرى ألم مرّ.

المفاهمة لحلّ المشكـــل

لقد صبرت شركات الشحن على تحمّل خسائر الاعتصاب، ولم تشأ أن تفاتح العملة في شأن مطالبهم من يوم 13 أوت إلى نهاية يوم 22 منه، ولمّا لم يظهر رضوخ من جانب المعتصبين للخدمة بدافع الاحتياج والجوع، وتأكّد أنّهم سيتحمّلون كل شيء إلاّ أن يجابوا عن مطالبهم، اجتمع الآجرون وقدّموا مطلبهم إلى معتمد السفارة العامة الفرنسية -حيث كان مقيمها غائبا- في استخدام العساكر أو المساجين في حركة الشحن، حتى يرجع المعتصبون إلى العمل. ففي مساء يوم 23 أوت اقتبل المعتمد السفيري م. سان

1 - ما ذكرناه هو نص يوميات لجنة الاعتصاب في سبق الأعوان باستعمال العنف.

فيكتور وفدهم الذي فاتحه في هذا الشأن فأجابهم : "إنّ هذا أول اعتصاب دخل به الآجرون في علاقة مع الحكومة وأنّه لا يرى من الممكن تحقيق مطلبهم في الظروف الحاضرة" ثم وقع الحديث فيما يخص أسعار المعاش من عام 1920 وتدرّج الأجور المبذولة لعملة الرصيف من ذلك التاريخ، واعتذارهم بانخفاض أسعار النقل في البحر، وشكّهم في أنّ شركاء الشحن التي ينوبونها ترضى بفرض الزيادة التي تنشأ عن الزيادة في أجور العملة، بعد ذلك كلّه أجابهم المعتمد السفيري : "إنّني أحدّد وظيفة الحكومة في هذه الحالة لأنّها تريد أن تبقى على الحياد فلا تتدخلّ لفائدة الآجرين أو المستأجرين، ومع ذلك فهي مستعدّة للنظر في جميع الملاحظات التي يريد الآجرون عرضها عليها".

إنّ هذه النتيجة قد هوّنت من تشامخ الشركات، وأمالتها نحو المفاهمة مع المعتصبين. ولكنّها من جهة أخرى فكّرت في استجلاب عملة من جهات مختلفة بصفة وقتية تحت حماية السلطة، وهكذا تمّ الأمر حتى نشأت تلك الحوادث الآنفة الذكر.

يوم 25 أوت اجتمع بدار نيابة شركة "الترانزاتلانتيك" نوّاب الآجرين ونوّاب العملة يتقدّمهم السيد البشير بودمغة، فكان حديث الشركات الرجوع للخدمة بدون شرط مع الوعد منهم بتقرير الآجور التي تعطى للعملة عام 1925 في أواخر نوفمبر القابل، وهذا آخر ما أمكن للشركات بذله في أول مقابلة لهم مع المعتصبين، ومن الغد ذهب وفد العملة إلى السفارة العامة وأعلموا

المعتمد بها بالنتيجة الحاصلة من اجتماعهم بنوّاب الشركات الذين دعوهم للمفاهمة، فأملوا عليهم بدل ذلك أوامر مجرّدة من أي شرط لفائدة المعتصبين، كما ذهب في اليوم نفسه إلى السفارة العامّة م. ديسبورت رئيس الحجرة التجارية الفرنسية مصحوبا بالم. الكولونيل جيليسي وم. كوديرك من أعضائها لإعطاء رأي الحجرة وليس هو غير إقامة عذر الشركات وتلافي خسارتهم وحمل المعتصبين على الرجوع بالشدّة.

وقد استمرّ انقطاع المذاكرة إلى يوم السبت 30 أوت، ففي مسائه اجتمع نوّاب عن العملة وعن الشركات كذلك بمكتب إدارة الداخلية بحضور م. كمبانا مدير المحافظة أيضا، وهو ساكت ينظر ماذا يتمّ وكان مدير الداخلية غائبا فناب عنه م. فودياني فأخذ يبيّن لهم مشروعا تعاونيا لبيع المأكولات للرصيف تقيمه الحكومة لفائدة عمّاله وتضع لهذا العمل عشرة آلاف فرنك. غير أنّ المفاهمة في المسألة الأصلية لم تتيسّر -بسبب نواب الشركات- إلاّ بعد مناقشات طويلة عرضت بعدها الشركات زيادة 75 صانتيما للعامل على الرصيف، وفرنك واحد للعامل فوق البواخر في اليوم، وذلك ابتداء من غرة جانفي 1925 المقبل. وإذن أنّ عامل الرصيف لا يشتغل في الأسبوع أكثر من يومين كما أشرنا إليه سالفا، فإنّ ما يناله من هذه الزيادة يكون 1.50 لمن على الأرض و2 فرنكين لمن على الباخرة في الأسبوع بعد انقضاء أربعة أشهر مقبلة، فكان جواب نوّاب العملة عن هذه الزيادة سلبا قاطعا وأدركوا أنّها التفسير المقصود من الزيادة المبهمة التي وعدوا بها في الاجتماع الأول، لكن مدير

المحافظة أراد أن يعجّل على نوّاب العملة فيضطرّهم لقبولها فعرض عليهم أن تكون هذه الزيادة من أول نوفمبر الآتي، وفي لهجته نوع إنذار، فأجابوه بأنّهم يبلّغون ذلك إلى المعتصبين الذين يهمّهم الأمر فقال : أنتم المسؤولون إذا لم ينحلّ الاعتصاب صبيحة يوم الاثنين القادم، ويلزم أن تؤثّروا على رفقائكم بما لكم عليهم من النفوذ وأشار إلى السيدين البشير بودمغة، والبشير الفالح، بصفتهما رئيسي لجنة الاعتصاب المسيّرة، وانفض الاجتماع دون نتيجة مرضية.

يظنّ م. كمبانا مدير المحافظة كعموم الفرنسيين، أنّ العملة التونسيين بصفتهم من المسلمين ليس فيهم أهلية استقلال الفكر والإدارة، ويرى أنّ قائد حركتهم هو الملك المطلق عليهم يسيّرهم حيث شاء كما ذلك لملوك الطوائف ورؤساء القبائل، ولذلك كان يعتقد وجود التأثير الكافي في السيدين البشير بودمغة والبشير الفالح على بقية المعتصبين لترؤسهما حركة الاعتصاب. فهو يلزمهما بحلّ الاعتصاب، ويجعلهما مسؤولين أمامه إن لم ينحلّ، تهديدا لهما، معتقدا حصول النتيجة من ذلك.

ففي الغد صبيحة يوم الأحد اجتمع عموم المعتصبين بنادي العملة لعرض نتيجة مفاهمة الأمس، فقام السيدان بودمغة والفالح يبيّنان النتيجة كما وقعت إلى النهاية، فأثّر ذلك فيهم أسوأ تأثير وأدركوا تظاهر الحكومة باحتقارهم وإهانة نوّابهم بالضغط عليهم ومحاولة تقسيمهم، فقامت أصوات مختلفة من جهات النادي إنكارا

لهذه الطريقة التي استعملت معهم، وانتهى حديث المبعوثين بتفويض الأمر إلى الجلسة المنعقدة حسبما قالوا لمدير المحافظة بالأمس، وبعد مناقشات مع الوفد، استقرّ الرأي بأغلبية مطلقة على تجديد لجنة العمل وإسقاط الأولى فوقع بالأصوات انتخاب السادة : محمد الخياري، وحموده الزغواني، وأحمد المؤدب، ومحمد صالح بلحسن، برئاسة الأول، ووقع من دون شك رفض الزيادة التافهة المعطاة لهم بالأمس في مكتب الإدارة الداخلية، فما وسع لجنة العمل الجديدة إلاّ أن تذهب من الغد يوم 1 سبتمبر إلى الإدارة الداخلية لتعلمها برفض الزيادة المقترحة، ولم يظهر إذ ذاك وجه آخر للحلّ.

وفي يوم 3 سبتمبر ذهب المعتصبون إلى قصر الباي بقرطاج يتقدّمهم أعضاء لجنة العمل لعرض حالهم على الأمير الذي بقي آخر من يفضوا بشكايتهم إليه، فخرج إليهم السيد مصطفى دنقزلي الوزير الأكبر إذ ذاك، وبعد أن سألهم عن مسألتهم التي جاؤوا من أجلها قال لهم : "إنّ الحضره العلية تقول لكم إنّها متأثّرة من هذه الحادثة، وقد بلغها التشويش الذي أوقعتموه بباب الجديد مع الورقلية. وبالقلاّلين، وتريد منكم الرجوع من الآن إلى الشغل، وستضع يدها في النازلة".

وبعد مناقشات دارت بين المعتصبين والوزير، قال له رئيس الوفد السيد محمد الخياري : "يا حضرة الوزير، إنّنا لم نأت إلى الباي ليكون عضدا للشركات في جبرنا على الخدمة وقد دخلنا كل مكاتب الحكومة تقريبا من السفارة الفرنسية، إلى الإدارة الداخلية،

إلى إدارة المحافظة، ولئن لم نلق منهم معاضدة حقيقية فإنّهم ما استطاعوا أن يجبرونا على العود للشغل، فإنّ قوانين العالم اليوم كما قرّرت حرية الشغل، قررت حرية الاعتصاب لمن يريد ذلك، وليس من قصدنا أن يضع الباي يده، وإنّما أتينا إليه بصفته الممثّل الأعلى لحكومة البلاد لعرض حالنا عليه، تقديرا لمقامه عندنا، وتسجيلا منّا على من منعونا حقوقنا، حتى لا يقال قد بقي باب لم نلجأ إليه أو أنّ لنا غرضا في إبقاء المشكل مستمرّا. هذا كلّ ما أردناه من قدومنا إلى هنا. أمّا ما ذكرتم عن حادثة باب الجديد فقد أثبت البحث على يد الكوميسار م. جولينو براءة المعتصبين منها، وكذا حادثة القلاّلين، فإنّها أجنبية عنهم والعجب كيف نتّهم بعمل غيرنا"[2].

رجع اللاّجئون للحضرة العلية مستائين أشدّ الاستياء ممّا سمعوا وظل الوزير واقفا مكانه.

وفي صبيحة يوم 4 سبتمبر الموالي، نشر المعتصبون بين العموم البلاغ الأحمر الذي نشأ عن اليأس التام من إنصاف جميع الإدارات ومراجع الحكومة، وقد نشرته من الغد جريدة "النهضة" يوم 5 سبتمبر وصدّرته بجملة عن الظروف التي صدر فيها وذلك تحت عنوان : " اعتصاب عملة الرصيف" كما يأتي :

"منذ مدة وقع اعتصاب عملة الرصيف بالحاضرة ومرسى بنزرت وأخذت قضيتهم طورا كان من اللائق أن لا تصل إليه. وقد

2 - أخذ هذا التصريح من تقرير الوفد المواجه لحضرة الوزير.

وقع اعتقال بعض زعمائهم ثم أطلقوا، ومهما ذهبوا إلى مرجع إلاّ وجدوا الأبواب موصدة في وجوههم بما اضطرّهم إلى نشر البلاغ الآتي :

بلاغ من عملة الرصيف إلى الشعب

"منذ ثلاثة وعشرين يوما وأنت معاضدنا في الاعتصاب !

ثلاثة وعشرون يوما مضت، ولم تستعمل في خلالها إلاّ بعض وسائل شرعية للدفاع عن حقنا الحيوي.

وقد كانت وعدتنا الحكومة بملازمتها للحياد التام في النزاع الواقع بيننا وبين شركات البحار، ولكنّ هذه المواعيد لم تكن في الحقيقة إلاّ خداعا وافتراء، ولم تكتف الحكومة باستخدام جنودها في منفعة الشركات لحماية مفسدى الاعتصاب مع استعمالها لطرق جنائية للاعتداء علينا ولزرع الشقاق بيننا، بل صارت تستجلب اليد العاملة للشركات لتقتل اعتصابنا وتقتلنا جوعا.

فإليكم جميعا يا من أعنتمونا على الحياة نوكل الحكم على هذه الحالة. وأمام هذه الحكومة التي تريد قتلنا شرا عزمنا على الدفاع للحصول على قوت أبنائنا ولو أدّى ذلك إلى ضياع حياتنا. ولذا نرجو منك أن تكون معنا ضدّ المتسبّبين في مجاعتنا أعداء الإنسانية".

وقد نشر في ذيل هذا البلاغ نصّه مترجما باللغة الفرنسية. ولقد أثّرت على المعتصبين خيبتهم ويأسهم من إنصاف الحكومة

حتى لم يعد أحد منهم يتحمّل بعد ذلك عنت البوليس وعنفه، وذلك ما أثار حادثة يوم 5 سبتمبر الآنفة الذكر. ففي عشية ذلك اليوم إذ كان المعتصبون مجتمعين بقاعة الشغل يتفاوضون في شأن الاعتصاب وشأن من أوقف منهم إثر الواقعة أقبل عليهم السيد حسن قلاتي محامي الموقوفين قادما من عند مدير المحافظة يبلغهم أنّه يطلب اثنين منهم لاستئناف المفاوضة في مطالبهم والسعي لحصول الوفاق، فاختاروا من بينهم السيد محمد الخياري رئيس لجنة العمل، والعضو بها السيد حمودة الزغواني، وقد خرج وراءهم نفر قليل من المعتصبين، ولمّا وصلا إلى مدير المحافظة عرض عليهما ما يأتي :

1- زيادة فرنك واحد لليوم يكون للعامل على الباخرة أو على الرصيف سواء.

2- دفع الأجور الجديدة يكون من يوم الرجوع للعمل.

3- تشكيل لجنة مركّبة من نوّاب عن العملة والآجرين والإدرة لتعيين شروط الشغل في عام 1925 المقبل.

فلما سمعوا ذلك منه أجابه السيد محمد الخياري بأنّ هذه الاقتراحات بعيدة جدا عن مطلب 24 فرنكا لليوم الذي قدّمه المعتصبون. فقال له مدير المحافظة : إنّك منتخب جديد ولم تدر قيمة هذه المساعدات الجديدة بالنسبة لما قبلها، أمّا السيد حمودة هذا فيمكنه أن يوافق عليها بدون توقّف لأنّه عالم بأطوار القضية. وإذ أعياه أمرهما أذن بابقائهما في الانتظار ببيت آخر، وجعل الأعوان يدخلون على المدير كلّ من لا قوه من المعتصبين دون تمييز، وهو يرغبهم في الزيادة والرجوع للخدمة ويهدّدهم إن امتنعوا حتى

أمكنه أن يضع إمضاءاتهم في كرّاس له، وبعد ذلك جاء بالسيدين الخياري وحمودة وأعاد عليهما المسألة وأراهما إمضاءات غيرهما وأنّهما يكونان سبب كلّ تشويش وقع أو سيقع إن لم يمضيا كغيرهما وأخيرا ما وسعهما إلا أن يوافقا أصالة عن أنفسهما ويبلغا الأمر إلى المعتصبين ليروا رأيهم في الاعتصاب.

ومن جهة أخرى فبينما كان هؤلاء النوّاب بمكتب الكوميسارية المركزية عند م. كمبانا أعطت الحكومة الأوامر للأعوان والعساكر بإخراج المعتصبين من قاعة الشغل ليتفرّقوا وقفلها في وجوههم فما انتبهوا لذلك حتى أحاط بهم العساكر من كلّ جهة، ولمّا امتنع المعتصبون من الخروج حيث إنّهم يجتمعون في هذا النادي كغيرهم هدّدوهم بالعنف في إخراجهم جبرا وتهيّأوا لذلك، فما وسع العمّال المجرّدين إلاّ من سلاح الحق إلاّ أن خرجوا طوعا لأوامر القوة. وإذ خرج النواب من عند مدير المحافظة وجدوا الطريق مملوءة بالعساكر والأعوان، ولم يجدوا أحدا من أصحابهم في القاعة فأدركوا أنّ هذه القوة لم تمكنّهم من انتظارهم وأنّ الأمر بالغ حده. ومن الغد صباحا يوم 6 سبتمبر اجتمعت لجنة العمل مع لجنة المساعدة حيث لم يمكن في ذلك الحين عقد اجتماع عام وقرّرتا باتفاق أنّ الحالة لم تعد قاضية بالاعتصاب وقد اشتدّ صبر الناس على ألم الجوع والاحتياج بسبب نقص المساعدة المالية آخر أيام الاعتصاب حيث لم تكن لهم نقابة مؤسّسة من قبل، ولذا :

1- يقع الرضى وقتيا بما عرضه أخيرا م. كمبانا مدير المحافظة من تعميم فرنك في اليوم لمن على الباخرة أو على الرصيف.

2- يعتبر الاعتصاب منحلاّ صبيحة يوم 7 سبتمبر -غدا- ولا حرج حتى على من باشر الخدمة اليوم.

وفعلا فإنّ نفرا ممن أمضوا عند مدير المحافظة، أصبحوا من الغد عاملين في الرصيف، وقد كان لهم عند بقية أصحابهم عذر مقبول، وطاف جماعة على عموم المعتصبين يعلمونهم بحل الاعتصاب وبقرار اللجنتين. وما استقام العمل بصورة واضحة إلاّ يوم 7 سبتمبر، وكثير من العملة قد ظلّ مغادرا الشغل إلى نهاية سبتمبر آسفا من النتيجة الحاصلة بعد تلك الجهود التي بذلت، والتضحية التي احتملت، والسجون التي زجّ فيها بعض رفقائهم لأجل أنّهم اعتصبوا فنالهم من العقاب ما نالهم !

لقد كان م. سوقان متفقّد الشغل ونائب الحكومة في فصل مسائل العملة والاجرين غائبا في فرنسا من أول الاعتصاب إلى ما بعد ذلك بقليل، وكان واسطة الاتفاق الذي عقد بين العملة والشركات لتنظيم العمل لعام 1925 وأمضى عليه الجميع كما يأتي :

اتفاقية نقابة الرصيف

حصل الاتّفاق بين شركات ومشاريع الشحن بتونس :

شركة الترانز اتلانتيك العامة، الشركة التجارية التونسية، دار ج.ت بونقارت ليب، شركة الشحن والفحم، دار بيقار، شركة "أوليفة" (م. فراند وشركائه)، دار رينو رو وشركائه.

التي يمثّل جميعها م. م. بونقارت ليب، وسلامه، وستافانويلي من جهة.

وبين عملة الرصيف الذين يمثّلهم :

من عملة البحر : السادة البشير بودمغة، محمد الخياري، حمودة خليفة.

ومن عملة البر : السيد صالح بن صالح من جهة أخرى.

والغرض من ذلك تنظيم الشغل وتعيين الأجور اليومية ابتداء من 15 نوفمبر 1924 إلى غاية 31 ديسمبر 1925.

فتمّ الاتفاق وتقرّر كما يأتي :

1- مدة العمل -مدة العمل تكون ثماني ساعات بين الساعة السابعة والساعة التاسعة عشرة تفصل براحة ساعة على الأقل بين الثانية عشرة والرابعة عشرة طبق مصلحة العمل ويبتدئ نصف النهار الثاني على الساعة الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة حسب مصلحة العمل.

2- الأجور اليومية -قدر أجر العمل لعملة الرصيف في البر أو في البحر 15.50 في اليوم.

كلّ نصف يوم وقع الشروع في عمله ولم يتمّ إمّا لحادث فجائي أو بسبب المستخدمين (بالكسر) يدفع أجره كما لو تمّ بالفعل.

3- الساعات الزائدة -قدرّ أجر ساعات العمل الزائدة النهارية بـ 2.35 للساعة الواحدة أي عشر اليوم أجر يوم 8 ساعات عملا مع زيادة 50 في المائة وقدّر أجر ساعات العمل الزائدة الليلية بـ 4.70 أي ضعف أجر الساعة النهارية الزائدة.

كل ساعة وقع الشروع فيها يدفع أجرها كما لو تمّت بالفعل.

4- الآحاد والأعياد: الآحاد والأعياد الرسمية وفي ضمنها الأعياد الإسلامية الرسمية الواردة في الأمر العلي المؤرخ بـ 2 ماي 1924 تعتبر علي ما جرت به العادة القديمة أي كسائر أيام الأسبوع مع زيادة 50 في المائة وأجر الساعات الزائدة ضعف ذلك على أنّه لا يتعدّى أجر الساعة 4.70.

5- العمل بحلق الوادي وبما والاه : أوقات الشغل المذكورة والتعريفة المذكورة آنفا تطبّقان على العمل بحلق الوادي وبما والاه.

وللعملة في هذا الظرف منحة قارة قدرها 2.50 لليوم الواحد في مقابل تعب نقلتهم، وعلى المقاول زيادة على ذلك أن يحقّق لهم مصاريف أو وسائل النقل إلى حلق الوادي ذهابا وإيابا.

6- عموميات : كلّ سنة يجتمع في نوفمبر نوّاب العملة ونواب مشاريع الشحن بقصد تجديد هاته الاتفاقية لمدة عام ابتداء من غرة جانفي.

يمكن لكل من الطرفين طلب إعادة النظر في هذه الاتفاقية إذا لوحظت زيادة أو لوحظ نقص بقدر 20 في المائة في سعر المعاش وهذه الطريقة تنطبق أيضا على المدة التي بين 17 نوفمبر و31 ديسمبر 1925 التي وضع من أجلها هذا الاتفاق

تونس في 14 نوفمبر 1924

اطلع عليه وحصلت عليه الموافقة
نواب شركات ومشاريع الشحن
الإمضاء : بونقار ليب
سلامة
ستيفانوبلي

اطلع عليه وحصلت عليه الموافقة
نواب العملة الأهليين
الإمضاء : البشير بودمغة
محمد الخياري
صالح بن صالح وحمودة خليفة

قوبلت فصحّت : متفقد الشغل

لقد اعتصب عمّال الرصيف قبل عامهم هذا أكثر من خمسة اعتصابات مرّت ولم يشعر بها وبهم أحد لا من العملة أمثالهم في جهة أخرى، ولا من عموم الشعب فكانوا أمّة برأسها في ذلك الرصيف يتألّمون لضعف حالهم ويتجرّعون وحدهم مرارة بؤسهم، يعيشون أفردا متفرّقين لا يجمعهم إلاّ يوم الاعتصاب ولا ذخيرة لهم أعدّوها لاحتمال وطأته الثقيلة، وليس لأكثرهم مبادئ بسيطة لتدبير شؤونهم، وإنّما قائدهم هو الجوع وهو الذي يضطرّهم إلى الاعتصاب أول مرة وهو ذاته الذي يجبرهم علي نقضه بأيديهم، وبعكس هذا في الشركات الآجرة لهم فإنّ كلّ وسائل العمل والمكافحة متوفّرة لديها، والحكومة بجانبها ترعاها بعين لا تنام، وإلى هذا السبب الأصلي يرجع إخفاق العملة التونسيين في جميع ما يحاولون من المصالح، إذ أن هذه الحال التي ذكرناها وصف شامل لجميعهم، وليست قاصرة على طائفة منهم.

لكن هذا الاعتصاب الأخير قد فارق الاعتصابات الماضية وكان مبدأ لحياة جديدة، فإنّ وجود طائفة من المفكّرين الصادقين التحمت بالمعتصبين ووجود حركة عامة قبل ذلك في البلاد معناها طلب حقوق ضائعة قد غيّر استعداد أولئك العملة وحوّل خمولهم جدّا وضعفهم إرادة ويأسهم أملا، ولقد عملت هذه النخبة المفكرة لربطهم بعامة الأمة، وربطها بهم بحسن الدعاية النشيطة التي استعملت في إيجاد التضامن والشعور العام الذي يضمّ أجزاء الأمة إلى بعضها فأقبل الكثير من الناس على المعتصبين، وتعارفوا واجتمعوا بهم

وكان من ذلك إمداد كبير للمعتصبين سدّ كثيرا مما ينقصهم من الاستعداد والتأهّب للاعتصاب، ولقد أثّرت هذه العواطف الشريفة على المعتصبين فدبّت فيهم روح الحياة، وأدركوا أنّ قوة هائلة قد كانت محجوبة عنهم، فزادهم ذلك إيمانا بحقّهم وقوة في عزائمهم فجاعوا وصبروا وأوذوا في اعتصابهم وما انحلّوا ولكنّهم تظاهروا واحتجّوا وملؤوا الشوارع وطرقات العاصمة بمشهدهم المؤثّر، وخطبوا الخطب الحامية بأصوات عالية أمام الأعوان والجنود وعلي مسمع منهم، وأعطوا بذلك مثالا صادقا للإرادة والتمسّك بالحق، ومؤثّرا لولا العناد البالغ والتعصّب في جانب معارضيهم.

لكنّ العملة في العاصمة وجهات المملكة قد أدركوا هذا المثال الصادق الذي أعطاه عملة رصيف تونس فأصبحوا يرونه المثال الذي يجب أن يحتذى في الرأي والعزيمة فتراهم يتتبّعون حوادثه وينشدون أخباره باليوم والساعة، وانبثق من نفوسهم فجر الأمل الذي أخمده اليأس يوم انفصالهم من اتّحاد النقابات الفرنسي، وجعل كثير من مختلفهم يتردّدون على عملة الرصيف ويسايرونهم في مظاهراتهم أيام الاعتصاب اشتراكا معهم في الشعور والتضامن، ويجتمعون مع السيد محمد علي للاستفادة منه، والاستهداء برأيه فيما عرض ويعرض لهم من الشؤون، وقد اعتقدوا أنه القوة الفعالة في تشييد هذا البناء الذي تقوم على ركنه آمالهم وأحلامهم في المستقبل، ولقد ازداد يقينهم بمرور الزمن حيث جاءت الحوادث المتتالية إثر بعضها مصدّقة لذلك ومؤيّدة.

أقوال الصحف المحلية"

"النهضة"[3] في 31 أوت 1924.

" ... أمّا الحالة بالعاصمة فإنها لا تزال تنذر بالخطر كما قدّمناه بسبب تشدّد الشركات وقيام الحكومة بأعمال لمصلحة الماليين مخالفة لما يجب سلوكه في مثل هذه الظروف إذ جلب أحد التجّار الفرنسويين يوم الإربعاء الفارط عشرين عاملا لإنزال بضاعة من إحدى البواخر، وكان العملة متجمهرين بالرصيف إلاّ أن البوليس رأى وجوب إبعادهم، وقد سلك في سبيل هذا الإبعاد مسلك العنف والتشدّد حتى أصيب عدد من العملة بجروح عاينها الأطبّاء وحرّروا لهم في شأنها تقارير، إلاّ أن العملة لا زموا الهدوء التام، ولم يقابلوا هاته الأعمال الوحشية الصادرة من البوليس إلاّ بالسكينة والصبر وعدم الدفاع.

... قد كنا نظن أن الحكومة تعير هذه المسألة الهامة جانبا عظيما من الاهتمام، وتبادر بالتوفيق بين العملة وأرباب رؤوس الأموال بإلزام هؤلاء الأخيرين بالزيادة في أجورهم حيث إن مطالبهم عارية عن الغلو وسوء القصد فإنّ الأسعار قد ارفتعت بصورة فاحشة حقيقة وصار أمرها معلوما لدى العام والخاص، والأجور التي يتقاضونها في الأسبوع وهي 28 فرنكا على الأكثر، لم تعد تكفي للقيام بضروريات العائلة في مثل هاته المدة الفسيحة، وبذلك تقوم بأهم واجب من واجباتها، وتتوطّد دعائم الأمن في المدينة، وتعود الحركات الاقتصادية إلى ما كانت عليه قبل، وبذلك

3 - جريدة تونسية مشايعة للشعبة الاشتراكية تمثل "النخبة الاصلاحية".

تعود الحياة إلى مجاريها ويأمن الناس غوائل هذه الأخطار التي تتهدّدهم، ولكن لسوء الحظ لم تصادف كلمتنا آذانا واعية من الحكومة ولم تقابلها إلا بالإعراض وعدم الاهتمام، والحال أنها المسؤولة وحدها عن حفظ الراحة العامة، وعمّا ينجم عن هذا الاعتصاب من الأضرار التي لا تحصى إذ لا يعقل أن تبقى 700 عائلة بتونس دون قوت من غير أن يحصل في المدينة ما يكدّر الراحة، ويخلّ بنظام الأمن العام، ويؤدّي إلى وجود الفتن والقلاقل وارتفاع أسعار الأشياء لفقدها وإذ ذاك تسود الفوضى ويعمّ الهرج.

ومهما يكن من شيء فإننا نجدّد للحكومة النداء، ونؤكّد عليها أن تسعى في أقرب وقت ممكن في حسم هذا الخلاف وتمكين العملة المنكودي الحظ من هذا الحق الطبيعي الذي يسعون وراءه وكفّ كل يد عادية تحاول أن تكون حائلا بينهم وبين حقوقهم، إذ الحكومة وحدها هي القادرة على حسم هذا الخلاف وإعادة الأمن إلى نصابه".

"تونس الإشتراكية"[4] 16 أوت 1924.

"الاعتصاب مستمر من دون تغيير والعملة عازمون على الاستمرار في المقاومة إلى الحصول على النتيجة.

انخراطهم في جامعة عموم العملة (الفرنسية) سيقع قريبا".

4 - جريدة فرنسية تمثل الشعبة الاشتراكية والنقابية العملة الفرنسيين.

18 أوت 1924

"في تونس اعتصاب الرصيف مستمر دون حوادث، وقد كون العملة نقابة، ولم يتقرّر لحد الآن انخراطهم في اتّحاد النقابات وجامعة العملة".

20 أوت 1924

"قد تقرّر نهائيا تكون عملة الرصيف في صورة جمعية ودادية تونسية تحت إشراف الدستور وشيخ المدينة فليكونوا كما شاؤوا."

28 أوت 1924

"... يجب الوصول حتما إلى حلّ إنساني للخلاف.

وقد ثبت تعقّل العملة المعتصبين بما يبهر في كل مكان الحكّام الحائدين فلم يحدث أيّ حادث ذي أهمية مثل الحوادث التي تزين أعمال هذا النوع من المعتصبين في فرنسا وفي غيرها.

ولكن هل تظنّون أنّه وقع الاعتراف لهم بذلك؟ كلا، إنهم استعملوا ذلك ضدّهم.

هؤلاء العملة عاقلون ويفكرون في ذلك كما يفكر م. تريدون في مسائل اجتماعات العملة. حسن ... ! فليقع استثمارهم بأكثر مما كان."

"البتي ماتان[5]" 20 أوت 1924

"هل تعمّ الحركة؟ وهل يعتصب أيضا عملة السميد؟ إنّ الدعوى الخالدة التي تصدر من الحقة كشيطان ذي شارب غليظ هي الزيادة في الأجور ...

يقال إن هناك أسبابا تحمل على الظن بوجود أمر صادر من فرنسا هو الذي كان سببا في الاعتصاب بواسطة بعض المشوّشين الذين اتخذوا الاعتصاب مهنة ... وقد قال لنا أحد أحبابنا العارفين بالعربية : إنه سمع من أحد شغالة الرصيف الأهالي هذا السرّ الذي هو في طعم الفلفل المقلي : "أمر من نانت".

تلك هي كلمة مختصرة ... ولكن ذات معنى غزير."

22 أوت 1924

"وقع إعلام أجرى شغاله الرصيف بأنه لم يجب طلبهم في تشغيل اليد العاملة الحربية أو المسجونة.

ونلاحظ نحن أن في الهافر لم تتردّد السلطات ذات النظر في مثل هاته الظروف في استدعاء بحارة الدولة، وتلك السلطات لا يمكن أن يتطرّق الشك في عواطفها الديمقراطية، تحت أسقف

5 - جريدة اسرائيلية فرنسية المبنى والذوق تمثل المصالح التجارية والمالية.

متغايرة ..."

28 أوت 1924

"بالأمس على الساعة الثانية اجتماع "بنادي الشغل 400 شخص تقريبا وخطب" يقع الاستمرار في الاعتصاب رغما عن وسائل حفظ الأمن التي وقع اتخاذها والمهينة لشغالة الرصيف.

هذه فكرة -وليست هي فكرتنا- لأنه إذا كان لشغالة الرصيف استعدادات حسنة أو على الأقل بريئة نحو الشغالين الوقتيين فلماذا يشتكون؟"

29 أوت 1924

"حول الاعتصاب : يظهر أن قائمات اكتتابات لفائدة عملة الرصيف تطوف في المدينة وهذا الأمر أولا هو مخالف للقوانين، وثانيا علمنا أن أعيانا من التجار اكتتبوا بمبالغ مرتفعة وليس ذلك إلا من البله الخالص من دون شك."

"الدبيش تونزيان[6]" في 6 سبتمبر 1924

"... إنّ المتساكنين لا يفهمون أن أمورا أجنبية عن هذا الخلاف أو حتى مصالح شخصية بسيطة لا ترتكز على مبادى عادلة تعطّل نشاط مرسى تونس والحياة التجارية به أكثر مما عطلت."

6 - جريدة فرنسية تمثل المصالح الصناعية الاستعمارية وقد التزمت خطة الاخبار في حادث الاعتصاب وما نقلناه أهم فقرة فيها تشير إلى الرأي.

"تونس الفرنسية[7]" في 17 أوت 1924

"من الأسباب الأصلية لاعتصاب عملة الرصيف الحالي -الأمر الذي يجهله العموم ويجهله على ما نظنّ أيضا آجروهم- هو انتشار المقامرة بحانات المرسى حيث إنّ أغلب عملة الرصيف لا يتكلّفون مصاريف "تواليت" لأنّ قِيافتهم لا تتجاوز شكارة لستر نصفهم الأسفل وأخرى لستر رأسهم وكتفيهم وهذا يكفيهم وزيادة لأنّ حياتهم تقضى غالبا في الرصيف.

إنّ الأجور التي تبلغ 12 و14 فرنكا في اليوم تصرف إذا قبضوها بعد دفع ما عليهم للخمّار، على بساط اللعب (!!)."

7 - جريدة فرنسية تمثل المصالح الزراعية الاستعمارية وبصفة عامة النفوذ الفرنسي في كل شيء.

اعتصابات بنزرت

ما كاد ينتشر خبر اعتصاب الرصيف بتونس، حتى كان كجذوة امتدّ لهيبها في مدينة بنزرت ونواحيها، وجدير بهذه الاعتصابات أن تنسب إلى المدينة كلها إذ شملت معظم الأشغال بها وبالجهات القريبة منها بالتدرج ونحن نبيّن تفاصيل هذه الحركة في مواطنها بحسب تواريخها :

اعتصاب الرصيف

إنّ أوّل اعتصاب كان في بنزرت لعام 1924 هو اعتصاب عملة الرصيف يوم 15 أوت بعد إعلان الاعتصاب برصيف تونس بيومين، وسبب هذا الاعتصاب طفافة أجورهم، وثقل وطأة المعاش عليهم بارتفاع أسعاره، وحالهم لا تختلف عن حال رفقائهم عملة رصيف تونس في نوع الشغل الذي يباشرونه غير أنّ أجرهم أقل بكثير منهم، فهم يشتغلون بحساب 1.10 للساعة الواحدة وليس لهم "قانون 8 ساعات" بل جميع الساعات مهما امتدّت كلّها بسعر 1.10 للواحدة، بخلاف عملة رصيف تونس فقد اعترف لهم بقانون الثماني ساعات التي لهم عليها أجرة 12 أو 14 فرنكا قبل اعتصابهم الأخير.

وإذ كانت هذه الحالة السيئة لا تحتمل، فقد طلبوا إلحاقهم بعملة رصيف تونس، وفسّروا ذلك بأجرة 13 فرنكا في اليوم،

وقانون الثماني ساعات، ويظهر من هذا أنهم مع عملة رصيف تونس علي غير اتصال، إذ أنّ ما طلبوه التحاقا بهم ليس هو ما حصل عليه أولئك لا قبل اعتصابهم ولا بعده ولم توجد لهم مطالب قدّموها كتابة قبل اعتصابهم. ويبلغ العدد الاعتيادي لهؤلاء المعتصبين 115 عاملا.

عملة معمل الآجر
"بمنزل جميل"

يوجد في سفح التل المقامة عليه بلدة "منزل جميل" الجميلة والمطلة على البحر قرب مدينة بنزرت معمل لصنع الآجر لصاحبه م. جاكوب اليهودي المتجنّس والمحصّل على رتبة "كابتان" في الجيش الفرنسي. وإذ أن أجور عملته كانت ضئيلة مع أنهم يشتغلون عشر ساعات في اليوم، طلبوا زيادة في أجورهم بنسبة غلاء المعاش ولم يعينوها، فسخر صاحب المعمل من طلبهم هذا بكبرياء وشموخ أنف، فأعلنوا الاعتصاب يوم 22 أوت 1924 فكان ذلك موجبا في نظره لسجن أفراد منهم تهديدا وانتقاما حتى يجبرهم على استئناف الشغل، واستعان بالسلطة المحلية هناك فسجن خمسة منهم بدعوى استعمالهم العنف مع من لم يعتصب، ورغم قدوم المحامي السيد حسن قلاتي إلى بنزرت ومنزل جميل وإفهامه لأعوان السلطة حرية الاعتصاب وأنّه حق من حقوق العملة لا جريمة فيه، وطلبه الإفراج عمن سجن، لم يقع إطلاقهم إلاّ بعد رجوعه لتونس بمدة، حينئ توالت الاعتصابات وخشي الموظفون عاقبتها فجاء الإذن من مدير العدلية بإطلاقهم، وعدد العملة بهذا المعمل 108.

عملة مرسى بنزرت
"شركة هيرسان"

تشتغل هذه الشركة بإصلاح مرسى بنزرت ووضع قواليب الصخور في جهات من البحر، وإصلاح ما انثلم منها، وعملتهايشتغلون 10 ساعات في اليوم بأجرة من 7 إلى 9 فرنك في اليوم، وإذ كان هذا القدر لا يكفيهم قدموا يوم 15 أوت -يوم اعتصاب الرصيف- مطلب زيادة خمسة وسبعين في المائة. ومن عادة الشركة أنّها تحاسب العملة في أجورهم اليومية كلّ نصف شهر لتسلّمها لهم، فأجابهم مدير الشركة على طلبهم هذا يوم 28 أوت أنه غير ممكن، وإنما يعدهم بزيادة 1.50 في اليوم للجميع ويعتبر لهم هذه الزيادة من يوم تقديمهم للمطلب أي منذ ثلاثة عشر يوما، وهو يعتبر إجابته على مطلب العملة بهذه الصورة تحريّا من تفشي الاعتصاب الذي ظهر بالرصيف، وبمعمل الآجر في منزل جميل، لكن عملة الشركة لم يرضهم جواب المدير، فصبروا إلى موعد قبض الأجور يوم 4 سبتمبر وأعلنوا الاعتصاب وتركوا الشغل واقفا. وعددهم الاعتيادي 194 عاملا. وحدث قبل يوم 11 سبتمبر أنّ أفرادا من الإيطاليين اشتغلوا بمعمل الشركة، فذهب إليهم نحو 300 عامل من عملة الشركة وغيرهم، ووقعت مضاربة قبض فيها على أحد المعتصبين فجاء معه جمهورهم إلى الكوميسارية، وقالوا إمّا أن نسجن جميعا أو يطلق صاحبنا، وكان الكوميسار م. كزاتيسي عاقلا فهدأهم بقوله : إنّ صاحبكم لا يسجن، وإنّما آخذ عنه تقريرا ويذهب، وكذلك كان الأمر، ولم يقع شيء بعد ذلك.

عملة جبل خروبة

يشتغل هؤلاء العملة بأعمال زراعية بجبل خروبة كالتنقية والحصاد وأحيانا بالمطار القائم بها، وعملهم لا ينتظم طول السنة بل يختلف إليهم حينا بعد حين، ولذلك لم يشتغل به عملة من أهل بنزرت وضواحيها، وإنّما يأتي إليه النازحون من الجهات البعيدة يطلبون الشغل حيث وجدوه، وهم يشتغلون 10 ساعات في اليوم بأجرة من 5 إلى 8 فرنكات، فقدموا مطلب لزيادة في أجورهم بنسبة غلاء المعاش إلى مخدوميهم، فلم يسمعهم أحد، فاعلنوا الاعتصاب يوم 6 سبتمبر وعددهم 87 سبعة وثمانون عاملا.

عملة عربات النقل
(بسيدي أحمد)

سيدي أحمد بلدة من أحواز بنزرت، وفيها عملة يشتغلون بالنقل على عربات لمستخدميهم فيها فيرفعون الحجارة ونحوها ما بين سيدي أحمد وبنزرت وما قاربهما من الجهات، وعملهم 10 ساعات في اليوم بأجرة 6 فرنكات في اليوم. فقدّموا مطلب عشرة فرنكات في اليوم وثمان ساعات ولا أحد أجابهم فأعلنوا الاعتصاب. ولكن اعتصابهم لم يكن في يوم واحد بل اعتصبوا أفرادا بعد أفرد لتشتّتهم أول مرة في الرأي وذلك من أوائل سبتمبر وعددهم 60 عاملا.

هذه هي الهيآت المعتصبة في بنزرت وضواحيها. وأغلب هؤلاء العملة يعرفون بعضهم لتقارب أمكنة أشغالهم واتّحادهم في

البلد أو تقاربهم، فالطريق يجمعهم والمقاهي تضمّهم، في راحة المساء وسهرات الليل، وأقلّ حركة تكون في طائفة منهم يفضون بها إلى بعضهم في وقتها، وذلك ما يجعل تأثيرهم على بعضهم قويا ولا يصعب بعد هذا أن نرى توالي اعتصاباتهم إثر بعضها، على أن اتفاق آجريهم بالصدفة أو القصد على إجابتهم بالسكوت عن إجابتهم -عدا شركة هيرسان- تعدّ أكبر مؤثّر في سرعة توالي حركة الاعتصاب حتى شملت في النهاية خمسمائة وأربعة وستين عاملا.

إنّ لكل طائفة من هؤلاء المعتصبين أفرادا منها منتخبين لتسييرحركة الاعتصاب والدخول في مفاوضة الاجرين متى أمكن لحلّ المشكل بصورة مرضية. وهذه أسماء المنتخبين المفوّضين من عملة الرصيف وهم السادة : الميزوني، محمد البكوش، الجيلاني السعدي.

أمّا عملة معمل الآجر ،"شركة هيرسان" وجبل خروبة وعربات النقل فإنّهم في كلّ مناسبة يعيّنون أفردا منهم على التناوب.

وقد كان على رأس هذه الهيآت العاملة الشاب النشيط السيد محمد الخميري من أهل بنزرت بصفة كاتب عام لهم يساعدهم على تنظيم شؤونهم ويعينهم على السير نحو مطالبهم بثبات وتعقّل، وإلى جانبه بانتخاب العملة أيضا ساعده الأقوى بل ركنه القويم السيد الطاهر ابن سالم ذلك الشاب المخلص الذي ظهرت بطولته في

اعتصاب حمام الأنف حيث كان قائده الأكبر كما سيأتي في حينه. وقد كان لهذين الشابين تأثير عظيم إذ ذاك على عموم عملة بنزرت وضواحيها لاعتقادهم إخلاصهما وصدق غيرتهما وحسن درايتهما بالشؤون، فضبطت أسماء كلّ المعتصبين وحالتهم الشخصية في دفتر خاص مع الهيآت المنتخبةمنهم، وخصّص دفتر آخر لضبط الإعانات حسب الحاجة، وفي كل أيام الاعتصاب يجتمع العملة بقاعة الشغل هناك في أيّ ساعة شاؤوا من الليل والنهار، فيخطب فيهم السيد محمد الخميري والسيد الطاهر بن سالم حيث يبيّنان لهم حق الاعتصاب والثبات في مطالبهم وملازمة الهدوء حتى لا ترتبك الحالة فيجد أعداء الاعتصاب من ذلك منفذا لمقاومتنا بالعنف، وحلّ اعتصابنا بالقوة. فإنّ الحكومة وإن تظاهرت اليوم بالحياد فما هي إلا الخادم الأمين لرؤوس الأموال، فكانوا يجيبون على هذه النصائح بالهتاف والتصفيق الحاد، ويقوم الكثير منهم يخطب في بيان الحوادث اليومية وأوجه فهمها، وحثّهم على مداومة العزم والثبات في مطالبهم، وبسط عن معيشتهم المعسّرةوما يلاقونه من ارتفاع الأسعار وطفافة الأجور التي يتقاضونها عن جهودهم الثقيلة.

لم يبق هؤلاء المعتصبون كأول يوم منقطعين عن العاصمة، فقد جاء السيدان محمد الخميري والطاهر بن سالم إلى تونس ووقعت المفاهمة مع النخبة المفكرة التي ساعدت اعتصاب الرصيف بالعاصمة وقرّروا وجوب المساعدة بمدّ الإعانة المالية للمعتصبين ما داموا لم يتفاهموا مع آجريهم وتفقّد رجال لهم من العاصمة حينا فحينا تقوية لهم ودفاعا عنهم إذ يهضم جانبهم، وفعلا فقد كان

يتردّد إليهم على التوالي السادة المختار العياري، وأحمد توفيق المدني، وأحمد بن ميلاد، مع من يرافقهم في الأكثر من العاصمة، فيجتمعون بهم في النادي فيخطبون فيهم بالنصائح المفيدة، وتحذيرهم من الوقوع في دسائس أعداء الاعتصاب. أمّا السيد محمد علي فقد كان القوة العاملة في العاصمة لجمع المساعدات الممكنة، بإعانة رفقاء له ناشطين ومخلصين. وقد كان يتفاهم مع الأعضاء الذين يذهبون من تونس إلى بنزرت على البرنامج الذي يسيرون عليه أوقات اجتماعهم بالعملة هناك. وقد زارهم م. دوريل كاتب اتحاد النقابات وبعض من بطانته، فعقدوا اجتماعا حافلا بمرسح "باتي" حضره جمهور عظيم من العملة وذلك صبيحة يوم 24 أوت 1924 من الساعة العاشرة إلى الزوال، فقام م. دوريل خطيبا فيهم، مبينًا فوائد الانخراط في النقابات التي توحّد صفوف العملة ضدّ المتموّلين الذين لا يريدون لهم غير الانقسام والخذلان، وحقّق لهم نفي الميز بين العملة بأجناسهم وأديانهم، إذ أن مستعبديهم من رؤوس الأموال لا يعتبرون هذه الفوارق في استعبادهم وإرضاخهم لسلطانهم، فوجب أن يكونوا يدا واحدة عليهم، وتلك هي الوسيلة الوحيدة لجبر المتموّلين على احترامهم والاعتراف بحقّهم في الحياة. وقد قام بعده السيد أحمد بن ميلاد وخطيبان إيطاليان من الاتحادية الفرنسية، فضربوا على هذه النغمة اللذيذة التي برع أنصار الاتحادية في صوغها، وأخيرا حرّضوهم على الهدوء، وإذ ذاك لم يكن ثمةخلاف ظاهر للعموم مع م. دوريل وأشياع اتحاديته في تأسيس النقابات التونسية طبق القاعدة الترابية التي بني عليها النظام النقابي في العالم أجمع كما نبيّنه فيما بعد، ولذلك كان لم. دويل

الأمل القوي في أن خطبه لا تضيع سدى، بل ستدفع أولئك العملة إلى **الانخراط** في الاتحادية المتزعّم فيها فبذل من هذه الجهة جهدا نشيطا أفاد المعتصبين. واعتنت جريدة "تونس الاشتراكية" بحركتهم اعتناء مختلفا. وهذا ما يجب على رجال المشاريع في الدعوى إليها.

لقد استمرّت هذه الحالة دون وقوع مفاهمة مع العملة والآجرين، لأن الأخيرين اشترطوا الرجوع للشغل قبل المفاهمة في الزيادة، ولم يقبل ذلك منهم العملة. وحدث ذات يوم بمنزل جميل أنّ السيد محمد الخميري أراد أن يتفاهم مع م. جاكوب صاحب معمل الآجر عساه يصل معه لحلّ مرضي فيما يخص عملته فأجابه هذا بقوله : "إنني لا أقبل تدخّل أحد بيني وبين عبيدي". وأخيرا قفل أبواب معمله وذهب إلى فرنسا آملا أنّ عملته سيضطرّهم الاحتياج إليه بعد قليل.

لكنّه بعد ذلك أخذ الجو يصفو، ومال الآجرون نحو المفاهمة مع العملة وإن لم يتّضح ذلك بصورة معقولة. وهنا كان قدوم م. كمبانا مدير المحافظة إلى بنزرت يوم 9 سبتمبر فكان قدومه إليها مبدأ لمأساة أسيفة وحوادث أليمة.

اعتقد م. كمبانا مدير المحافظة أنّه نجح في إنهاء اعتصاب الرصيف بتونس وأنّ ذلك كان بالتهديد والعنف الذي استعمله معهم حتى أحنى رؤوسهم إليه، فزاده ذلك إعجابا بنفسه وبسلوكه

الناجح، فقدم إلى بنزرت بهذه النفسية التي يسمّيها الناس سياسة. وأول عمل له يوم 10 سبتمبر أن دعا إليه السيد محمد الخميري، وأخذ يهدّده ويريه معاني السلطة في شخصه، وألزمه أن يجبر العملة على حلّ اعتصابهم بما له فيهم من الحرمة ونفوذ الكلمة، فأجابه الخميري : "إنّني لا أملك نفوذا على العملة أستطيع به ردّهم إلى الشغل، وإنّما جاءوا بي لأعينهم وأكتب لهم ما يحتاجونه من الشؤون، وهم ينقدونني على ذلك ثلاثمائة فرنك في الشهر" فقال له مدير المحافظة : "إذا كنت كما تقول وغير نافذ الكلمة فيهم، فأنا أعطيك الثلاثمائة فرنك، وأضمن لك إن شئت دوامها، وتركب الليلة إلى تونس في جوف الظلام، لأتولّى بنفسي المفاهمة معهم في غيابك، ولا بدّ لك من هذا الأمر. فأطرق الخميري مليّا، وخرج. وكان ذلك عشية. **ولكنّه** لم يرجع حسب أمر مدير المحافظة إلاّ يوم 11 سبتمبر باستدعاء ثان له صفة الجبر. وفي يوم عشرة، وقع بالمراقبة المدنية اجتماع نوّاب العملة بمدير المحافظة للمفاهمة في الأجور، ولكنّه لم ينجح لتفاهة الزيادة.

صبيحة يوم 11 سبتمبر، ركب م. كمبانا سيارته نحو الساعة السابعة مصحوبا بأعوانه إلى منزل جميل، فتلقاه شيخ المكان، فسأله المدير عن معتصبي معمل الآجر، فقال له : هم أمامك في هذه المقهى، فخاطبهم إذا شئت. فدعاهم مدير المحافظة، فالتفّوا حوله، وجعل يسألهم عن أسباب اعتصابهم، ثم قال لهم : إنّه بمنزلة أبيهم، ولا يريد لهم إلا الخير. ولذا يلزم أن يستأنفوا الشغل، وهو يعدهم بوجود زيادة في أجورهم مرضية. وأخيرا أجابوه أنّهم متضامنون مع عملة بنزرت وأنّ لهم نوابا للمفاهمة فيما يخصّ جميع المعتصبين، فإذا شاء المدير أن يتفاهم معهم، فذلك الرأى الأصوب. فقال المدير : ومن هم هؤلاء النواب؟ فقالوا له : اذهب إلى السيد محمد الخميري فإنّه رئيس هيأتهم، وهو يتفاهم معكم في المسألة. فلم يسع المدير إلاّ أن يرجع من حيث أتى.

في صبيحة هذا اليوم بعينه كان عونان من البوليس السرّي يبحثان عن السيد محمد الخميري بدعوة من المدير، ولمّا لم يجداه ذهبا إلى دكان السيد الطاهر بن سالم يسألان عنه ويلحّان في ذلك، فقال لهما : إنّه لم يره هذا الصباح ولا موجب للإلحاح، وبينما هم كذلك إذ أقبل السيد محمد الخميري آتيا من نادي العملة، إذ كان يكتب فيه بعض شؤون منفردا. فلما رآه العونان أسرعا إليه وأعلماه بدعوة المحافظة إليه فقال لهما : وهل يلزم الآن ومعكما أيضا؟ فقالا : نعم. فقال : وإن امتنعت فماذا؟ فقالا : نجبرك بمقتضى إذن لنا في ذلك، فطاوعهما على المسير. وإذ وصل بجانب مكتب

محام هناك انسلّ من بينهما إليه، فوقف العونان أمام الباب ودخل السيد محمد الخميري إلى ذلك المحامي فأعلمه بأمر العونين وقال له : إنّ الحكومة لا بدّ أنّها تريد أن تستعمل معي العنف ظلما بغير حق، فأريد منك الحضور معي بصفتك محاميا للتسجيل على ما عسى أن يرتكبوه نحوي من الجور، فوعده المحامي أن يأتي في إثره إلى الكوميسارية حيث كان إذ ذاك يشتغل بتنجيز بعض أعمال، فخرج من عنده وصحبه العونان إلى الكوميسارية، وكان ذلك نحو الساعة التاسعة. وقد ازدحم على الكوميسارية جمهور من العملة إذ رأوا كاتبهم بها، وكان أشيع منذ حلول مدير المحافظة ببنزرت أنّه جاء لنفي الخميري، فشوّش ذلك أفكار العملة، وتأكّد عندهم إذ رأوا كاتبهم الخميري داخلا للكوميسارية صحبة العونين صدق الإشاعة، فجعلوا يهرعون إلى الكوميسارية حتى امتلأ بهم الطريق أمامها. وإثر ذلك جاء المحامي م. سيرو حسب وعده واحتجّ على مدير المحافظة في إيقاف الخميري وتشويش البلاد بهذه الصورة بلا موجب، وقال : إنّ الخميري معروف وذو وجاهة وسمعة ونحن محامو البلد ندضمن فيه، غير أنّ ذلك لم يؤثّر شيئا على المدير.

وكان كوميسار بنزرت إذ ذاك هو م. كزاتيسي، فكلّفه مدير المحافظة بكتابة البحث، فكتب استنطاق الخميري. وكان هذا الكوميسار يعتبر للخميري مقامه وسمعته في البلد، فهو يحترمه ويقدّر جسارته وتعلّق العملة به، فأخذ يسأله عن أسباب الاعتصاب، ومن هم الذين يسيّرونه، وما هي وظيفته فيه، وكيف يقع الانخراط من العملة في النقابة، ومسألة الاعانات التي تجمع

للمعتصبين لكن السيد محمد الخميري أبى أن يمضي على التقرير بعد قراءته، ولبث هناك دون أن يمكن من الخروج.

وفي نحو الساعة العاشرة قدم السيد الطاهر بن سالم إلى المحافظة مصحوبا بعونين، فزاد اهتمام العملة وتجمهرهم أمام الكوميسارية، فصعد إلى الطابق الأول حيث دخل مكتبا هناك وجد به الكوميسار م. كزاتيسي وإلى جانبه قاضي الصلح ببنزرت فقال له الكوميسار : أنت السيد الطاهر بن سالم؟ فقال نعم. فأخذ يسأله عن وظيفته بين هؤلاء العملة المعتصبين فقال له : إنّني مستشار العملة في بعض شؤونهم، وليس لي وظيفة عندهم أوأني زعيمهم، وإنّما أساعدهم فيما يحتاجون فيه إليّ بقدر جهدي حيث إني منتقب من قديم في نقابة السراجين وها هي بطاقة انخراطي. فقال الكوميسار : إنّ السيد الخميري يقول إنّك مكلّف بمسألة الإعانات التي تجمعها للمعتصبين. فقال له : لم أكن كما ذكرت وإذا قال ذلك الخميري فقد أخطأ. فقال الكوميسار : إنّ الخميري هنا فهل تريد أن أقابلك به لتحرير هذه النقطة؟ فقال : لا بأس، فلما حضر حيّى رفيقه، وبدأ الكوميسار يسرد تقرير بحث الخميري، والخميري يشير له برأسه حتى وصل مسألة الإعانات وعندها بادر الطاهر بن سالم فقال للكوميسار : إنّ لفظ الإعانة باللسان الفرنسي يشبه لفظ الانخراط، فلعلّ الخميري يعني ذلك وهذا صحيح، فقال الكوميسار : إنّ كلاما كهذا لا يقال بالنسبة إلى الخميري فهو يحسن اللسان الفرنسي أحسن منك ومنّي أيضا، وكان الخميري يسمع هذا الحديث فابتدر الكوميسار بقوله : إنّ ما قاله الطاهر بن سالم صحيح. فأنا

لا أحسن اللسان الفرنسي كما تقول، ولم أقل إنّه يجمع الإعانات، وإنّما ذلك خطأ في التقرير، فقال له الكوميسار : إنّني أصلح العبارة كما قلت وبعد ذلك تمضي في تقريرك، فقال الخميري : مالك تعيد عليّ مرات أمر الإمضاء على التقرير؟ ومن هم الذين سأمضي لهم هذا التقرير؟ وأنا لا أعتقد وجود إنصاف في هذه الحكومة التي لا أعترف بها، وإنما أرى كمشة من الظلمة اجتمعت لقهر الضعيف واستثماره[8].

حكى إليّ السيد الطاهر بن سالم أنه بينما كان مع الكوميسار في المباحثة إذ سمعت ضجّة في الخارج أمام الكوميسارية حيث لجّ أعوان البوليس في إبعاد الناس بالعنف حين جاء مدير المحافظة في سيارته من المراقبة المدنية فأنكر بشدّة تجمهر الناس هناك وعنّف الأعوان على ذلك، فما كانت إلاّ لحظة، حتى ارتمى السيد محمد الخميري على الروشن ونحن في الطابق الأول، وفتحه وأطلّ منه على الشارع حيث الجموع متجمهرة هناك حتى ظننت أنه سيرمي بنفسه من الروشن. وقد ظلّ الكوميسار مبهوتا شاخصا إليه، ولكنه صاح بصوت عال وهو يضرب بيده على صدره حاسر الرأس : "أحتجّ كلّ الاحتجاج على أعوان الحكومة، وبكلّ قواي ضدّ العنف الذي يرتكبونه مع رجالي".

وقد كانت هذه الجملة مؤثّرة عند من سمعها من الجمهور والأعوان، فوقفت إثرها حركتهم في مزاحمة الجمهور وإبعادهم

8 - أخذنا هذه الجملة بالضبط من تقرير للسيد الطاهر بن سالم الذي كان واقفا أمامه وشاهد حوادث اليوم ووضعها في تقريره لمركز لجنة الدعاية بالعاصمة.

بالعنف من أمام الكوميسارية وأثّر ذلك على المتجمهرين فزادهم قوة وثباتا في تعلّقهم بكاتبهم الخميري، فلم يفلح إذ ذاك مدير المحافظة الذي كان ينوي أن يذهب بالخميري في سيارته بعد إبعاد الناس من طريقه. وإذ جاء الزوال وأعياه الصبر وضاق عنه الوقت، أمر بإحضار سيارته في وسط الجموع فخرج عند ذاك السيد محمد الخميري كاتبهم مصحوبا بالأعوان، وقد أركبوه السيارة مع مدير المحافظة الذي أذن بالمسير فتحقّقت إذ ذاك عندهم إشاعة نفي الخميري. فما تحرّكت عجلات السيارة إلاّ وهي تجري في الهواء بين أيدي العملة الذين صمّموا أن يدافعوا على كاتبهم إلى النهاية، لاعتقادهم أنّه مخلص وبريء من كلّ مسؤولية تنسب إليه بصفة جريمة. وإذ رأى ذلك المدير قال للسائق : قف مكانك. وأخذه ذلك الحين شيء من ضيق النفس، وقد ارتجّت البلاد في هذه اللحظة، وأخذ عدد المتجمهرين يزداد ازديابا عظيما، فنزل مدير المحافظة والخميري إلى الكوميسارية وما وسع المدير إلا أن يقابل عمل المعتصبين بشيء من البرودة، وقد احتاط في ذلك، وأدرك إذ ذاك الحكمة، وخشي العاقبة لو أنه قابلهم بالعنف والشدة، لكنه أصر على إيقاف كاتبهم رغما من إلحاحهم الشديد، ورغما من أنّه لم يكن مجرما، وإنّما كان رجلا مخلصا للعملة ومساعدا في أحرج وقت لديهم على فصل قضيتهم بوجه مرضي في جوّ مملوء بالهدوء. ولم تؤثر عنه جملة قالها تعاكس هذا المعنى، وإنّما أنكر عليه مدير المحافظة تعلّق كافّة المعتصبين به وتفويضهم في إنهاء قضيتهم بواسطته وهو لم يقبل لهم بثمن الغبن ويرض لهم بما يمليه م. كمبانا فيجبرهم عليه، فصمّم على إبعاده، وهو مفوّض له في ذلك

من الحكومة. وخطر بباله أنّه يفصل مشكلة الاعتصاب بنفسه إذ يصبح الخميري بعيدا عن التراب !

وقد لاحظ الكوميسار م. كزاتيسي لمدير المحافظة أنه لم يظهر موجب من البحث لإيقاف الطاهر بن سالم فصادقه المدير على ذلك. وفي نحو الساعة الثالثة بعد الزوال خلّى الكوميسار سبيل السيد الطاهر بن سالم، فلمّا رآه مدير المحافظة وكان واقفا تحت القوس الخارجي للكوميسارية أمام الجمهور، أسرع إليه واعترضه في الطريق، وقد ظنّه الخميري فقال له : إلى أين تذهب، أو لست الخميري؟ فقال له : لا، ولكنّي ابن سالم، فقال له المدير : أهكذا تريد؟ أيرضيك تجمهر الناس بهذه الصورة؟ فقال له : شيء واحد يمكنك أن تفرّق به المتجمهرين حتى لا يبقى منهم أحد، فقال المدير : وما هو هذا الشي؟ فقال : أن تطلق كاتبهم الخميري، وعند ذلك يمكن فصل المشكل بسهولة. فقال المدير : وإذا لم أطلقه ووضعته في السجن فماذا يكون؟ فأجابه : هناك لا أدري ماذا تكون العاقبة. وأخذ في المسير نحو الجمهور الذي على يسار الكوميسارية. فناداه المدير أن عرّج إلى جهة اليمين، فمال إليها، وإذ رآه الجمهور أمامهم هتفوا له وصفّقوا تصفيقا حدا، وانسلّ جماعة منهم واعترضوه في طريقه فحيّاهم ونصح لهم بالرجوع إلى مكانهم أمام الكوميسارية حيث يتأكّد أنّ مدير المحافظة صمّم أن لا يطلق الخميري.

ذهب السيد الطاهر بن سالم إذ ذاك إلى جهة محطة الأرتال، فاعترضه أعوان البوليس ونصحوا له أن لا يحاول السفر بأيّ

وسيلة كانت حيث لا يتيسّر ذلك بسبب إعطاء الإذن في منع السفر حتى إلى دور السيارات الكهربائية، وكذلك كان جوابها له إذ سألها استئجار سيارة لتونس، ولكنّه بعد المحاولة وبذل الجهد أمكنه استئجار سيارة لإيطالي يجهزها في جهة الرصيف التقديم حيث سبقها إلى ما وراء "البطاح". وإذ وصلت إليه ركب وسارت به بسرعة البرق إلى تونس حيث حكى الحالة التي ترك عليها بنزرت. واستقرّ الرأي أن يذهب السيد الطاهر بن سالم إلى بنزرت لمشاهدة الحالة وتسجيل ما عسى أن يرتكب أعوان الحكومة من الاعتداءات والعنف، وبذل ما يمكن من العمل المفيد لتخفيف الحالة أو تحسينها.

لقد بقي التدافع بين الأعوان والجمهور كامل عشية يوم 11 سبتمبر. وفي الساعة الخامسة تقريبا بعد الزوال أنزلت إلى جهة الكوميسارية طائفة من العساكر المشاة السمر للمشاركة في المحافظة على الراحة كما يقولون، إذ رأى حضرة المدير أنّ أعوانه لا تكفي لدفع الناس من أمام الكوميسارية وتشتيتهم، وأعطى الإذن بواسطة خليفة البلد في قفل دكاكين البلاد. ومن كان من الناس لا يعرف الحادثة فقد جاء يسأل عنها ليعرف سبب قفل دكانه فعظم التجمهر، وإذ ذاك أخذ الأعوان في القبض على أفراد من الجمهور إلى داخل الكوميسارية بدعوى المفاهمة إلى أن بلغ عدد الداخلين نحو السبعة والعشرين. ومن دخل لم يخرج، فتشوّش الناس وفهموا أنّ الذين ذهبوا بهم قد سجنوا هناك فمنعوا الأعوان من زيادة إدخال أفراد منهم إلى الكوميسارية، ووقع العنف والصلابة من الجانبين إلى أن صارت مضاربة، فعمد أفراد من صبيان المدينة

ومن حذا حذوهم إلى الحجارة، وجعلوا يرمون بها من أمامهم من الأعوان. وقد حكى غير واحد أنّ مدير المحافظة أصيب منها بحجرتين في صدره وفخذه، وقد أخذ ذاك ظلام الغروب يستر المدينة بجلبابه الأدهم، ووقع الإذن بإطفاء مصابيحها، فكانت ليلة دامسة لا ترى فيها غير الأشباح المتململة، ولا يتعارف الناس إلاّ بأصواتهم وهم ثابتون في مراكزهم ثبوت الرواسي رغم كلّ القوات التي صدمتهم، ينتظرون إطلاق كاتبهم حيث لا ذنب له، أو يسجنون جميعا.

نحو الساعة العاشرة بعد الزوال قدمت لبنزرت من تونس سيارة تشقّ جوف الظلام حاملة السيدين الطاهر بن سالم وأحمد بن ميلاد. فما وصلا حتى ارتقى الأخير الأكتاف، وصاح في الناس صائح : هذا السيد أحمد بن ميلاد جاءكم من تونس، فاستمعوا له. وقد كان ظنّه الناس لأول مرة الخميري لشدّة الظلام. فخطب خطابا هذا معناه الضبط : "إذا ضربوكم فتحمّلوا ولا تضربوا واتركوا لأعوان الحكومة مسؤولية العنف، ولكن أيها الرفقاء لا تتزحزحوا عن مكانكم قبل أن يطلقوا إليكم رفيقكم الخميري"

وقد قام بعده م. روبير باك الشيوعي الفرنسي فأعلن حقّ الاعتصاب وانتقد الحكومة في تحيّزها للشركات، وممّا قال : "إنّ الحكومة قد خصتكم فأنتم أقلّ من النساء شجاعة، وإلاّ فكيف أمكنها أن تحتقركم اليوم بهذه الصورة" ولكنه لم يتمّ كلامه فقد فوجيء بإطلاق نار البنادق. وعندها مال الناس عن جهة الكوميسارية وصاح صائح : الحجر. فصاح السيد أحمد بن ميلاد ومن معه : لا

تفعلوا لا تفعلوا. وعندها صاح بعض الأولاد : إنّ الضرب بالبارود لا بالرصاص. فرجع الناس إلى أماكنهم، ولم يؤثر في هذه الحالة إلا ضرب الرصاص الذي نفذ في لحوم الناس ففرّوا من ذلك وتبعهم العساكر يصرخون ويضربون بأعقاب البنادق. ولا يري شيء في ذلك الظلام، ولم تبق إلاّ طوائف الجيش والأعوان موزّعة في جهات المدينة كامل الليل -وقد استمرّت هذه الحراسة إلى ثلاثة أيام من بعد بهذه الصورة- وفي نحو الساعة الثالثة بعد نصف الليل أمكن لمدير المحافظة أن يرجع إلى تونس في سيارته مصحوبا بالسيد محمد الخميري الذي أركب البحر من الغد إلى مرسيليا ليمكث فيها شهرا، كما شاع ذلك من أفراد الحكومة حيث يتمّ الاعتصاب وتنفصل القضية في مغيبه.

أمّا عاقبة الصرخ يوم 11 سبتمبر، فقد جرح منه عدد كثير، وأكثر الجرحى اختفى يعالج نفسه في منزله خوفا من تحميله أيّ مسؤولية تنشأ عن ذلك اليوم ونسي أنه مظلوم لأنّه رأى إيقاف ممثله بالسجن. أمّا الجرحى الذين أمكن ضبطهم فهم أربعون جريحا، مات منهم إثنان، وهما : السيد العربي بن أحمد الكومي، رجل مسنّ عمره 60 سنة، وقد أصيب برضوض في جسده من الضرب بأعقاب البنادق، والسيد مبروك بن محمد الداهش الذي اشتهر في بنزرت باسم يوسف الماطري. ولم يمكن إجراء الفحص الطبي على كامل الجرحى إذ لم يكن للعملة المال الكافي في ذلك الحين، وإنّما أجرى الفحص على سبعة منهم القتيلان بواسطة الدكتور مورسون طبيب بنزرت المشهور.

إنّ الصرخ قد وقع بدون نزاع، والجرحى ومن مات منهم أمر مسلّم كذلك، وليس ممكنا أن يكون ذلك من رجوم السماء لأهل الأرض، وسواء كان من العساكر أو أعوان البوليس أو هما معا -كما هو حديث الحاضرين وقت الصرخ من عموم الأجناس والأديان حسبما سمعنا منهم وتلقّى ذلك أصحاب الصحف عنهم- فإنّ الحكومة هي التي تتحمّل مسؤولية هذا الصرخ في شخص ممثّلها. على أنّ كبار ضباط حامية بنزرت والوالي العسكري والأميرال قد شهدوا بما يبرّىء عساكرهم المأمورين لهم من تبعة الصّرخ، وقد قيل لنا من جمهور الناس : إنّ مدير المحافظة قال لأعوانه : "قولوا للمتجمهرين إذا لم يتفرّقوا بعد خمس دقائق، فإنّي آذن بإطلاق العيارات عليهم" وعندها أجاب المتظاهرون : "إننا نتفرّق حالا متى سلّم إلينا رفقاؤنا جميعا".

لكنّه بمجرد مرور خمس دقائق سمعوا كلمة "النار"، وبعدها وقع الصرخ بالبارود، ثم إذ لم يؤثر ذلك، بالرصاص. أمّا الموقوفون من العشية فقد نقلوهم إلى السجن المدني بتونس ليحاكموا فيها بدعوى الاعتداء على الأعوان وأكثرهم من الجرحى ! وقد قبل بالمحاماة عنهم الأستاذ دوكيزير المحامي ببنزرت، وأطلق كثيرا منهم ببذله مجهودا في ذلك يستحق عليه الثّناء الحسن.

وفي صبيحة يوم 12 سبتمبر الموالي ليوم الواقعة، قدم من تونس إلى بنزرت م. دوهوق نائب المدعي العمومي بصحبة م. سيكر دي فونبرين قاضي البحث بالمحكمة الفرنسية ليضعا تقريرا عدليا عن حوادث الأمس، ويقبلا شهادات من حضر الواقعة. وفي

يوم 13 سبتمبر وقع إيقاف السيد أحمد بن ميلاد ببطاقة جلب من قاضي البحث ليحاكم بدعوى التحريش على القتل وحمل الناس على العصيان بالقوة في حادثة بنزرت. وليس له من ذلك شيء سوى خطابه الذي ذكرناه، لكنّه بعد أن لبث في السجن نحو ثلاثة أشهر خرج منه بمناسبة صدور العفو العام في الجنح والجرائم السياسية التي وقع ارتكابها قبل يوم 12 نوفمبر 1924، هو والموقوفون معه في حوادث بنزرت.

وفي يوم 19 سبتمبر، نشرت السفارة الفرنسية بلاغا في "الدبيش تونزيان" نشرته "النهضة" في اليوم الموالي وعلقت عليه، ونصّ ذلك بالحرف :

"نظرا لصورة الأنقال التي نشرتها بعض الصحف التونسية فيما يخص حوادث يوم 11 سبتمبر من الشهر الجاري ببنزرت، تأكّد الإتيان على تدقيقات في هذا الشأن بما صورته : إنه في كل اليوم 11 وليلة 12 سبتمبر لم يكن للجنود التي شاركت في المحافظة على الراحة خرطوش، وعليه فإنّ من المستحيل في حقهم طلق عيارات نارية. لكن بداية من يوم 12 عندما تحقّق أن المتظاهرين لهم أسلحة نارية، أمر الأميرال الحاكم البحري، وقائد الحامية ببنزرت، بأن جميع الجنود البحرية والترايور وغيرها التي تشارك في المحافظة على الراحة تحمل باكوات من الخرطوش، وإنه وقع العمل بهذا الأمر، وسيستمرّ العمل بمقتضاه إلى أن يرى حاكم بنزرت العسكري أنّ الوقت حان لرفعه. (تقرير)."

"يزعم هذا البلاغ أنّ الجنود الحافظة للنظام ببنزرت أثناء المظاهرة يوم 11 وليلة 12 من الجاري كانت بنادقهم فارغة من الخرطوش مع أنّ كل حاضر لتلك الواقعة المهولة سواء كان من سكان تلك المدينة على اختلاف عناصرهم وتباين أجناسهم أو غيرهم من الوافدين عليها يحكي أنّ طلق البارود استمرّ ما يقرب من أربعة أدراج، وأنّ عدد الطلق كان كثيرا، في حين أنّ المقبوض عليهم من الأهالي لم يجدوا عندهم سلاحا ناريا، بل كان الجميع عزّلا من السلاح، وعدد أعوان البوليس كان ضئيلا بالنسبة لعدد الجنود بحيث لا يمكن أن يكون جميع ذلك الطلق الكثير صادرا منهم. على أنّ الجرحى الذين كانت جروحهم من خلف، قد أخرج الحكيم من تلك الجراحات الرصاص وسلمه هؤلاء الجرحى إلى كوميسار البوليس، فمن أين ذلك الرصاص يا ترى إذا كانت بنادق الجنود فارغة من الخرطوش؟ فهل أمطرت السماء رصاصا على الأهالي خاصة؟ ..."

الدفاع عن ضحايا الواقعة !

أغلب المسؤولين عن الواقعة والموقوفين من أجلها هم من الجرحى الذين ضربوا بالرصاص أو بأعقاب البنادق. وقد ظهر للحكومة أن لا مسؤول غيرهم. وقد أخذ م. كمبانا كشاهد في الواقعة حضر، لا كموظف عال أمر. ولا يفهم من هذا إلاّ أن م. كمبانا قد تصرّف في ذلك اليوم ما تصرّف بإذن الحكومة ورضاها فكان من اللازم جعل مسؤولين آخرين عن حادثة وقعت ولا يكونون غير

أولئك المعتصبين الذين أكرهوا مدير المحافظة بثباتهم على سلوك سياسة العنف معهم لفصل قضيتهم في أقرب وقت. ولقد ناب عنهم أمام المحكمة الفرنسية السيد حسن قلاتي في بادئ الأمر، ثم أنابوا بحجج عادلة على يد العدول الرسميين السيدين أحمد الصافي وصالح فرحات ليقوما بالنضال عنهم والمطالبة بحق الجرحى ومن مات منهم، فبادرا بسرعة إلى بنزرت حيث اجتمعا بمدير المحافظة الذي مازال هناك، واجتمعا أيضا بعموم المعتصبين ورجعا إثر ذلك فوجّها إلى رئيس الوزارة الفرنسية إذ ذاك م. هيريو برقية في طلب السراح الوقتي للموقوفين نشرتها جريدة "الزهرة" في 15 سبتمر 1924 كما يأتي :

م. هيريو وزير الخارجية بباريس

بمناسبة اعتصابات بنزرت تدخّل البوليس بصرامة في الوقت الذي قرب فيه الوفاق بين المعتصبين والشركات، وألقى القبض ظلما وبدون سبب على كاتب نقابة العملة بالرصيف، فنشأ عن ذلك تضارب وصرخ أعوان البوليس الرصاص على المتجمهرين، فتسبب عن ذلك موت وجرح خطير لعدّة أشخاص أبرياء. ويوجد الآن نحو الثلاثين مسجونا. وبما أنّ سراح هؤلاء من شأنه أن يهدّئ الأفكار المنزعجة، ويقع به اتقاء حوادث جديدة، فنحن نطلب من فكرتكم الحرّة أن تتدخلّوا لإطلاق المسجونين حالا، ولتوصية إدارة البوليس بالاعتدال، وتفضّلوا بقبول عواطف احترامنا.

أحمد الصافي، صالح فرحات

وكيلا المنكوبين

وفي يوم 16 منه اقتبلهما م. سان فيكتور المعتمد السفيري، وبعد أن فاوضاه في شأن موكليهما، أجابهما على لسان رئيس الوزراء "إنّ مسألة الموقوفين بيد العدالة، ولا يمكن انتزاعها أو التدخّل فيها. ومن الآن تأمر كما الحكومة أن تبادرا إرجاع حالة الهدوء السابق، إذ لا يمكن أن يكون للخلاف إلاّ صبغة اقتصادية بحتة".

وكان فصل هذه المسألة بصدور أمر العفو العام الفرنسي فخرج الموقوفون جميعا.

الرجوع للمفاهمة

قدم يوم 20 سبتمبر عامل بنزرت السيد سالم الصنادلي آتيا من فرنسا حيث كان يقضي أيام استراحته للتداوي بمياه فيشي، وقد لبث شهرا ونصفا غائبا عن بنزرت، فقدم إليها مبهوتا مما سمع عنها. فقد تركها ساكنة يخيّل لناظرها أن لا روح فيها، وكان ينسب ذلك لحذقه ومهارته في الإدارة، وقد بقيت له بقية من أيام رخصته حذفها وجاء ليباشر وظيفته بنفسه اعتبارا للحوادث النازلة إذ ذاك. وأول قسم اهتم به من المعتصبين هو عملة الرصيف. فاستدعاهم إليه وخاطبهم في حلّ الاعتصاب وبذل جهده لفائدتهم من بعد، وكان في نبرات صوته شيء من التعاظم الذي اعتاد استعماله من قبل، فأجابه عملة الرصيف : "لا كلام في الرجوع للشغل حتى يرجع الخميري من منفاه، ويطلق المساجين بدون حق، وبعد ذلك فنحن لسنا وحدنا في الاعتصاب حتى نقرّر بأنفسنا حلّه إذ ذلك يرجع إلى

اتفاق عموم المعتصبين المتضامنين، فلما رأى العامل ذلك منهم خفّف من لهجته وأخذ يعدهم أنّ الخميري لا يلبث أكثر من شهر في منفاه وهو يتعهّد لهم بذلك، وإذ كان عملة الرصيف وحدهم هم الذين دعاهم إليه فقد خرجوا من عنده بلا نتيجة.

وبعد يومين دعا العامل إليه نوّابا عن كافة المعتصبين، والتفّ جمهورهم حول إدارة العمل ينتظر النتيجة وقد أبطأت المفاهمة عليهم، وعند ذاك جاء م. فانتيرني الفرنسي العامل بمعمل فيرفيل الدولي، فدخل على العامل أثناء مفاهمته مع العملة، وأراد الاحتجاج عليه إذا كان يحاول تهديد العملة أو جبرهم بنفوذه على الدخول كرها للشغل، فأجابه العامل أنّه ما دعاهم إليه إلاّ لمصلحتهم، وهو من جهته يبذل جهده لتحصيلهم على أجور حسنة، ويحقّق لهم أنّ الخميري لا يمكث شهرا في منفاه إلاّ وهو راجع إلى بنزرت. وأخيرا أجابه النواب الحاضرون أنّهم سيتفاهمون مع عموم المعتصبين فيما قدّمه إليهم السيد العامل، والمأمول حصول النتيجة. غير أنّه بعد عرض ما ذكر، وقع الشك، وخافوا أن يكون ذلك ذريعة لحلّ الاعتصاب مع إبقاء الخميري في منفاه، وهم لأجله تحمّلوا دوام الاعتصاب الذي يضاعف احتياجهم وهذا غاية منهم في الاخلاص لمن يصدق معهم، وشرف خالد لهم في التاريخ.

ولما أبطأ المعتصبون في إعلام العامل بالنتيجة، التجأ إلى دعوة كاتبهم بعد الخميري وهو السيد الطاهر بن سالم الذي كان كاتبا ثانيا مع الخميري، وعضدا أقوى مكمّلا لجسارته وشرف مواقفه

برأيه السديد. وإذ لم يأت إليه دعاه بواسطة أب الخميري السيد محمود، ودخل معه إلى العامل، فرحّب به، وأظهر اللطف والبشاشة، ثم أخذ يفاوضه في أمر الاعتصاب الذي طال بدون فائدة، وحقّق له رجوع الخميري بانتهاء الاعتصاب، وها هو والده يستحسن هذا الرأي ويشكركم على ما أظهرتم من التضامن مع ابنه، ويطلب منكم أن لا تزيدوا في ذلك. وقد صادق والد الخميري على ما قال العامل، فأجابه السيد الطاهر بن سالم : إنه لا سلطة له على العملة حتى يأمرهم أو ينهاهم، ولكنّه يؤمّل نجاح المسألة إذا أكّد له العامل رجوع الخميري، فأجابه العامل : بدون أن يتطرّق لكم أدنى شك في ذلك.

اتفاق عملة الرصيف

في يوم 30 نوفمبر إذ قبل العملة جميعا بالمفاهمة في الأجور بناء على ما أكّده العامل، اجتمع ستة نواب عن العملة وعلى رأسهم السيد الطاهر بن سالم مع نواب شركة الرصيف، وقرّروا بينهم الاتفاق كتابة وأمضي من الجانبين وخلاصته :

1- إعطاء كلّ عامل على الرصيف أجرة 1.50 للساعة الواحدة، وتكون مدة الخدمة ثماني ساعات في اليوم.

2- لكلّ عامل فوق البواخر أجرة قدرها 1.75 للساعة الواحدة.

3- يزاد لكل عامل 50 في المائة في كل الأعياد الإسلامية : يومين في عيد الإضحى، ويومين في عيد الفطر، ويوم المولد، ويوم عاشوراء، وأيام الجمع من الأسبوع.

4- الساعة الزائدة عن الثمانية تكون بحساب زيادة خمسين في المائة.

وهكذا تمّ الوفاق بين المعتصبين والشركات في غيبة البوليس والجند ورجعت المياه إلى مجاريها.

أقوال الصحف المحلية

"النهضة" في 21 سبتمبر 1924

"... وإثر هذا الخطاب (أي خطاب أحمد بن ميلاد) للحثّ على الهدوء وعدم المقاومة، أمر المسيو كمبانا الجنود ورجال الشرطة بتفريق الجموع واستعمال الأسلحة. وعند ذلك صرخ الأروبيون الذين كانوا بالرواشن المطلّة على الكوميسارية بكلمة "كفوا لا تصرخوا"، وبالرغم عن ذلك وقع الصرخ. وكلّ من حضر الواقعة سواء من الأهالي أو الأجانب يحقّق أن الصرخ وقع من الجند والشرطة، غير أنّ الجند كان طلقه بالبارود خاصة. وهذه التصريحات التي تلقيناها من عدد وافر من الأهالي والأجانب تخالف ما تضمّنه التقرير الرسمي المصدر بطالعة هذا الفصل.

... والخلاصة أنّ الحادثة تكوّنت من الأسباب الآتية : تداخل مدير المحافظة في اعتصاب سلمي، وإيقاف كاتب العملة المعتصبين وكاتب نقابتهم محمد الخميري بدون موجب، ومحاولة إخراجه من بنزرت بمحضر الجمهور، وغلق المحلات العمومية والمخازن والدكاكين ببنزرت، الأمر الذي شوّش الأفكار وأعطى لخلاف بسيط بين عملة وأصحاب معامل صبغة غير صبغته. ودليل ذلك أنّ الهدوء رجع إلى ما كان عليه مع استمرار الاعتصاب بمجرّد مبارحة المسيو كمبانا بنزرت".

"النهضة" في 27 سبتمبر 1924

"... إنّنا في آخر زمن الصيف وأول فصل الخريف، وقد ارتفع ثمن المائة كيلو من القمح إلى 140 ف والمائة كيلو سميدا إلى 190. فإذا كانت هاته أثمان مواد المعاش الضرورية وهي غاية في الارتفاع فكيف حال الفقراء أمامها، وما يلزمهم من الأجور اليومية لاقتناء ضرورياتهم منها، بقطع النظر عن أجر المسكن وثمن الملبوس، مع أيام البطالة للعامل سواء للراحة أو المرض.

أليس من العدالة توفير أجورهم أمام هذا الغلوّ والارتفاع الذي لم نره أيام الحرب العالمية الكبرى؟ إنّه من المتحتّم المعين الوساطة بين الشركات والعملة في ترفيع أجور الأخيرين، وإحداث الأشغال للبطالين دفعا للشرور الناتجة عن المجاعة".

"تونس الاشتراكية" 12 سبتمبر

"... **نحتجّ بآخر شدّة ضدّ السلطة البنزرتيّة التي هي وحدها** المسؤولة عن المأساة التي حدثت في بنزرت، وذلك لانفعالها وطيشها الغريب.

ونوجّه لرفقائنا المعتصبين ضحايا هذه الضربة القاسية من القوة، عبارات انعطافنا وتألّمنا، ونحقّق لهم أنّ "تونس الاشتراكية" وأحبابها لا يقفون إلاّ أن يحصّلوا على حقوقهم".

15 سبتمبر 1924

"... لم يحدث أيّ حادث يكدّر الأمن من ابتداء الاعتصاب، والمباحثات بين نوّاب العملة وآجريهم تقع باستمرار. ولم يكن لم. كمبانا رئيس البوليس العام إلاّ أن يعمل شيئا واحدا هو المحافظة على الأمن، ولكن ليس له صفة تخوّله التدخّل في الخلاف.

فهل يمكن أن يقال لنا : باسم من وبأيّ حق يتدخّل ويدعي أنّه الذي يجبر العملة على الرجوع للشغل ضدّ إرادتهم؟ ويجب أن نعلم إذا كانت القوة العامة هي ديموقراطية تحت تصرّف أرباب المعامل ضدّ العملة.

...م. كمبانا هو الذي وضع النار في البارود، هو وحده الذي وضعها، وهو الذي أثار المأساة التي مثّلت ببنزرت".

"الدبيش تونيزيان" 13 سبتمبر 1924

"بنزرت 12 سبتمبر (لمكاتبنا الخاص) قدم لهذا الطرف على إثر الحوادث الواقعة أمس التاريخ م. دهوق نائب وكيل الحق العام وم. دي فونتبرين قاضي البحث لفتح بحث عدلي.

وقد أنتج بحث هذين الحاكمين أنّ الموت الذي وقع نتج عن داء السكت لا عن عنف كما وقع ادعاؤه.

وقد وقع جرح اثنين من المتظاهرين، والذي يظهر عليه منهما أنّه مصاب بأكثر خطورة سائر الآن نحو المعافاة.

أمّا حوادث أول أمس فإنّ الأوساط الأروبية والأهلية تعلّق عليها شروحا وتعاليق كثيرة ولكنها مجمعة على لوم المحرشين الذين قد فتح ضدّهم الآن بحث عدلي. وقد انقضى أمس في هدوء تام. وقد ظهر من عدد من المعتصبين الميل للرجوع إلى الخدمة بالشروط التي بذلت إليهم، وذلك في اجتماع مناقشة وقع عقده بين المعتصبين."

"البتي ماتان" في 15 سبتمبر 1924

"لما انفصلت لحسن الحظ مسألة اعتصاب الرصيف بتونس كان من المناسب أن يقع حلّ الخلافات العديدة التي شجرت في بنزرت بين العملة وآجريهم تلك الخلافات التي لم تكن في الأصل طائفية، ولكنها بالأحرى شجرت لأسباب عاطفية لأنّ اعتصابات هذه البلدة لم تكن إلاّ وليدة التعاضد. وهناك أيضا عناصر سياسية في منشإ الاختلاف تجعل تحقيق الوفاق من الصعب العسير.

وعليه فمن المهم أن تعاد المذاكرات التي وقع ابتداؤها كمرجل يوشك أن ينفجر.

من أجل ذلك ذهب إلى بنزرت م. كمبانا مدير المحافظة العامة

الذي كان تدخّله بتونس نفسها ذا نتيجة باتّة.

ويوم الإربعاء مساء -ليلة الحادثة- كان الرجوع للشغل منتظرا للغد.

ومن الساعة السادسة إلى التاسعة اجتمع أمام الكوميسارية 600 أو 700 شخص، وكان في الأمل وقوع عملية تفريق.إذ ليس في الإمكان أحسن ممّا كان.

هدوء، سكوت تام. ابن ميلاد حضر في الحين ولا يعلم من الحوادث شيئا : لا رجوع للشغل، الاعتصاب إلى النهاية، لا خوف، نستعمل القوة إلى الموت الخ ... وهنا أمر م. كمبانا بتفريق الجماعة، فوقع اللفيف على الحصى ووقع إطلاق عيار ناري من السطح واستمرّ الحصى، واستمرّ الطلق من جهة المتظاهرين.

إلى هذا الحد والسلطة مضربة عن المعارضة بما يستوجب الإعجاب، ولكنّ ذلك لا يمكن أن يدوم فأطلق الأعوان في الفضاء، فسقط رجل من المتظاهرين واستمرّت الحجارة، وفي الاخرة كان عدد الجرحى من الأعوان ومن الجند 27 ووقع رفع اثنين من المتظاهرين".

"تونزي فرانسير" في 25 أوت 1924

نشرت جريدة "الليبرتي" من مكاتبها المذكرة التالية :

النتائج في بنزرت

إنّ عملة رصيف بنزرت اعتصبوا اتّباعا لعملة رصيف تونس، والباخرة "وجدة" الواصلة يوم الأحد الماضي لم تنزل شيئا من بضائعها الآتية من فرنسا، ورجعت حاملة للبضائع الموجّهة على طريق البريد وكذلك للوسائل البريدية.

إنّ عملة رصيف بنزرت يطلبون أن ترتفع أجرتهم إلى ضعفي ما يتقاضون اليوم فإنهم يطلبون 24 فرنكا. وقد قال لنا أحد آجريهم هاته الملاحظة التي لم يفهمها الذين يتّهمونهم باستثمار عرق الأجير : إنّا لا نرى مانعا من أن نعطي لعملتنا مثل ما يتقاضى عملة رصيف فرنسا، ولكن هل يعطوننا نتائج مثل نتائج عملة فرنسا؟ لقد طلبنا منهم العمل بالياطاش [جعلا] لأنه لا يمكن الجهل بأنّ الآجرين في رصيف فرنسا يدفعون أجورا حسنة، ولكنّهم يطلبون نتائج تعدّ بالطن على كلّ أجير وعلى كلّ ساعة. وعملة بنزرت لا يسمعون من هذه الآذان فإنّهم يطلبون 3 فرنكات في الساعة. وإذا قايسنا بين نتيجة عامل ببنزرت وعامل بمرسيليا، نجد أنّ عمل الثاني يساوي عمل الأول أربع مرات، ويلزم لذلك أن ينال الثاني 12 فرنكا في الساعة".

26 أوت 1924

"أبان اعتصاب تونس واعتصاب بنزرت بجلاء أنّ الحكومة تسخر من مصالح المجتمع. وبالفعل لو لم تكن الحكومة ساخرة من مصالح المجتمع لما أنزلت البواخر بضائعها في عنابة مثلا أو أرجعت إلى مرسيليا البضائع الموجّهة إلى تونس. آن للحكومة أن تستدعي اليد العاملة العسكرية والسجنية، وإذا لم تفعل فليس ذلك إلاّ لأنّها تسخر من الذين يدفعون لها الضرائب وهم يحتلّون مركزا معتبرا في الدولة. هذا خلف قد دام بقدر الكفاية".

الأجور والمعاش

عملة الرصيف الأهالي

قائمة في المصاريف اليومية لعائلة متركبة من خمسة أنفار (أب وأم و 3 أولاد).

البضائع	وحدات	جويلية 1923	اكتوبر 1924
الخبز	الكيلو	1,10	1,50
الدقيق	الكيلو	1,25	2,10
زيت الزيتون	الليترة	4,35	6,00
الصابون	الكيلو	2,30	3,30
القهوة	الكيلو	8,00	12,00
السكر	الكيلو	2,85	3,10
اللحم	الكيلو	3,00	6,50

الاستهلاك

إمّا 3 ك خبزا	3,30	4,50
أو 3 ك دقيقا	3,75	6,30
معدل الخبز أو الدقيق 4,05 : 2	3,52 2	5,40 2 :10,80
الزيت (نصف ليترة باليوم)	2,15	3,00
الصابون (كيلو بالأسبوع)	0,33	0,50
القهوة (750 غراما بالشهر)	0,20	0,30
السكر (4 كيلو بالشهر)	0,38	0,40
اللحم (5 كليو بالشهر)	0,50	1,10
الكسوة	2,00	3,20

الدخان (باكو سواقر باليوم)	1,00	1,00
الكراء (600 فرنكا بالعام)	2,10	1,65
المصاريف المختلفة	1,25	1,50
الجملة	13,43	18,05

ارتفاع المعاش بين عام 1923 وعام 1924 : 29 في المائة.

تونس في 29 اكتوبر 1924 متفقد الشغل : س.سوقان

جرت العادة في عموم الأقطار أن تقدر أجور العملة باعتبار أسعار المعاش الذي يكفي لإعاشتهم يوما فيوما دون تقدير احتياط يلزم ادخاره لما يطرأ عليهم من عاديات الزمن. ولنبين للقارئ أحقيّة تذمّر العملة من طفافة الأجور وما نتج عن ذلك من الاعتصابات المتوالية وضعنا أمامه صورة من التقدير الرسمي للمعاش وأسعاره الصادر من تفقدية الشغل بتونس تحت عنوان : (الأجور والمعاش) وهو خال من اعتبار غير المأكل والملبس والمسكن فلا تقدير فيه لتعليم أبناء، ولا لتحسين عيش أو ترويح نفس، ومع ذلك إذا قابلناه بما يتناوله العملة أجرا اليوم يظهر الفرق الكبير بين الأمرين.

اتّساع الحركة النقابية
تأسيس النقابات

لقد كانت اعتصابات تونس وبنزرت مثارا لانتباه عظيم الأثر في نفوس العملة التونسيين، وخصوصا الذين عرفوا الفكرة

النقابية حين انخرطوا في الاتحادية الفرنسية، وانفصلوا بعد ذلك عنها بيأس وتسليم في أنفسهم إذا لم يروا لهم نجاحا، فهرعوا جماعات جماعات إلى السيد محمد علي الذي اشتهر بصدق الارادة والنشاط، وبذله جهدا خارقا في الاعتصابين واختصاصه في العلوم الاقتصادية، يسألونه عن تأسيس النقابات وكيفية العمل لذلك ويحكون له ما لا قوه من الاتّحادية الفرنسية، وأنهم يريدون بمعونته تأسيس نقابات لأشغالهم، فرأى السيد محمد علي أن اتّساع الحركة إلي هذه الدرجة لم يعد يسمح في القريب بالشروع في العمل لجمعية التعاون الاقتصادي، فلزم تأخيرها حتى ينتظم العمّال في نقاباتهم، وعندها يسهل نشرها بينهم إذ هي قد أسّست لطبقتهم، ومن ثمّ وقع الاهتمام بتشكيل هيآت لنقابات تونسية منتخبة بالصورة الآتية :

نقابة الرصيف بتونس

هي أول نقابة تونسية تشكلّت إثر اعتصاب عملتها بعد أن فهموا الحاجات التي تدعوهم إليها وأدركوا أنّ الحياة الفردية التي كانوا يعيشون فيها من قبل لهي أصل مصيبتهم وشقائهم، وعلة استئثار الآجرين لهم بثمن بخس قهرا عنهم إذ كان أولئك منظمين في جمعيات وفيرة أموالها، وهم كانوا فرادى لا قبل لهم بصدّ هجماتها وتحكّمها فيهم، وذات الاعتصاب الأخير قد أعطى لجميعهم درسا في الحاجات التي تنقصهم، وكانت تتوفّر لديهم دون تعب لو أنّ لهم نقابة، وقد شاهدوا من عموم الشعب ما ينشّطهم علي تأسيسها من أوائل أيام الاعتصاب فاندفعوا جملة واحدة إثره

للانخراط في نقابتهم، وفتحوا لها مكتبا صغيرا وجميلا، وقد قام بترتيب أعماله وتنظيم حساباته السيد البشير الفالح بصفة كاتب رسمي للنقابة، ويتعهده في عمله أعضاء النقابة والكاتب العام بها وهو إذ إذاك السيد البشير بودمغة، وأيضا فإن للجنة الدعاية النقابية التي على رأسها السيد محمد علي حقّ المراقبة والإرشاد في أعمال النقابات بصفة عمومية حرصا على تسيير هذا المشروع الى النجاح بالتعاون والاشتراك في العمل.

نقابات بنزرت وأحوازها

إثر الاعتصاب في بنزرت وقع الشروع هناك في تأسيس نقابات تونسية برغبة العمّال وسعيهم. فإنّهم اقتنعوا بالتأمّل أنّ ذلك أحسن علم ينفعهم في تقدير مستقبل يبنونه على إدارة شؤونهم بأنفسهم. فتأسّست نقابة الرصيف، وانتخبت هيئة إدارتها كما يأتي :

السادة : محمد الميزوني، محمد البكوش والجيلاني السعدي "أعضاء عاملون".

والسيّدان عبد الرحمان المليانى ومحمد الباردي : "اعضاء مراقبون"

وأيضا تأسست نقابة إصلاح المراسي وانتخبت هيئة إدارتها كما

يأتي :

السادة : مصطفى بن الخوجه، وعلي بن راضية، وابراهيم الورغي :"أعضاء عاملون".

والسيدان إبراهيم العربي، ومحمد الجميلي "أعضاء

مراقبون".

وكذلك تأسّست نقابة معمل السميد بسيدي شلوف أحواز بنزرت، وكان على رأسها السيد حميد مفرج بمساعدة السيد أحمد براطلي.

وتأسّست نقابة سيدي عبد اللّه بفريفيل، وأعضاؤها السادة : محمد صالح بوعبد الله، ومحمد بوصبيح، وعلي السيفاوي، ومحمد دغمان.

وقد سار على هذا النحو عملة معمل الآجر بمنزل جميل، وعملة سيدي أحمد "دوائر بنزرت"، وعملة معمل فكّ البواخر "دوائر بنزرت أيضا". وبدون شك فإنّ هذه التأسيسات كانت على قدر الحال والممكن حين وجودها لتتدرّج إلى النمو والرقي في تطبيق النظامات وترتيب الأعمال النقابية.

اتّحاد نقابات بنزرت

حبّا في سرعة تمكين النظام النقابي وجمعا للوحدة تأسّس على رأس هذه النقابات اتّحاد في بنزرت مركز الدائرة. وقد كان الكاتب الأول فيه لأول مرة هو السيد محمد الخميرى، لكنّه لم يدم طويلا. فقد أمكن تعويضه بالسيد الطاهر بن سالم الذي بذل جهدا حسنا في إفهام العمّال روح الألفة بينهم، يحبّبهم دائما في الاجتماع وطرح الأفكار والمسائل للنظر والمناقشة بينهم حتى يمكن الاتجاه بهما نحو غاية واحدة. ثم لمّا استدعته ظروف وحوادث أخرى رجع

بها إلى العاصمة خلفه في ذلك السيد محمد صالح بوعبد اللّه الكاتب الأول لنقابة سيدي عبد اللّه بفيريفيل[1] وهو شاب مخلص ونشيط.

نقابة ماطر

لئن كان العمّال في بلدة ماطر كثيرين فالمفكرون فيهم قليل، وقليل جدّا. وبما أنّ الأعمال في نفس البلد متقاربة ومعظمها في حركة النقل، فقد ارتأوا أنّ يؤسسّوا نقابة عامة تنسب للبلد ويشترك جميعهم في إدارتها بدل أن يقسموا أنفسهم إلى نقابات جزئية يصعب نموّها، وهذا رأي مفيد ما دام الحال يقتضيه. وقد كان الكاتب العام لها هو السيد علي الشارني صاحب الشعور الحي، والمتألّم بشعوره. وقد جاء مرّات إلي العاصمة إثر الاعتصابات بقصد المفاهمة مع لجنة الدعاية النقابية إذ ذاك في تأسيس نقابة ماطر. والسيد علي الشارني هو عامل يومه لا أكثر ولا أقل، ومع ذلك فقد جاءنا مرات مملوءا نشاطا وعزما، وأكّد أنّ له أعضادا قوية من العمّال في ماطر تساعده على العمل، وخصّ بالذكر منهم السادة : سعد بن خليفة وعبد اللّه بن محجوبة وعلي البجاوي الذين صاروا أعضاء في النقابة من بعد وبذلوا جهدا في العمل النقّابي يذكر لهم بالفخر. ولا ننسى ذلك الرجل العظيم حقا والذي كان صدره أرحب من فضاء الدنيا وهو السيد حمودة ميهوب. فقد استطاع بسمعته ونفوذه أن يبذل جهداً عظيما ليس في تأسيس نقابة ماطر فقط، بل وحتى في دائرة بنزرت أيام الاعتصابات وبعدها، وهو وإن كان له من أعماله السياسية الحزبية ما يلهيه، فقد أمكنه أن يمدّ الحركة

1 - منزل بورقيبة الآن.

النقابية في ماطر وبنزرت بجهود معتبرة، خصوصا في مقاومة بعض المروجّين لدعايات خاصة أو مأجورين على بثّها بين العمّال الذين مازالوا في بدء حياتهم النقابية.

النقابات في العاصمة بعد الرصيف

تأسّست نقابة عملة شركة السكك الحديدية التونسية، وكان الكاتب الأول لها السيد ابراهيم بن عمر الذي انتخب عضوا بالجامعة فيما بعد، والسادة : الشاذلي بن الكيلاني، ومحمد بن التهامي، والصادق الشافعي، والساسي بن رزوقة، أعضاء في هيئة الإدارة.

وتأسّست نقابة عملة سوق الحبوب، وكان الكاتب الأول لها السيد محمد الغنوشي الذي انتخب عضوا في الجامعة فيما بعد، وذهب في نفيه ضحية عنّها، والسيدان علي بن محمود ومحمد الصيد أعضاء لها.

وكذلك انضمّت لهذه النقابات نقابة عملة الشاشية بعد انفصالها عن الاتحادية الفرنسية بتونس، وعلى رأسها كاتبها الأول السيد محمد الكبادي الذي انتخب عضوا في الجامعة فيما بعد، وذهب في نفيه ضحية عنّها، والسادة مصطفى المؤدب، والهادي بن الخوجة، وعلي الغربي، ومصطفى قايجي، أعضاء لها.

وتأسّست نقابة معامل الدقيق، وكان الكاتب الأول لها السيد محمد بن التهامي، وهو رجل غير مدرّب، ولكنّه كان مخلصا ذا نفوذ

في دائرة عمله بهذه المعامل، والسيدان خليفة بن علي، ومحمد العكاري، عضوين لها، وهما من أحسن الناس شعورا واهتماما بالحركة. ولقد بذلا مجهودا حسنا في الدعاية النقابية.

وتأسّست أيضا نقابة عملة نسج الحرير، تلك الصناعة العربية القديمة، وكان علي رأسها كاتبا أولا السيد علي المناعي، وهو رجل من أخلص النّاس، يعمل في الحركة بقدر ما يستطيع، وأحيانا فوق ما يستطيع. يتألّم بشعوره أكثر من المعتاد، وبقدر ذلك يفرح إذا رأى نجاحا في عمل من أعمال الحركة. وكثيرا ما ينسى شؤون نفسه أو شؤون بيته "وهو ذو عيال" إذا كان يشارك في عمل مّا في أيّ ساعة من ساعات الليل والنهار. فهو من الرجال الذين يذكرون بكامل الفخر والشرف. ومعه عضوان انتخبا في هذه النقابة وهما السيدان حميدة العسلي وحميدة السطنبولي، فبذلا معه جهدا معتبرا في الدعاية.

وكذلك انضمّت نقابة عملة الترامواي بتونس الى النقابات التونسية بعد انفصالها عن الاتحاد بجمعيات الشغل الفرنسية إثر اجتماع عقد للنظر في شؤون نقابتهم، وقد انتخبوا كاتبا أولا السيد الطاهرعجم، وهو شاب نشيط العقل، صادق الروح، يعمل في الحركة بجميع قواه لولا أنّ شغله اليومي لا يترك له من الوقت ما يتمنّى، وإلى جانبه السيد محمد الجويني الذي كان أبر عضد له في هيئة النقابة.

وتأسّست نقابة عملة مناسج الحرير المكانيكية، وانتخب كاتبا عاما لها السيد الهادي المناعي، والسيدان ابراهيم الروز، والهادي بن علي المناعي، عضوين لها.

وتأسّست نقابة عملة "البرانسية" وقد انتخب كاتبا أولا لها السيد الطاهر الكافي. وقد عمل ما يستطيع في إفهام أهل صناعته، والى جانبه أعضاء عاملون وهم السادة محمود المارغني، ومحمد الورتاني، ومحمد الرنة، أعضاء لها.

وأيضا فإنّ السرّاجين قد انضموا إلى النقابات التونسية. ومنهم السيد الطاهر بن سالم، والسيد البشير الجودي الذي صار فيما بعد عضوا بالجامعة.

وأيضا بعد اجتماعات توالت في حمام الأنف، تأسّست نقابة لعملة الجير والسيمان بالشركة (تيرم)، وقد انتخب كاتبا أولا لها السيد محمد الدخلاوي. والسادة محمد بن سالم بن ميلاد، وسعيد الجبالي، وعثمان الوصيف، أعضاء لها.

إنّ تاريخ تأسيس هذه النقابات التي ذكرناها يبتدئ من غرّة أكتوبر 1924 إلى أثناء شهر ديسمبر من عين السنة. ويظهر أنّ ذلك خطوة سريعة جدا في التأسيس، والفضل في ذلك للحوادث التي لسعت كلّ ذاهل عن وجوده، فأحسّ بألم شديد، وللنشاط المدهش الذي بذله محمد علي بمساعدة أعضاء لجنة الدعاية في بث الروح

النقابيّة وبيان مزايا التأسيس، ولقد تأسّست بصفاقس نقابات نرجي الكلام عليها إلى الحديث عن الرحلة التي قام بها محمد علي الى جهة المتلوي لتأتي في إبانها، ولننتقل الى الحديث عن فكرة تأسيس نقابات تونسية وجامعة عمّال لها فإنّ ذلك قد كان سببا لحوادث كبرى.

قلنا سابقا : إنّ عملة الرصيف بتونس قد اعتصبوا خمسة اعتصابات قبل الأخير دون أن يجدوا من يساعدهم أو يمدهم بإعانة ما من غيرهم. ولما انضمّ إليهم جانب من المفكّرين التونسيين في هذا الاعتصاب الأخير لتنظيم سيرهم دون أن يحتاجوا لمساعدة اتحاد النقابات الفرنسية المفقودة، عظم هذا على ذلك الاتحاد، وأراد التدخّل لفائدة المعتصبين على معنى ضمّهم إليه، حتي لا تتكون قوة منفصلة عنه، وقد وقعت مناقشات عديدة بين السيد محمد علي الذي أدرك الحالة في تونس، وبين م.دوريل كاتب اتحاد النقابات الفرنسية. وكان م.دوريل يتشاءم من كلمة "نقابة تونسية" ويقول : انّ ذلك يقسّم قوة العملة إلى شطرين أمام قوة المال المتحدة، ولا شيء يوجب هذا الانقسام مادامت فوارق الأديان والأجناس معدومة في المبادئ النقابية. ولا أفهم هنا شيئا سوى أنّ التعصب الديني أو الملّي هو الذي منعكم من الانضمام إلينا. فكان يجيبه السيد محمد علي بقوله :

"إنّني لا أنظر إلى فكرة العملة المنفصلين عنكم، ولا إلى الماضى المؤلم الذي كان لهم، وإنّما أجيبك عن مسألة الانقسام الذي ثقل حمله عليك : إنّه لا يمنعكم شيء من الانخراط في النقابة التونسية ما دامت تشكيلاتها ستنخرط في العالمية طبق مبادئ العملة، وكما هو موجود عند عملة العالم أجمع. وعندئذ يمكن اتقاء الانقسام الذي تخشون شره. علي أنّ النظام النقابي خاضع في كلّ بلاد العالم لنظام الشعوب، فكل أمة تشكلّ في أرضها نظاما كاملا، ثم

ينضم للعالمية. ولماذا لا تعتبر تونس شعبا من الشعوب كما هي في الواقع ما دامت لم تكن ترابا فرنسيا، وعندها يمكن اجتماعنا شيئا واحدا، ولا أرى ما يمنعكم من ذلك إلاّ إذا كانت صفة "حماة" تأبى عليكم التنازل لنا واعتبارنا مثلكم في الإنسانيّة. أما التخصص في النقابيّة وفي الصناعات الذي تقول يام،دوريل : إنّه مفقود في الأهالي، فإنّي بدون أن أعارضكم هنا أرى أنه أمثالكم حينما تنضمّون إلينا يوجد هذا التخصّص الناقص. وهل نحن الا عملة كلنا شيء واحد، ونرقى بمعاضدة بعضنا لبعض، ولا أرى معنى لكملة : أنتم، ونحن، بين أناس عملة".

في الحقيقة إنّ المسألة ليست مسألة حقائق، إذ لو كانت كذلك لتمّ أمرها بسهولة وفي أقرب وقت، لكنّها مسألة تغالب بين قوات، فإذ كان عملة الرصيف أشلاء متفرّقة مهملة لم يكن شيء، ولّما انتظموا وظهر أمرهم في صورة قوة تنمو وترشد، قامت أختها في الإنسانية تريد ابتلاعها بدعوى الاتحاد، وخوف الانقسام، على أنّ الماضي قد حقّق لها البلع ولكنّها لم تحسن الهضم، فخرج ما ابتلعته من بطنها قهرا عنها.

إنّ هؤلاء الناس لا يعترفون بالحقائق، فيعلنون أنّ المسألة كما هو الواقع، مسألة تنازع وتغالب بين قوات، فكلّ يعمل على شاكلته، ولا يدوم إلا الأصلح، بل يعمدون إلى اتّهام غيرهم عمدا بسوء النية فيما أسّس وأنّه يريد مسخ المبادئ النقابية لأغراض دينية وجنسية يسترها، إلا إذا جاءهم سميعا مطيعا، وعندهم "لا يدوم إلاّ الأقوى" وهم إذ ذاك قد مسكوا زمام الحكومة بأيديهم

بانتخابات 11 ماي 1924 التي حقّقت رجحان أحزاب الشمال...!*

إنّ أعضاء الاتحادية لم يكونوا وحدهم المعارضين في النقابات التونسية، بل فيهم أفراد من التونسيين مثل السيد أحمد بن ميلاد الذي كان كاتبا لنقابة السراجين التي كانت منضمة الى الاتحادية، ومثلّ السيد المختار العياري في أول الأمر إذ كان داعية لمكتب الاتّحادية. ولقد خطب كثيرا في اجتماعات معتصبي الرصيف بتونس في قاعة الشغل. وأهمّ ما كان يقوله :"إنّ انفصالكم عن الاتحادية يحرمكم من اعانة خمسة وعشرين مليونا من العمّال. على أنّ تأسيسكم للنقابة يدعوكم للانضمام، فإنّ مبادئ العملة أممية، ولا يمكن انفرادكم بالعمل. وما أظنّ أنّ الأمة التونسية التي تلهجون بذكرها تعترف لعملكم قيمة، فهي إذا فكّرت فيكم، فإنّما تحتقركم لنوع مهنتكم، وتزدري بلباسكم الخشن. وأرى أنّ الذي يدعوكم لتأسيس نقابة غير منضمّة للاتحادية، إنّما يدعوكم للانقسام الذي يهلك قوة العملة ويبعد عنهم النجاح في مغالبة الماليين الذين هم متحدون في مقاومة العملة، ولا ينبغي أن تكون الأجناس أوالأديان مانعا من اتّحاد العمّال الذين تشملهم كلمة العمل. وتربط بينهم وحدة المصالح أمام مستثمريهم".

ولقد كان يسير في هذا النحو أيضا السيد أحمد بن ميلاد. ولكم خطب م.دوريل في اجتماعات عملة الرصيف وبذل جهده في التشاؤم من الانفصال عن الاتحادية. وبما أنّه لا يحسن لغة البلاد فقد ترك لمعاضديه القيام بهذه الخطّة.

* بمعنى أحزاب اليسار اليوم

لكنّ الكثير من العمّال الذين كانوا انخرطوا في الاتّحادية قد انبروا لبيان مواقفها أمام المنخرطين فيها من التونسيين والمسلمين عموما، وأخصّ بالذكر منهم السيد البشيرالفالح. وقد كان من عملة الترامواي كما كان السيد المختار العياري، فأخذ يبيّن له مواقف الاتحادية في اعتصابهم ويذكّره بأشياء يعلمها هو نفسه عن الاتّحادية.

إنّ هذه الغوغاء التي أثارتها الاتّحادية واللّجاج الشديد لم يصل منها إلى آذان العمّال شيء، على أنّ الجميع قد شعروا بأنّ الوقت لم يحن لدرس هذه الأفكار ما دام العمّال في اعتصابهم. فواجبنا اليوم هو الدفاع عنهم ضدّ المستثمرين لهم والذين ينتفعون من شجارنا في هذا الوقت، وعند انتهاء اعتصابات تونس وبنزرت يمكن وضع هذه المسألة من جديد.

كان يلزم أن يذهب من العاصمة لبنزرت بعض أعضاء لجنة الدعاية لمشاهدة حالة العملة هناك وأوجه الرأي لفصل مسألة الاعتصابات، وكثيرا ما يوفد لذلك السيد أحمد بن ميلاد والسيد المختار العياري. لكنّه قد أخذ عنهما هناك أنهما يبثّان فكرة الاتحادية الفرنسية، وهما يمثلان إذ ذاك لجنة الدعاية النقابية، فثارت من ذلك خلافات عظم شأنها بعد انقضاء الاعتصابات، ودائما كان السيد المختار العياري يقول: *"إن] الفكرة النقابية الجديدة مبنية على التعصّب الديني وقاصرة على حدود المملكة التونسية"*. لكن عقد اجتماع للمناقشة حضره المعارضون، فأفهمهم محمد على "أنّنا إذا

أسّسنا في بلادنا نقابات وجامعة تونسية، فليس معناه أنّنا لا نرتبط بالعالمية، وهل هذا إلاّ عين ما هو جار بفرنسا وألمانيا وانقلترا وغيرها من الممالك التي ترتبط مؤسساتها نهائيا بمركز الأممية، فلماذا ينكرونه علينا في بلادنا؟ فإنّي لم أر معنى غير أنّهم يريدون اعتبار بلادنا ترابا فرنسيا حتى نندمج كجزء ضئيل في الجامعة الفرنسية بدل أن نكون صوتا مستقلا كصوتها في الجامعة الأممية. وهل هذا الا صوت المستعمر الذي يأبى عليك أن تساويه حتي في الإنسانية، فمالي أسمعه من فم الاشتراكيين والشيوعيين، فهل هم يخادعوننا أيضا؟؟.

الحق أقول لكم : ما على العمّال الأروبيين الذين يظنّون بنا عدم الارتباط بالعائلية إلا أن يجربّوا انخراطهم معنا ليروا أنّنا نقبل منهم إخوانا لنا في العمل والقصد ليس غير".

إنّ هذا الاجتماع قد أثّر بالأخص على السيد المختار العياري، وخصوصا بعد احتشاد جمهور العمّال التونسيين حول هذه الفكرة واجماعهم عليها، فقد فكّر أنّ ما كان يظنّه في تأسيس النقابات التونسية وجامعة لها لا حقيقة له، ووثق أنّ الذين يدعونه للعمل إنّما يدعونه لفكرة نقابية صحيحة واضحة، فأعلن انضمامه، وبدأ يعمل بنشاطه وجرأته المعروفين فيه.

أمّا السيد أحمد بن ميلاد وهو الشاب النشيط والجريء بقدر الكفاية لولا ما يشغله من دروسه في المدرسة، فقد أعلن أنّه حائد لا

يعمل في هذا الجانب ولا في الجانب الآخر مع اقتناعه برأيه الأول دون تردّد، ويرى بالأخص أنّ تخصّص العمّال الأوروبيين في الصناعات وفي ادارة الأعمال وتمرّنهم عليها يضطرّنا للانضمام لمؤسساتهم، ومحال أن يجيؤوا هم إلينا لقبولهم في موسّساتنا لاعتدادهم بأنفسهم أكثر مما يظنّ.

إنّ الأمر لم يقف هنا، بل إنّ جريدة "تونس الاشتراكية" لسان الاتحادية والشعبة الإشتراكية الفرنسية، قد أخذت قسطها مع الصحف المالية الاستعمارية، وبدأت تحمل على مشروع النقابات التونسية، وتصوّره كما قاله أولا محرّروها وأنصارهم : مشروعا مليا إسلاميا سيقضي به علي وحدة العملة، والقائمون به يريدون أن يلعبوا دورا سياسيا تحت اسم العملة والنقابات. فلا تلم بعد ذلك رجال الصحف أو رجال الحكومة إن هم ذكروا هذه النغمة بعينها وبنوا أعمالهم عليها.

شعرت لجنة الدعاية التي بدأت تشتهر باسم "جامعة عموم العملة التونسية" بالتهم التي يراد إحداقها بمشروع النقابات التونسية، وما استطاعت أن تسكت عن ذلك فنشرت بلاغا وزّع في الطرقات على العموم ونصه :

إعلام للعموم

نشرت جريدة "تونس الاشتراكية" بعددها الصادر في 18 أكتوبر 1924 مقالا تحت عنوان "العمل السيء" قالت فيه " إنّه بلغ

لمكتب اتّحاد النقابات مسودّة في تأسيس نقابات مستقلة تمام الاستقلال أهليّة إسلامية".

وحيث كان ذلك من قبيل التدجيل والتمويه، فإنّ جامعة عموم العملة التونسية ترى من واجبها تكذيب هذا الخبر الزائف، وتعلم العموم بأنّ النقابات المذكورة ستكون حقيقة مستقلّة تونسية، إلاّ أنّها ستنخرط في عالمية العملة، وأنّ أبوابها مفتوحة لكل عامل بقطع النظر عن جنسه وديانته.

اللجنة التنفيذية

وإلى الجانب الآخر من هذا الإعلان، نصّه باللسان الفرنسي، ووزّع أكثره على العمّال الأوروبيين عند خروجهم من الشغل في محطة السكك الحديدية، وعلى سكك الترامواي المشتبكة في طرقات العاصمة، وفي الحارة الأروبية بقصد إعلامهم بالحقيقة، وقطع الإشاعات الكاذبة.

في وسط هذه الضجّة المشتبكة، قدم إلى تونس من فرنسا م.جوهو كاتب عام جامعة الشغل الفرنسية.

قدوم م.جوهو

قدم م.جوهو إلى تونس يوم 24 اكتوبر 1924 بقصد تتبّع الحالة هنا بعد الاعتصابات المارّة، والوقوف على حقيقة الحركة الجديدة.

وقد احتفلت به الاتحادية. وفي مساء ذلك اليوم أقتبل أعضاء نقابة عملة السكك الحديدية، وقام فيهم خطيبا...

إنّ مجيء م.جوهو قد كان فرصة مهمّة للإعلان عن جامعة الشغل التونسية، والاطلاع على رأى هذا النقيب الكبير ورئيس النقباء في فرنسا. فارتأى أعضاء لجنة الدعاية أن يدعوه باسم العملة للاجتماع به في قاعة الشغل بنهج الجزيرة اجتماعا عاما ليصارحهم برأيه في الموضوع، فاتّفقوا معه على ذلك، وضربوا موعدا له يوم الجمعة اخر شهر اكتوبر. وقد رأت اللجنة أن تقدم له بيانا خطيّا عن الحالة والأسباب والقواعد التي بني عليها تأسيس جامعة تونسية للشغل، وقد كان ذلك باللّسان الفرنسي طبعا وهذا نص تعريبه :

بيان حال

نشأ الاحتياج التام لتنظيم العملة الأهليين من الاعتصاب الأخير لعملة الرصيف. فإنّ هذا الاعتصاب الذي حدث بتونس في شهر أوت وبعد أيام منه ببنزرت، حصّل على استحسان جميع التونسيين استحسانا أدبيا وفكريا، ولم يكن ذلك إلاّ بأحقيّة مطالب المعتصين وحالتهم الضنكة التي تحمّلوها في الحركات الواقعة من عام 1920 إلى عام 1923.

أمّا الحوادث المسبّبة عن تحريش أعوان السلطة المحلية والوقائع الدموية ببنزرت، فإنّها زادت في عديد العملة العاطفين

على عملة الرصيف. ولم يكن هؤلاء المستحسنون للحركة في الغالب إلاّ من قدماء النقابيين العاملين الذين فرّوا من نقاباتهم المختلفة لابدون سبب.

وفي يوم 3 سبتمبر الماضي، قرّرت لجنة مولّفة من عملة -بعد ثلاثة اجتماعات متوالية- إنشاء جامعة عموم عملة تونسية بمقتضى قانون أساسي موافق لنظام (الطوائف العملية)* المنتهجة نهج الأممية.

واستنتج من بحث أجرى بالمملكة، أنّه إذا لم يحصّل العملة التونسيون على حياة أحسن من حالتهم هذه إلى اليوم، فذلك راجع لفقد الابتكار.

ومعنى ذلك أنّ الانسانية فقدت خدّامها في هذا البلد. إنّه رغما من مساحة المملكة التونسية الصغيرة ورغما من نوع انتاجها فقد حصّلت على مركز ممتاز في السوق العامة. ودليل ذلك في الارتفاع المتزايد علي الدوام لقيمة سهام الشركات الخفية الاسم، وتحقّق نجاح الرأسمالية في الغالب كان باليد العاملة التونسية التي لعدم تربيتها وتنظيمها -رغما من بؤسها المتزايد- صارت تزاحم اليد العاملة الأممية مزاحمة غير شريفة.

ومثال الخماسة شاهد على صحة ذلك. ومهما يكن من وجود هذه الطريقة الاستعبادية إلى اليوم، فإنّ مثالها حقيق بالذكر.

*مامعناه اليوم التنظيمات الحرفيّة Corporations

فما الخمّاس إلاّ عامل فلاحي يخدم طول يومه من الصباح الى الليل من دون ضمانات صحيّة، وليس له الحق إلاّ في خمس الصابة.

ومن جهة أخرى، فأغلب عملة المناجم ونقلها وعملة البادية ناقمون لأنّهم ينالون أجرا دون اجر غيرهم.

أضف إلى ذلك الحالة التي لا تقدّم فيها والتي يقاسيها العملة منذ سنين، وعندئذ نلاحظ -لا من دون مرارة- أنّ المدنية لم تقم هنا بواجبها الأدبي، ولكن يتكفّل الدهر مع الحرمان الباطل بتغيير أخلاق العمّال.

وعوضا عن العمل بنشاط لتحسين حالة التونسي الاجتماعية مهما كان إدراكه لحاجته تلك، ولتنظيم العملة علي الطريقة الطائفية، فقد ألقي من دون حياء مكتوفا في أحضان الاستثمار لفائدة الراسمالية الأممية.

إنّ الحركة الأهلية للعملة القائمة اليوم لا يمكنها قبول مقتضيات قانون 1884 لأنّ روح هذا القانون الذي وقع الاقتراع عليه بصفة نهائية بمجلس الأمة في جلسته المنعقدة في 13 مارس من السنة نفسها وأدرج يوم 21 من الشهر نفسه هي روح وطنية محضة.

وإنّ المنشور المسمّى منشور "فالداك روسو" يبيّن كذلك الفصل الرابع من القانون المذكور.

والرغبة اليوم في أن تكون جامعة عموم العملة التونسية المحل المشترك للأممية الحقّة في هذه البلاد".

انتهى

وحسب الوعد المضروب، فقد توافد العمّال على قاعة الشغل من الساعة الخامسة مساء. فما جاءت الساعة السادسة حتى امتلأت القاعة صحنها والطابق العلوي، وعندها قدم م.جوهو، فهتف له الحاضرون، وهم ينتظرون منه رأيه في تأسيس جامعة تونسية للعمّال.

وقبل مجيئه بقليل، انتخبت هيئة رئاسة الاجتماع التي قبلت م.جوهو في مكان الخطابة، وأعضاؤها هم السادة : محمد علي رئيسا للهيئة، وأحمد توفيق المدني كاتبا للجلسة، والمختار العياري، وكاتب هذه الأسطر.

راجعت السيد احمد المدني في محضر الجلسة هذا إن كان قد بقيت منه نسخة عنده، فإنّ التي بمكتب الجامعة قد تلفت أثناء أعمال التفتيش الإداري، فكان جوابه هو عين جوابنا، ولم يبق لديه إلاّ مختصر منها هوعين ما نشر بجريدة الزهرة بتاريخ 2 نوفمبر 1924 إثر الاجتماع وهو هذا :

اجتمع بالأمس قسم عظيم من العملة بقاعتهم نهج الجزيرة للمداولة مع مسيو جوهو الكاتب العام لجمعية اتّحاد الشغل العام الفرنسي في شأن تأسيس جمعية اتّحاد شغل عام تونسية.

وعلى الساعة السادسة، بيّن الدكتور محمد علي موضوع الجلسة ومهّد للأمر بمقدّمة قال فيها : إنّ العملة التونسيين انتبهوا اليوم من غفلتهم وشاهدوا أنّهم لم يربحوا أبدا أيّ شيء من انضمامهم لجمعية اتّحاد الشغل الفرنسوية، فأرادوا تكوين جمعية اتّحاد وحدهم بصفتهم أمّة لها ذاتية، ثم تنضمّ بعد ذلك إلى إحدى الجمعيات العالمية بصفتها قسما تونسيا مستقلا. ولا يستفاد من هذا أنّ جمعيتنا التي أسّسناها هي إسلامية محضة، أو مليّة، بل هي تسعى وراء ضم كلّ العملة، وتقبل في عضويتها الإيطالي والفرنسي على السواء كالتونسي. وإنّما لا يجب أن يندمج التونسيون في الاتحاد الفرنسوي فلا يربحوا شيئا.

وتكلم على إثره مسيو جوهو، فحثّ على الاتّحاد وقال : إنّ العملة إذا انقسموا لا ينالون شيئا، وإنّ جمعية اتّحاد العملة الفرنسوية لا تميّز بين أيّ عنصر ودين، وانّ في جمعيته عشرين مليونا من العملة من جميع بلاد العالم . ثم قال : إنّه أتى إلى تونس لدرس المسائل العامة، وخصوصا مسائل العملة، وأدرك لأول وهلة أنّ التونسيين العملة يتألّمون من معاملة إخوانهم الأروبيين لهم، لكن على التونسيين أن ينضمّوا لهم ويرغموهم على احترامهم. أمّا إذا

ألّفوا جمعية اتّحاد وحدهم، فلا ينجحون أبدا، ويعوقون سير العملة. ثم قال : أنتم أحرار في انتخاب النظام الذي تريدونه، إنّما سأرجع لكم بعد سنة لأرى أنّكم بتكوينكم الاتّحاد المستقل لا تنجحون أبدا.

فقام لمعارضته السيد المختار العياري وبيّن له الأسباب التي دعت العملة لتكوين اتّحادهم المستقل، وذكر له أمثلة عديدة من تخلّي الاتّحاد الفرنسوي عنهم، كاغتصاب الترامواي، ومطالب البوسطة، والسكك الحديدية الخ... وأكّد أنّ العملة التونسيين سيضمنون ذاتيتهم باتّحاد مستقل، ويقبلون كلّ عامل معهم بقطع النظر عن جنسه ودينه، ثم ينضمّون بعد ذلك إلى إحدى العالميتين. وهنا سأله أحد الفرنسويين : أيّ العالميتين؟

فأجاب السيد العياري أنّ الأمر موكول لعموم العملة، فان اقترعوا على الانضمام إلى العالمية الثالثة -أي إلى موسكو- وأنا أؤيّد ذلك دخلنا لها، وإن أرادوا الانضمام للثانية- أي الى أمستردام- انضممنا لها أيضا.

وهنا قال م.جوهو : إنّي لم آت للخوض في السياسة، بل للكلام على العملة فحسب. ولقد قابلت فيمايخص السياسة مندوبين من طرف الحزب الحر الدستوري شرحا لي حقيقة الحالة بتونس، وقدّما لي مطالب الحزب فقبلتها، وتذاكرت معهما.أمّا هنا فالكلام على العملة لا غير.

وبعد جدال قصير، تكلم مسيو دوريل ودافع عن نفسه قائلا :" إنّه كان قبل 5 أعوام يتّهمه الفرنسيون بالعمل ضدهم مع العرب، واليوم أصبح العرب يتّهمونه بالخيانة. وأكّد أنّ تأسيس اتّحاد للعملة مستقل، إنّما هو مشروع ملّي بحت". فقاطعته أصوات عديدة. وبعد مجادلة أخري قصيرة، خرج م.جوهو وم.دوريل، وتكلّم الدكتور محمد علي وقال : إنّ الاتّحاد التونسي للعملة قد تكوّن. فهل توافقون على تأسيسه؟ فأجيب من طرف الجميع بالهتاف. وقال : قد برهنّا الآن على أنّنا رجال أصحاب مقدرة، ونستطيع أن نعمل كلّ ما يعمله الرجال في العالم. وختمت الجلسة بكلمات قالها السيد المختار العياري مضمونها أنّ جوهو وعد بالرجوع بعد سنة، فعلينا أن نعمل عملا حثيثا ليرانا بعد عام أقوياء عكس ما كان يتوقّع. وانفضّ الاجتماع بين الهتاف وصراخ . لتحي جمعية اتّحاد العملة التونسية.

انتهى

ولقد خرج العمال من القاعة، وفي ملامحهم تأثيّر شديد من قول م.جوهو إنّه : سيأتي بعد سنة ليرى أنّهم لا ينجحون أبدا. وهل أنّ مراده بثّ الفشل في هذه الحركة بهذا الأسلوب الممزوج بالتهديد؟ فما كان في الحقيقة إلاّ أنّه أغراهم على اتّباع خطّتهم بانتهاجه معهم مسلك التعجيز.

إنّ م.جوهو قد اتّبع خطّة الاتحادية في اتّهامه مشروع جامعة العمّال التونسية بالمقاصد الملّية والدينّية، وقد ضرب على نغمتها في دعوى أن ذلك تقسيم لقوة العمّال التي يجب توحيدها. وطبعا

فإنّ م.جوهو لا يري هذا التوحيد إلاّ أن يكون تحت لوائه. وذلك أهمّ أغراضه من زيارة البلاد التونسية.

حقا إنّ المسألة كما قلنا مسألة تغالب لا مسألة نظر. فلا لوم على م.جوهو إن هو أعمل جهده العقلي للخروج من المعمعة قائم الرأس، على أنّه تقابل من بعد في بنزرت مع الإخوان : محمد علي، واحمد المدني، وحمودة ميهوب، فحقّقوا له أنّ رأيهم هو رأى عموم المفكّرين التونسيين، وقد حقّقت التجارب التي أجريت على يد الاتحادية الفرنسية هنا استعداد عموم العمّال التونسيين للعمل بأنفسهم لبناء مستقبلهم مقتبلين كلّ من جاءهم من العمّال بيد الصدق للتعاون على العمل النقابي. وقال له السيد محمد علي : إنّ اتّحاد العملة ينبني على اتّحاد الرأي الذي يسوسون به أنفسهم، وحيث لم يمكن هذا الاتحاد بسبب اختلاف الأفكار، فما المانع من وجود مؤسّستين للعمّال، ما دام العامل حرّا في اختيار أيّهما شاء لينخرط فيها؟ وهل هذا إلاّ مثل ما هو جار بفرنسا، فلماذا يقتبلون عملنا كحادث غريب وأثيم تجب مقابلته بالتشنيع والتشهير...؟

فما كان جواب م.جوهو إلاّ أن أعاد قوله : أنتم أحرار في اختيار النظام الذي تريدونه، وليس من المستحيل أن تنجحوا إذا سمحت لكم الفرص مع مرور الزمن.

إن جامعة عموم العملة التونسية لم تكن نتيجة جلسة أو جلستين أو يوم أو يومين، بل هي نتيجة المحاورات الدائمة بين الأعضاد المؤسسين في أغلب اجتماعاتهم المتوالية.

أشرنا في المقدمة إلى أن فكرة العمل تسير مع الإنسان منذ التاريخ. وقد كان نموّها تابعا بالتدريج لنمو الأفكار الإنسانية، والجهود التي بذلت في مقارعة خصومها رجال الطبقات الممتازة. فمّن صناديق خيرية، إلى جمعيات تعاونية فيما بينهم لإسعاف المحتاج ومن يسقط منهم ليس غير، ثم تأسّست الجمعيات الطائفية بقصد التدخّل لتحسين الأجور والدفاع عمن يهضم جانبه، ثم تيسّر توحيد تلك الجمعيات الطائفية في مركز إدارة عامة لها، وهكذا استطاعت الجهود بمرور الزمن أن تؤسّس أنظمة شعبية سارت بخطى ثابتة للاجتماع في مركز أممي عام.

ولقد تباينت الأفكار التي تقود هذه الحركة، واختلفت في الطريق، فجمهورمن المفكّرين استطاع بأفكاره الثورية الحامية أن يغيّر الطريقة من الطلب الرجاء وانتظار الجواب، إلى تمرين العمّال على روح التمرّد على الأنظمة المالية ومحاولة العبث بها باليد، وتلقينهم أن لا حقّ ينال بالجدل والمنطق إذا لم تكن هناك قوة تكسّر من شراهة الماليين وقساوتهم. على أنّه يجب أن ينظر إلى الأفكار العليا التي تقود هذه الحركة، وهي السعي في أن تكون الأرض حرّة ومشاعة بين الجميع، ولا طريق لذلك غير الثورة. وهذا ما جعلهم

ينشقّون عن رفقائهم. وقد كانت هذه الطائفة تعرف بالاشتراكيين المتطرّفين، ثم لمّا انتصرت أفكارهم في موسكو إثر الحرب الكبري أطلق عليهم لفظ الشيوعيين أمّا من تخلف عن هذه القفزة من المتّحدين مبدأ بالشيوعيين فهم عامة الاشتراكيين الذين يرون أنّ خطّتهم يجب أن تبقى في دائرة الجدل والمنطق من جهة، وتنوير أفكار العمّال وتلقينهم التربية الفاضلة من جهة أخرى. وبهذه القوات الاجتماعية السلمية يمكنهم التحصيل علي الانتصار.

إنّ البشرية لم تترك هذه الأفكار الإنسانية سليمة من الغرض والغشّ، فقد ظهرت أفكار تحمل هذه المبادئ كعنوان عليها، ولكنّها تريد أن ينتفع بهذا الحق أبناء الوطن فقط، أمّا غيرهم فلا حرج في استثمارهم، وجاءت أفكار تريد أن تعمل على قاعدة التحابب والتقريب بين العمّال والرأسمالية، وهي النقابات الوطنية الإصلاحية في الوقت الذي تشاكست فيه مصالح الطرفين، وهكذا سادت الفوضى بدخول أناس يحملون العناوين الصالحة وفي علمهم ما ينفيها، خدمة للشخصيات المضمرة ونقضا لقوة العمّال المتّحدة، وهذا ما هو جار في أروبا، ويظهر لنا واضحا في فرنسا. على أنّ المؤسسات في أروبا بصفة عمومية حتى لو كانت ثورية أممية، يظهر أنّها لا تخلو من أفكار الأنانية حتى في اعتبارها لنفسها منبع القوة ومصدر الأشياء بالنسبة إلى غيرها.

لكن لا ينبغي أن ينظر لهذه المسألة من وجهتها البشرية فقط، بل يلزم أن نعتبر الجهود الإنسانية الخالصة التي مكنّت

الإنسان في أروبا من الوصول الى هذه الفوضى في الأفكار التي لابد أن تنجلي عن حق ثابت ومتين. فإنّه لولا الحريات العامة في أروبا، والدساتير الكافلة لاحترام حرية الفكر وحرية العمل، ولولا التأسيسات العامة الضامنة لهذه الدساتير، ما أمكن الوصول إلى تلك الفوضى التي تتمخّض اليوم لتلد خلقا جديدا وقريب الحصول في المستقبل. وكم كان تاريخ هذا النجاح طويلا في أعماق الماضي، فلننظر نحن التونسيين من أين يبتدئ عملنا الاجتماعي، ونحن مازلنا في رأس الطريق؟

اتّجاه النظر

إنّ الجهود الإنسانية قد خدمت الإنسان أجلّ خدمة، فلم يعد في حاجة إلى عمل التجارب لإصلاح آرائه في الحياة الاجتماعية ووسائلها التي جربّت من قبل. فمن هذه الجهة، أمكن أن نضع نظاماتنا النقابية بالوجه الأتم، فنبتدئها من حيث انتهت : صورة جامعة لأشتات المدن والقرى تتّحد في مركز عام لها، هو جامعة عموم العملة التونسية، وهذه هي الصورة التي أعطت للحركة مشهدا رائعا لعيون الناظرين.

لكن الذي يلزم فيه مزيد التأمّل والتفكير، ليس هو هذا بل هو تصوير الروح والغاية التي تسود على هذه الأنظمة في بلاد كالبلاد التونسية، وذلك ما لجّت في مراسه أفكار الأعضاد المؤسّسين للجامعة.

إنّ المجتمع التونسي كما أشرنا إليه سالفا قليل التماسك ببعضه جدّا لولا الانتباه العام الذي حدث إثر الحرب الكبري وبعض تجارب صغيرة بدأ يتكوّن من مجموعها شعور عام بالألم، ولزوم درئه بالتضامن الاجتماعي، ومثل هذا الشعور وهو مازال في مهده لا يمكن قبوله للأفكار التي اشتدّ غليانها بالثورة لتهيئة الانقلاب الاجتماعي، ولئن وقع الزامه بها فإنّما يحترق بها دخانا، ويصعب على الإنسان بعد ذلك أن يجمع الدخان الذاهب في الفضاء.

إنّ المسألة أهمّ من ذلك، فإن الانقلاب الاجتماعي الذي يمكن أن يهيّأ له ببثّ الروح الثورية لا يوجد من دواعيه اليوم شيء في المملكة التونسية التي لم تأخذ لحد الآن شكل التطوّر الأروبي في تنمية الثروة وتنظيم مواردها واتّساع أعمالها، فالتاجر التونسي باستثنائنا لبني إسرائيل لا يزال كما هو قبلا، آخر من يبيع في دكّانه الضيّق المظلم المضروب على طريقه سقف خشبي أو بناء سميك، وأكبر صنّاعنا ثروة وأعمالا لا يزيد عمّاله عن عشرة من الناس في دكّانه. ومثل ذلك أو ما يقرب منه ما يقال عن أنشط فلاّح تونسي في مزرعته، وبعد ذلك فلا شيء لنا. فأين نحن من المناجم والمصانع والمتاجر التي تضمّ في جوفها مئات وآلاف العمال، فيها يعملون ومنها يطلبون العيش؟

دائما يتّضح للفكر أنّ الثورة العالمية التي ينادون بها في أروبا، والتي معناها حرب الطبقات، لا معنى لها في مثل البلاد التونسية، خصوصا وهي اليوم في الحالة التي أوقعتها فيها

السياسة الدولية العامة، إذ لا توجد هنا أسباب تدعو لتناحر الطبقات، إلاّ إذا كان القصد إهلاكها لتهيئة الفراغ في البلاد لغيرها.

إنّ المملكة التونسية لا تتحمّل الثورة حتى ولو كانت موجّهة إلى السلط الحاكمة فيها، وقد يرى اليوم أنّ الكابوس الذي نزل بها، والبؤس الذي عضّها بأنيابه السّامة يجعلها مادة ملتهبة، غير أنّها في الحقيقة فاقدة أسباب النجاح. وهي أحوج وألزم لها من ذلك إيجاد القوات الاجتماعية المدعّمة بالمعارف لامتلاك الثروة، وتلك هي القوات الأساسية الدائمة والسلمية التي يمكن بناء الحياة الحرّة والسعيدة على أركانها، وهناك تكون الأمة منبعا لفيض الفكر و الإرادة والقوة التي تسوس بها نفسها، وبدون ذلك لا يمكن أن تنجح في أي مطلب من مطالب الحياة إذا كانت ترجوه من غيرها.

لا ثقة بالغير

إنّ الأمة التي لا تكون فيها قوة مستمدّة من ذاتها تسير بها نحو الغايات التي تحدّدها، تبقى خاسرة آمالها في الحياة. وليس من المعقول ولا المنتج أن تعتمد على غيرها في رفع ذاتها إلى الدرجة اللائقة بها، وسواء أكان ذلك الغير دولة أو حزبا أو جمعية مّا من الأجانب، فإنّ الحياة والحرية والقوة والسيادة لا توجد إلاّ في أعماق النفس الشاعرة والفكر الذي يشعّ بالنور، فإذا كانت النفس والعقل ساكنين مظلمين، فإنّ مجرد الآلام وضيق النفس منها لا يؤهّل الأمة لشيء إلاّ أن تكون آلة صمّاء عمياء بيد أخرى تديرها حسب أغراضها وبرامجها طبعا. ومن يثق بذلك من أفرادها فإنّما يقدّم أمته ويقدّم

نفسه هبة للغير، وما عسى أن يكون للآلة من أرباح الانتاج غير تفقّد أجزائها بالإصلاح لتستمرّ في تأدية عملها؟ وهل يستطيع الإنسان أن يتصوّر أو يفعل غير ذلك بآلة عمله مهما كان صادقا في نيته ومخلصا في سعيه؟

إنّ فكرة التعاون فكرة حسنة وجميلة في ذاتها، ولكنّها لا تتم في الخارج بصورتها الحقيقية إلاّ إذا كان للمتعاونين قوة متكافئة لتبادل التعاون. فإذا كان أحد المتعاونين ضعيفا، حاول الجانب القوي تحويل عقد التعاون الى ابتلاع صاحبه في جوفه بعد أن كان أمامه شخصا مستقلا، وهذه حقيقة ظاهرة في كلّ مؤسسّات الدنيا سواء أكانت دولا أو أحزابا، إصلاحية كانت أو ثورية، وهكذا يبقى التغالب بين هذه القوات ما دامت متنوعة الشخصية باختلاف الأغراض والغايات. ولا يمكن أن يرتاح العالم من شرّ هذه النفسية المتقلبة إلا متى توحّدت فيه كلّ هذه القوات في شخصية واحدة، وذلك حلم الإنسانية الذي مازال ضميرا مبهما في صدر الأيام.

إنّ التعاون اليوم بمقتضى هذه الحالة قائم على أساس الحذر والاحتراز بين المتعاونين من بعضهم، ولو لا ذلك ما استطاعت تركيا الجديدة مثلا أن تتخلّص من أظافر روسيا السوفياتية بعد أن تخلّصت من براثن أروبا المستعمرة.

على أنّ بلادا واقعة في حالة كالبلاد التونسية ليس في استطاعتها أن تقبل بخطة التعاون، وهي كلّها محتاجة إلى نفسها

ولا يفي ما فيها من القوة لذلك، وليس من المضرّ أن تقبل الإعانة ممن يقدّمها دون شرط أو تعهّد ما، فإنّه من أقدس الواجبات المحافظة على حرية الفكر، والعمل طبق خطّة تقرّرها البلاد بنفسها لنفسها، وهذا عين ما أجمع عليه رأي أعضاء الجامعة المؤسسين بعد طول نظر وحوار.

ليس مما يحسن اغفاله أنّ الشيوعيين قد طمعوا أولا في ابتلاع مؤسسّة العمّال التونسيين، فكما كان لحزب العمّال الذي على رأسه م.جوهو في فرنسا وم.دوريل في تونس وعلى رأسهم الحزب الاشتراكي طمع في هذا الأمر، كذلك كان للشيوعيين، وكلّ من في الوجود يطلب صيدا.

على أنّ الشيوعية إذ أخفقت في محاولة الدمج، لجأت إلى سلوك خطّة التعاون، وحاولت أن توحّد الغاية والسلوك بواسطة وجود تحمّس وغليان في تلك الظروف إثر الاعتصابات، فلم تنجح في ذلك إذ لم تقبل الفكرة الثورية التي يحاول الشيوعيون في فرنسا بثّ روحها في المستعمرات طبق برنامجهم، فإنّ الفكرة التي رسخ في الأذهان وضعها أساسا لجامعة العمّال هي فكرة الإصلاح وعليها تمّ البناء.

الإصلاح هو الغاية

إنّ البلاد التونسية بما وصفنا من حالتها محتاجة للإصلاح الاجتماعي أكثر من كل إصلاح، ويشترك في ذلك جميع طبقاتها

مهما اختلفت فيها أسباب المعيشة، وإنّ حالة التشعّب الموجودة اليوم في الأمم الأروبية، والتي هيّأت طوائف كثيرة منها للقيام على غايات تظهر لنا بعيدة هي غير موجودة في شعبنا اليوم، فواجب أن نسير سيرا طبيعيا في ذلك حتى نجعل النجاح قريبا منا.

إنّ مسألة غبن العمّال في الأجور هي مسألة عظيمة الأهمية اليوم، وقد قبل نهائيا وضعها أساسا للعمل الذي تقوم به الجامعة بأوجه المفاهمة المشروعة، وهذا هو نوع اتّجاهها للغير.

ليس هذا وحده، فإنّ هناك عملا أعظم وأدقّ منه ؛ هو العمل الاجتماعي داخل المؤسّسات النقابية. فإنّ من غاياتها أن تقيم من دخلها نوادي الإرشاد لإيجاد التهذيب العمومي، وتنشر الكتب والرسائل في ذلك للعموم، وتنفق أيضا على تعليم أبناء العمّال لتخريجهم في العلوم والصناعات والزراعة حتى تصبح اليد العاملة التونسية ذات قيمة في الانتاج توفّر الأجر المناسب لها، ويمكنها عندئذ برأس مال يتكوّن منها، أن تفتح أعمالا في الصناعات تقتسم أرباحها، وتحقّق لنفسها بذلك حرية العمل عندما تقوى فيها الروح الاجتماعية، مثل ما كان ذلك في أروبا عندما أسّسوا الجمعيات التعاونية في الزراعة والصناعة والتجارة والمالية أيضا، كما أشرنا لذلك في طالع الكتاب.

ولقد أبقي مشروع جمعية التعاون الاقتصادي لما بعد تأسيس نظام العمّال لهذا الغرض عينه، على أنّه قد كان يراعى فيه شموله

مختلف الطبقات سعيا وراء توحيد الأفكار حول الإصلاح كما اتّحدت في أصل الألم.

إنّ الآلام التي تقاسيها الأمة التونسية جميعها آلام متشعبّة ومتنوّعة المنابع وشديدة الوقع عليها، فواجب أن تمتدّ جميع الأيدي لاستئصال هذه الآلام، وهنالك فقط منبع القوة الشعبية.

نعم إنّ التاريخ القديم والحديث قد أرانا أن الوطنية باحترامها لنظام الطبقات، إنّما تحمل في جوفها حروبا هائلة للمستقبل، وهذه هي مسألة الصراع القائم اليوم في أروبا بين العمّال والوطنيين بعد أن تحوّل لفظ الوطنية من عمومه الشامل إلى لقب خاص بالطبقة الممتازة في الشعب بعيشة اليسر والرخاء وهم الماليون، لكنّ الإنسان يستطيع أن يأخذ من التجارب الماضية بقدر ما يسمح له المحيط الذي يتخبّط فيه، وهل يستطاع في مثل تونس أن تتناحر الطبقات من الآن اتّقاء لحروب مقبلة بينها، وهي على ما وصفنا من الحال بينما يكون السيف مسلولا على رؤوس الجميع؟ خرافة لا يمكن قبولها ولا إضاعة الوقت بالبحث فيها، وهذا ما قرّ عليه إجماع آراء أعضاء الجامعة المؤسّسين.

على أنّ قيام حركة اجتماعية في تونس على أساس التعاون العام بين طبقات لا تبعد كثيرا عن بعضها يكون من مقاصدها بثّ الروح القيّمة ومساعدة التعليم والتهذيب، سينجرّ من ورائه نفع عظيم للبلاد بصفة عمومية ويهيّئها لقبول المثال الأعلى للحياة الاشتراكية بدلا من أن تتهيّأ للبعد بينها واتّساع هوة الخلاف.

على هذه المبادئ وإلى هذه الغايات أسّست جامعة عموم العملة التونسية.

إعلان الجامعة

بعد الحصول على رأى متحد في تقرير مبادئ الجامعة وخطّتها التنفيذية، رأى المؤسسّون وجوب الإعلان بها وبأعضائها الذين سيعيّنون بعضهم بعضا وقتيا ريثما تتهيّأ المؤسسّات النقابية لمباشرة أعمال الانتخاب طبق قانون أساسي تدوّنه هذه اللجنة الوقتية ويصادق عليه مؤتمر العمّال فيما بعد. فوقع الاجتماع في محلّ أحد العمّال في مساء اليوم الثالث من شهر ديسمبر 1924، وقد قصد الاجتماع كاتب هذه الأسطر بصفة حبيب للأعضاء ومساند للحركة عن بعد لا عن مباشرة، فكان من الغريب الفجائي أنّهم ألزموني بقبول العضوية في دائرة الدعاية للجامعة، فكان لي من ذلك أعظم شرف عساني أن أقوم له ببعض الواجب، وقد وقع الاجماع على تعيين اللجنة كما يأتي :

جامعة عموم العملة التونسية

وقع انتخاب اللجنة التنفيذية الوقتية لجامعة عموم العملة التونسية يوم الإربعاء 3 الجاري، فأسفرت النتيجة على ما يلي :

1- المكتب : الكاتب العام محمد علي- الكاتب المعاون ابراهيم بن عمر- أمين المال محمد قدور- أمين مال معاون البشير الجودي.

2- بثّ الدعوى : المختار العياري- محمود الكبادي- محمد الغنوشي- الطاهر الحداد-البشير الفالح.

3- المراقبة : أحمد الدرعي-محمد الخياري-الطاهر عجم- محمد الدخلاوي.

وتقرّر المكتب الوقتي بنهج سيدي منصـــور عدد 31.

واللجنة تتشرّف بإعلام النقابيين والعموم بأنّ القانون الأساسي تحت الطبع وسيوزّع قريبا. بالنيابة عن اللجنة التنفيذية : محمد علي.

وقد وزّعت نسخ هذا الإعلان على الصحافة اليومية المحلية، فنشرته جرائد "النهضة" و "الزهرة" و "تونس الفرنسوية" لسان الاستعمار، وأشارت إليه إشارة فقط مع اشمئزاز جريدة "تونس الاشتراكية" لسان الاتحادية الفرنسية في تونس، ومن ذلك الحين انهمك الأعضاء في وضع القانون الأساسي وتخريجه بصورة تلائم المملكة التونسية.

وقبل الدخول في تفصيل الحوادث التالية أرى من المناسب أن أقول كلمة عن شخصية الأعضاء العمومية أثناء اشتغالهم بالحركة، وتقديمهم بذلك للقرّاء إذ هم الذين أداروا تلك الحوادث، وعملت شخصياتهم الحاضرة في تصويرها، ولنبدأ بالنقيب الأول الجامع لهذه الحركة.

محمد علي :

جاءنا محمد علي من برلين أوائل مارس 1924 كما أشرنا لذلك سلفا. ولئن كنا نعرف وطنيته من قبل إذ كان في أول شبابه عاملا مجدّا لأهله في تونس، وكيف عمل الدهر عمله في تحوّله وتطويره حتى جاء رجلا مفكّرا مريدا، وإحسانه التكلّم بأشهر اللغات الأروبية، والتركية ولغته العربية، فهو ابن سعيه في تخريج نفسه من كلّ الجهات، ولكن ما لنا وهذا الحديث الذي يبعد بنا كثيرا عن موضوع حوادثنا، فإنّما يهمّنا من ذلك الآن شخصيته العمومية القريبة منّا.

فكرته العمومية :

جاءنا محمد علي وهو يعتقد أنّ الشعوب الشرقية، وبالأخص العربية منها التي تحاول أن تفتكّ السيادة في بلادها من سلطان أروبا عليها، لا تزال فاقدة القوى الحقيقية لذلك، إذ هي لا تملك من وسائل الحياة الحاضرة غير الأفكار الأدبية. أمّا الحياة الاجتماعية الاقتصادية فهي متلاشية. وأخذ يحدثّنا عن استيلاء أروبا في عموم الشرق على مصادر الثروة كالمناجم، والمعامل، وشركات التجارة، وعن وجود الوسائل الكافية عند الأروبيين من علم وفنّ وروح تعصّب لاستثمارها.

أمّا الشرقيون فما زالوا يسعون للحياة فرادى متخاذلين، وما ظهر للناس تجمّعهم واتفاقهم إلاّ في الشكاية من غاصب أرضهم، وإظهار الألم والتوجّع من ذلك.

قال لنا محمد علي : إنّه كان يقرأ الصحافة التونسية "وهو يدرس في برلين" فيرى في أوديتها مقالات فياضة بالشعور الشعبي ملؤها قوة الإيمان، متّجهة في غليانها ضدّ أعمال السلطة الفرنسية في تونس، فكان يعتقد أنّه ما أمكن الوصول الى هذه اللهجة إلاّ بوجود تماسك شعبي بني على نهضة علمية اجتماعية اقتصادية مهما كانت درجتها في النشوء، ولكنّه إذ جاء إلى تونس زائرا سنة 1923 وهو لا يزال تلميذا يتمّ دروسه في الاقتصاد السياسي، ومرّ من العاصمة إلى البلدان التي في طريقه إلى عمل الأعراض حيث يقيم أهله بحامة قابس، قد اجتمع بمختلف الطبقات، وطوائف المفكّرين، ووقف على حقيقة الحالة في البلاد التونسية، فرأى أنّ لهجة الصحف التونسية قد قامت على إخلاص وتحمّس الشباب، لا على تماسك اجتماعي شعبي يضمن لها السلامة في نفسها والفوز في خطتّها والفكرة السياسية إذا لم تكن قائمة على هذا قائمة علي هذا الأساس، فإنّما هي كالأبخرة المتصاعدة في مجري الرياح.

بدأ محمد علي يعمل لمشروع جمعية التعاون الاقتصادي السالفة الذكر، ووالى اجتماعاته في مختلف جهات العاصمة، وأقبل جمهور الناس عليها، وخطب في حقيقة التعاون والروح الاجتماعية

اللازمة له، وأعطى الأمثلة المؤثّرة لنجاح هذه المبادئ في أروبا، وأطنب في الأسباب التي حجبت عنّا هذه الروح، وأخذ يتلمّس بدقّة وقوة مواضع الألم من نفس الأمة، ثم يخرج من اجتماعاته معجبا باستعداد الناس للفهم والعمل، ومستفهما عن السلطة التي لم ير ولو شخصا واحدا يمثّلها في هذه الاجتماعات مع ما فيها من نفخ الروح الشعبية وإيقاظ الأفكار، وكثيرا ما كان يقول لي ونحن خارجون من أحد تلكم الاجتماعات : انّه لم يشعر بفرق كبير بين تونس والمانيا في حرية الاجتماعات.

شعوره الوطني :

إنّ محمد علي كان يتأثّر جدّا من مناظر البؤس والفاقة، وكثيرا ما كان يردّد ذكر مشاهد الجوع التي رآها في جهات الجنوب التونسي، وسير قوافل سكان البادية بجوعها ووحشة منظرها إلى المدن القريبة منها، عساها تجد القوت إمّا عن عمل أو إحسان، حيث إنّ الجوائح المتوالية قد أكلت مزارعهم وأنعامهم.

كثيرا ما كنّا نتجوّل ليلا في أنحاء العاصمة في أيام الشتاء والبرد، فيعترضنا النائمون تحت الجدران وحافات الطريق، وكثيرا ما يكونون أطفالا صغارا دون سن الرشد، متساندين فوق التراب تدثّرهم السماء بأسحبها الماطرة، فكان يقف طويلا وهو شاخص البصر، مستبحر الفكر صامت كالليل، ثم يقول لي : "إنّ كبراءنا الذين هم قادة الأمّة وأهل الرأي فيها لا أدري إذا كانوا يشاهدون هذه المئاسي الموجعة، أو أنّهم الآن في فرشهم الوثيرة مع زوجاتهم

وأبنائهم غارقين في الأحلام، وتاركين هؤلاء لحكمة الأقدار التي تقضي وحدها في هذا الأمر...؟".

دائما كان محمد علي يعطف على هذا الحديث قوله :"إنّ التظاهر بالأفكار القوية أمام الفرنسيين ونحن بهذه الحال، يكسبهم ضدّنا أحقادا نامية لا نقدر على ردّ مفعولها. ودائما يفتح لهم تظاهرنا بذلك منافذ لأعمال الانتقام، ولو أنّنا نندفع في تحضير الأعمال الاجتماعية لأمتنا، واستئصال الألم الذاتي فينا والذي ورثناه عن الأجداد، ونفتح عيوننا لنرى الحياة بأجلى مظاهرها وأوسع معانيها، لأمكن أن نقنع كثيرا من الفرنسيين والأروبيين بأنّنا نستحق أن نلقى الحياة الحرّة مثلهم، إذا ندركها بدرجة مساوية لهم، فنكسب قوة عظيمة تضاف إلى قوتنا. أمّا وقوتنا غير مهيّأة اليوم، فليس لنا من ذلك شيء إلا إذا كان الخداع والتطمين لتمضية الوقت في الفراغ.

إنّ الأروبيين يتّهموننا في إحساسنا، فإذا قلنا لهم : نريد الحرية، فهم يفهمون منا أنّنا نكره بقاءهم معنا، ونفهم حريتنا في استقلالنا وحدنا بالطواف في شوارع وطننا، وإن كان في تعطيل العمران، وإبقاء لكنوز الأرض في جوفها.

هم دائما يحاولون ذلك. ولكم يكون قولهم هذا نافذا ومقبولا إذا كانت تؤيده مظاهر جمودنا، واقتصرنا على التظلّم منهم وإبداء الكراهية لهم!"

هذه أهمّ الأفكار الشاغلة لمحمد علي وهي التي اندفع بها في العمل بنشاط لا يعرف الملل، فكنت تراه منتقلاً من اجتماع الى اجتماع، ومن مناقشات مع أناس إلى مثلها. هو أول من يأتي في موعد الاجتماع، وكثيرا ما يذهب بنفسه للتفتيش عمّن لم يحضر إذا كانت المصلحة تستدعي وجوده حتى لا يتعطل الاجتماع إلى يوم آخر، وكم كان يكره ذلك. ليس له من الوقت ما يدّخره لنفسه، فكثيرا ما يشتري لإفطاره خبزا وزيتونا ونحو ذلك يتناوله بأيّ مكان في طريقه إلى موعد الاجتماع، وأحيانا ينسى ذلك إلى ما بعد منتصف الليل، يكثر من السهر ويقوم باكرا، يجلس أين وجد الناس، في المقاهي حسنة المنظر أو رديئته، وفي الفنادق، وحافات الطرق متى كانت خالية من حركة المرور، أو كان ذلك قليلا، مادام في ذلك فكر يبثّه أو رأي يسمعه أو خبر مفيد، لا يستنكف من تعرّفه بالناس أو تعرّف الناس به، بل يفرح بذلك جدّا، وبودّه لو يتعرّف ويجلس ويتفاهم مع كلّ فرد من أبناء المملكة التونسية ليكون على بيّنة في قصده وعمله، هكذا كان يعلن هذا التمنّي، ولطالما كان يتأثّر ويلوم كثيرا المفكّرين ومن وضعوا أنفسهم في مركز قيادة الأمة كيف لا يجتمعون بالناس إلاّ إذا كانوا في ناد خاص بأسلوب خاص على منبر خطابة، وهو قدر لا يكفي للتعارف الحقيقي بينهم وبين الأمة، بل ربّما جعلها تشعر بتفوّقهم عليها، واستحقاقهم للحياة أكثر منها، فتنكسر نفسها أمامهم. وهذا ما يجعلها بعيدة عن إدارك معنى الحرية الحقيقية التي يجتهدون هم

في شرح معناها.

ومع حبّه لتقادح الآراء، فقد كان شديد التمسك برأيه، يسير في طريق التغلّب بشدّة على مخالفه في الرأي، ومن الصعب أن ينقاد لغيره لشدة احتفاظه برأيه، وقد يرجع في أحيان عدّة إلى غيره، ولكن يندر جدّا أن يرجع في ذلك أثناء احتداد المناقشة التي له فيها نفس حار قد لا يتحمّله منه إلاّ أصدقاؤه ومحبّوه، سريع العمل برأيه، يكره المعارضة التي من شأنها تعطيل الأعمال المنوي إنجازها، يطرب لسماع الفكر الايجابي المشجع، ويكره الأفكار السلبية التي تميل لترك عمل أو تأخيره تحت تأثير الاحتياط والاحتراز الذي يسميه في أحيان كثيرة جبنا مبرقعا.

يحبّ الموسيقى حبّا جمّا. ودائما إثر إتمام عمل مهمّ يقترح الاستماع لها في سهرات الليل، ولقد كان ذلك إثر اعتصاب الرصيف وعند رجوع الخميري من منفاه. وفي مساء يوم 18 جانفي 1925 بعد انفضاض اجتماع فندق الحرير، وفي ليالي أخرى. وكان يقول : إنّ لذّة الموسيقى بعد تعب الإنسان في الأعمال، تفيض عليه سرورا ينسيه التعب، ويجدّد نشاطه لاستئناف عمله. ونحن في بلادنا إمّا محرومون منها أو نعتبرها لهوا أو فسقا يضيع الفضيلة ويبعث على الفساد، ولقد كان يفضّل الموسيقى لما فيها من النشاط والقوة على الغناء العربي القديم ويقول : إنّه باقتصارنا على الغناء القديم يولّد فينا برقّته عاطفة التوجّع بالآلام والشكوى منها. بيد أنّنا في وقت نحتاج فيه إلي طرب يثير فينا النخوة والحمية، ويبعثنا على

اقتحام الأعمال الصعبة.

إبراهيم بن عمر :

هو الكاتب الثاني المعاون للكاتب العام، شاب في أول عمره يتّقد حمية وإخلاصا، كان من المنخرطين في الاتحادية الفرنسية قبلا، وانفصل عنها بعامل اليأس منها، ولقد ابتهج أشدّ الابتهاج بهذه الحركة الجديدة كميّت أحيت فيه الآمال الدفينة وبعثته يعمل للحياة عن حب ونشاط، وهو كاتب نقابة السكك الحديدية، ومنها كان اختياره عضوا بالجامعة، يؤيد بروح متحمّسة كل عمل من شأنه تحقيق مركز الجامعة مهما كان شاقا أو محفوفا بالمكاره، يزاول نهاره العمل بالسكك الحديدية، وعند آخر عمل له يأتي مسرعا لمكتب الجامعة للوقوف على الأعمال، وحضور الاجتماعات العامة والخاصة التي كانت متوالية، والتي تدوم في الغالب إلى ما بعد منتصف الليل، وعندها فقط يتذكر المسكن والعائلة والعشاء. وهو يسكن بعيدا عن محل الاجتماعات، لا يظهر مللا أو فتورا. أمّا معارفه المدرسية فهي ابتدائية وحسنة، يحسن اللغة الفرنسية نطقا وكتابة، له معلومات عمومية اكتسبها من اهتمامه بالحوادث، والمناقشة فيها. ومطالعة الصحف جعلته كأحسن مفكّر ومهذّب في طبقته.

محمد قدور :

هو العضو الذي أعطي خطّة أمين مال في الجامعة، شاب في

أول عمره. اشتغل قبل حركة العمّال مع محمد علي في تأسيس جمعية التعاون الاقتصادي واهتمّ بوضع قانونها الأساسي، وحضر في جلسات تدوينه، وهو مستبشر بذلك يظهر الفرح والنشاط، ويحرّض من يلقاهم من أصحابه على تأييد هذا المشروع. ومن هنا كانت المعرفة به حتى شارك بعد ذلك في تأسيس الجامعة وقد حقّق نصيبه في العمل لتأييدها بما أمكنه من الجهد، يحضر في اجتماعات الأعضاء للنظر في المسائل الموضوعة للتقرير، ويأتي لمكتب الجامعة كلّما لزم ذلك، ويكلّف بمراجعة المسائل القانونية والفنية بمكتبته الخاصة في أحيان كثيرة، فلا يبخل بجهد قدر عليه. يعطي رأيه في المسائل، وقليل ذلك منه، وفي الغالب يوافق آراء غيره. ومن عادته أن لا يبتدئ الحديث أو يسبق غيره في إعطاء رأيه، وكثيرا ما يسكت إبّان المناقشة، ثم بعد الاجتماع ينتقد ما وقع تقريره، ويحاول إرجاع ذلك للنظر. يعلن الثقة بنفسه، ويعتقد صواب رأيه، وينفر من المضايقة فيه. أمّا معارفه المدرسية فهي ثانوية، تلقى دروسه بمدرسة الليسي كارنو بالعاصمة، وقرأ بها -ضمن دروسه- اللغة الألمانية وأحسن قراءتها والتخاطب بها بصورة ابتدائية، ثم اضطرّ للعمل قبل إكمال تعلّمه. فهو يشتغل موزّع بريد بالعاصمة منذ سنين، وقد كان منخرطا في الاتحادية الفرنسية بصفته من عمّال البريد المنخرط عمومهم فيها، وذلك ما جعله يتحقّق من موقفها مع غير الأروبيين ويبذل مجهودا حسنا في تأسيس الجامعة، ولولا العمل الذي يشغل وقته ومنه يتمعّش، لأمكن منه وجود شخص أقوى وأنشط عملا وأكثر ظهورا، حيث أعلمنا مرارا أنّه مهدّد في عمله، ولكنّا نستطيع أن نقول مع ذلك : إنّه أعطى فائدة وبذل جهدا

مهمّا يذكر له.

البشير الجودي :

هو العضو الذي باشر خطة أمين مال بصفته معاونا، وقام بضبط الحسابات دخلا وخرجا، شاب في أول عمره، صادق النية، طيّب القلب، نشيط في عمله، يسعى له عن حب وعاطفة، لا يتخلّف عن موعد لعمل أو اجتماع للأعضاء أو عمومي لبثّ الفكرة النقابية، كثيرا ما يترك عمله "السراجة" أياما أو أسابيع ليشتغل في أعمال الجامعة، وهو أول عامل قدر أكثر من غيره على ترك عمله الخاص بدافع شعوره بالتضحية للعمل العمومي، لا يظهر التحمّس في خطابه أو حواره، ولكنّه يسير مع الأفكار المتحمّسة متى قرّ الرأى عليها أمّا معارفه المدرسية فهي ابتدائية، تخرّج فيها بالجامع الأعظم، ولم تكن له من قبل مشاركة في العموميات، ولكنّه باستعداده. ومشاركته في الحركة النقابية قد كان كأحسن رجل مهذبّ شاعر بقيمة عمله، وذلك ما جعله يودّي واجبه في الحركة بما يوجب له الذكر الحسن.

المختار العياري :

هو العضو الأول للدعاية، وقد أشرنا سابقا إلى أنه كان يباشرها تابعا لمكتب الاتحادية الفرنسية فيما يخصّ المسلمين. فهو متمرّن فيها وعارف بها. هو رجل مطلّ على سنّ الكهولة، ذو تصميم في عمله، جرئ فيه، لا يخشى المصادمة بشيء، نشيط الروح، تعوّد

المناقشة مع المخالفين له رأيا سواء أكانوا من رجال السلطة أو غيرهم، وقد تحفّ المكاره بعمله لكنّه لا يخشى المناورات العدائية، فهو يعمل عمله بطمأنينة وصدر رحب. اشتغل بين العمّال يبثّ فكرة تأسيس النقابات التونسية، وحضر اجتماعات التأسيس لها، وخطب فيها خطبا جمّة ملؤها الحماس، وإعطاء الأمثلة الناجحة في أروبا لتقدّم التأسيسات النقابية فيها ووجوب سيرنا على إثرها لنصل حيث وصلت هي في استثمار مجهوداتها الاجتماعية. وكان يميل في الأكثر إلى الجهر بأن الحكومة مسؤولة عن سقوطنا الاجتماعي، وهي لئن وعدت باتّباع خطّة التمدين وتأهيل البلاد لاستحقاق الحياة الحرّة، فإنّها لم تفعل شيئا بجانب وعدها فيما يخصّ التونسيين أهل البلاد، ثم يتخلّص من ذلك لضرورة اليأس منها ومن وعودها، ووجوب الاعتماد على النفس. فالشعب الذي لا يعمل لسعادته بنفسه لا يستحق الحياة. بمثل هذا كان له التأثير الحسن بين العمّال في تدعيم الروح النقابية، ولقد كان كلّ وقته موهوبا لهذا العمل، فلا عمل له شخصيا. وهو ذو عائلة كبيرة تسكن خارج سور العاصمة في مزرعة ترك العمل فيها لمن ينوبه، واندفع بشعوره المتألمّ إلى العمل النقابي. وقد كان اشتغل قبلا بعربات "الترامواي" بالعاصمة، وأخرج من عمله لأنه كان يبثّ الفكرة النقابية، ومن ثم احتضنته الاتحادية إلى أن جاءت الحركة الأخيرة فاقتنع بعد الجدال بفكرتها،وانضمّ يعمل بشعوره الجديد. أمّا معارفه المدرسية فهي ابتدائية، ولكنّه استطاع باستعداده، واحتكاكه بالمفكّرين، واشتراكه في الأعمال العمومية أن يكوّن من نفسه رجلا مفكّرا عموميا، يحسن التكلّم باللغة الفرنسية، ويجرؤ على الخطابة

بها في الاجتماعات العامة، وهو جازم أنّه ما دام يفهم سامعيه مقصوده من الكلام، فليس هو في حاجة لاستعمال لغة الأدب الراقية التي لم تمكّنه الحاجة من تعلّمها، ولا توجد أنظمة عمومية تتكفّل بإمداد مثله في التعلّم، ومع ذلك فقد أنضجت رأيه الحوادث، وأيقظت شعوره الآلام، فأعطى جهودا مهمّة ذات أثر مفيد في الحركة النقابية توجب له الذكر الجميل، والاعتراف بالفضل في هذا الشأن.

محمود الكبادي :

هو العضو الثاني للدعاية، والكاتب العام لنقابة عملة الشاشية، ومنها اختير للعضوية باللجنة التنفيذية للجامعة. شاب في أول العمر، شاعر بالألم، مقدام لا يرهب، يوقف عمله الذي منه يكتسب ليؤدّي علا تحتاج إليه الحركة ساخرا من شؤون نفسه، مدفوعا بكليته لتأييد مركز الجامعة. وانتشار دعوتها، ولقد أكسبه انخراطه قبلا في الاتحادية ضمن نقابة الشواشين شعورا بقيمة العمل وكيف امتهنه المستثمرون فدخل من ذلك في حياة عمومية لم تكن له من قبل، على أنّه قد شاهد من أمور هذه الاتحادية ما زهّده فيها، وحبّب إليه كغيره الانفصال عنها. فكان حدوث فكرة تأسيس النقابات التونسية باعث حياة جديدة في نفسه، وقد ترأس وخطب في عدّة اجتماعات عمومية وطائفية للعمّال خطبا كثيرة يوضح بها الحالة التي عليها العمّال، ويبيّن لهم مناهج العمل الصالح الذي يتمّ بأيديهم إن كانت لهم إرادة في الحياة، ولقد بذل جهدا خارقا مع معتصبي حمام الأنف في مساعدتهم بما يملك من وسائل الفكر والعمل. أمّا معارفه المدرسية فهي ابتدائية ثانوية تخرّج فيها

بالجامع الأعظم في العلوم الإسلامية، وقد أعانه ذلك علي إبراز فكرته بصورة مؤثّرة، فكان بجملة مظاهره مثالا لطهارة النفس وصدق العزيمة.

محمد الغنوشي :

هو العضو الثالث للدعاية باللجنة التنفيذية والكاتب العام لنقابة عملة سوق الحبوب ومنها كان اختياره عضوا بالجامعة، وهو رجل في قمة الكهولة، مطلّ على المشيب، لم يعمل في تهذيبه وتنمية مداركه سوى استعداده وحوادث الأيام، وأول عهدي به أنّي رأيته يوم استقبال الشيخ الثعالبي بدار السيد علي كاهية إذ خرج من سجن القصبة العسكري بعد إلغاء دعوى المؤامرة ضدّه. رأيته بين الحاضرين بثياب عمله، قام خطيبا يقرأ خطابه بمنطق عربي حسن، وقد برهن فيه على الروح الحيّة الكامنة فيه، وأظهر سروره بحب التضحية في المال والنفس وكلّ عزيز، ما دام ذلك طريقا لبلوغ الشرف والحياة السعيدة الحرّة. ويظهر في نطقه أحيانا شيء من الضعف، وقد أجاب على ذلك اخر خطابه فقال : إنّه ما كان يعرف قبلا غير الحروف الهجائية، وما زاد على ذلك فالفضل فيه للصحافة التي كان مكبّا على قراءتها مذ برزت بعد الحرب الكبرى.

هو شاعر بالألم العمومي، وخاصّة بألم شغله الشاقّ، يقوم خطيبا بين العملة يرشدهم، ولكنّه سرعان ما يسلك بهم مسلك التوبيخ والتقريع على الرضا بحالتهم التعسة، والغفلة عن حقوقهم، يريد بذلك استثارة أفكارهم للتأمّل وعزائمهم للعمل، وهو مدفوع

إلى ذلك بقوة شعوره، وضيق صدره عن تحمّل الغبن والاحتقار الموجّهين للعمّال الذين يمكنهم أن يبرهنوا باتحادهم على قيمة سواعدهم في العمل. يحب الحديث في هذا الشأن والخطابة، ولقد يزاحم كلّ خطيب في خطابه، لا يدّخر في الحركة النقابية جهدا يقدر عليه، فكان بذلك مثالا صادقا للروح المتأجّجة في صدره.

البشير الفالح :

هو من أعضاء الدعاية باللجنة التنفيذية للجامعة، شاب في أول العمر، عرفناه أيام كنا نعمل لجمعيةالتعاون الاقتصادي، حيث حضر الاجتماعات التي كانت تعقد لنشر الدعوة، فكانّ من المؤيدّين المتبهجين بالمشروع، ولقد تكلم مرارا أثناء هذه الاجتماعات بما يؤيدّ مزايا الجمعيات الاقتصادية، وفوائد التعاون، وضرورة احتياج بلادنا إليه، وذلك ما رشّحه للعمل مع العاملين. وكان محمد علي مسرورا بوجود شاب مثله يأتي وحده ليعرّف بنفسه إخوانه، ويطلب الاشتراك معهم في العمل، وكانت جمعية تعاون فشاء القدر أن تكون جامعة عمّال، فاختير المترجم عضوا فيها. كان قبلا من عملة "الترامواي" ثم خرج إثر حوادث اعتصاب، وإذ اشترك في حركة النقابات فقد أعطاها كلّ وقته تقريبا. ونسي شغله "وهو متزوج" خصوصا أيام الاعتصابات الأولى، فقد أدّى واجبه فيها وسمع صوت ضميره بما يوجب له عاطر الذكر، وإثر اعتصاب عمّال رصيف العاصمة اشتغل كاتبا لنقابتهم في مكتبها الذي فتح لأول مرة في غرة ديسمبر 1924، وشارك في الاجتماعات النّقابية العمومية بقدر ما تسمح له أعماله في نقابة الرصيف.

أمّا معارفه المدرسية فهي ابتدائية، ولكنه استطاع أن يحسّنها بانكبابه على المطالعة وقراءة الصحف، يحسن اللغة الفرنسية قراءة وكتابة، وحرّر فيها بعض فصول عمومية دون أن يظهر في عالم الصحافة، فكان في جملة مظاهره في الحركة مثالا لحسن الطوية وصدق العمل.

أحمد الدرعي :

هو العضو الأول للمراقبة في اللجنة التنفيذية. اشترك أيضا في الأعمال الأولى التأسيسية لجمعية التعاون، ثم انتقل للعمل في الحركة النقابية، حيث مالت عامّة الأفكار نحو ذلك. هو من خيرة الشباب الساعين لخير بلادهم بشعور حيّ وفكرة صحيحة وعميقة، يؤمن بأولية الحركة الاجتماعية. ويراها منبع القوة الشعبية وسبيل الفوز في الحياة. وهو القليل الإيمان بالأفكار السلبية القائمة على مجرّد الجدل والحق المنطقي -فمجيء الحركة النقابية قد كان باعثا قويا لنشاطه- ملآنة نفسه ببؤس البائسين وأنين المظلومين، فهو كئيب بكآبتهم ومتألّم بآلامهم، أعطى كلّ وقته للعمل في الحركة النقابية، ولم يكن له عمل غيرها، وكان في ذلك ساعيا مجدّا ونشيطا، يحضر الاجتماعات العمومية والطائفية للعمّال، ويسافر لتفقّد النقابات التي أسّست إذاك في الخط الشمالي، وإعطاء التعليمات والإرشادات العمومية مباشرة، ومع ذلك لم يقف عند حدّ الرقابة التي عيّنت له، فقد كوّن من شخصه عاملا مباشرا في الحركة، واختصّ في إدارة الجامعة بعمل الترجمة للصحافة الفرنسية

في كلّ ما يهم الجامعة وتتبّع منشوراتها يوميا من أجل ذلك. أمّا معارفه المدرسية فهو محصّل في العلوم الاسلامية العربية على شهادة "التطويع"، وقد شارك في التعليم الثانوي بالمدرسة العلوية سنتين كاملتين، واشتغل على الأخصّ بدرس اللغة الفرنسية والأدب الفرنسي، بما حقّق له جانبا معتبرا من ذلك، وهو الآن مستمرّ في تحصيله بهذا الصدد، فكان في مجموع أعماله مثالا واضحا للإخلاص والتضحية ونضج الرأى وزكاء النفس.

محمد الخياري :

هوالعضو الثاني للمراقبة باللجنة التنفيذية، وقد انتخب كاتبا عاما لنقابة رصيف العاصمة عوضا عن السيد البشير بودمغة المستقيل، ومنها كان اختياره عضوا بالجامعة. كهل في وسط العمر، صادق العزم، طيّب السريرة، مخلص للفكرة النقابية، لا يخشى شيئا في تأييدها. قد صبغته حوادث الاعتصابات المارّة روحا جديدة تؤمن بالمستقبل وتعمل للحياة، يحبّ الاجتماعات كثيرا وينسى كلّ شيء من أجلها، يدرك موضوع حديثه جيّدا، ويفهم بدقّة ما يقال له، يحبّ الآراء المنشّطة والحاثّة على العمل، ويكره الأفكار المعطّلة، يشتغل عاملا بالرصيف، ولكنّه لا يبخل بوقت فراغه في أي ساعة من الليل والنهار ومهما كان تعبا من شغله، وعند اللزوم يترك عمله اليوم واليومين وحتى الأسبوع لعمل بالجامعة يستدعيه، وقد سافر مرّات لتفقّد النقابات المؤسسة، ورافق محمد علي في رحلته إلى منجم المتلّوي للمرة الأولى، فكان مثالا للعزم والصدق.

الطاهر عجم :

هو العضو الثالث للمراقبة باللجنة التنفيذية، وقد انتخب كاتبا عاما لنقابة عملة "الترامواي" ومنها انتخب عضوا بالجامعة، شاب في عنفوان الشباب كأفكاره المحمّسة، ذو بصيرة بمسائل العملة، شاهد اعتصابات كثيرة وسمع خطباء كثيرين في الاتحادية الفرنسية، إذا كان منخرطا فيها، قويّ الإيمان بالمستقبل يرى في ضعف اليوم قوة الغد، لا شيء يدفعه لليأس مهما كان قاسيا وعظيما. كان ابتهاجه شديدا وخارقا بتأسيس جامعة العمّال، وقد رأى أنّها الحل الوحيد لمشكلة العمّال في تونس، أمّا معارفه المدرسية فهي ابتدائية، يحسن الفرنسية قراءة وكتابة، يشتغل يومه بأرتال "الترامواي"، ولكنّه لا يدّخر لنفسه راحة بعد ذلك إلاّ استعملها في خدمة شؤون الجامعة وحضور الاجتماعات، لا يتخلّف عن موعد ضربه، يحبّ البحث والمناقشة، لا يملّ التكليف بالعمل مهما كان شاقّا، فهو رجل الحزم والصدق.

محمد الدخلاوي :

هو العضو الرابع للمراقبة في اللجنة التنفيذية، والكاتب العام لنقابة حمام الأنف بفرن الجير والسيمان لشركة "شويش-بيزو" ومنها اختير للعضوية بالجامعة. وفي أوّل ما عرفناه كانت لا تظهر عليه سيماء التفكير العمومي، لكنّه باجتماعاتنا المتكرّرة، ووثوقه بصحّة العمل النقابي الذي نباشره، ولزومه، استطاع أن يظهر لنا بالتدرّج إحساساته

الدفينة التي أقبرها اليأس من النجاح، وأخذ يشاطر في الحديث ما دل على معلومات له حسنة بصفة عامة، وله معارف مدرسية ابتدائية، يحسن الفرنسية كتابة وقراءة، وقد زاد ايمانه ونشاطه في العمل اجتماعه بالمؤسّسين في تونس، وحضور اجتماعاتهم، وسماع المناقشات في المسائل المعروضة للنظر، بما برهن على نموّ قوي في شعوره وأفكاره، فأصبح بعد حياة الركود القاتل مثالا للعزيمة الثابتة، والحركة النشيطة، والتضحية الخالصة.

تحرير القانون الأساسي

النّظم والتراتيب التي توضع للإجراء والتنفيذ، إنّما تكون بقدر الغايات المرسومة من أجلها. فواجب أن تكون وافية بما يحقّق تلك الغايات، وبالتأمّل من فصول القانون الأساسي يتّضح المعنى. وهاك نصه :

الغرض

الفصل 1: الغرض من جامعة عموم العملة التونسية أن تجمع الأجراء جميعهم في دائرة اقتصادية بصرف النظر عن جنسياتهم وأديانهم للدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية وتنظيمها بجميع الطرق الممكنة، وهي تدار طبقا لهذا القانون.

التكوين

الفصل 1: تتكونّ الجامعة :

أ) من النقابات المجتمعة من جهة في الاتّحادات المحلية،

ب) في اتّحاد نقابات الولايات،

ت) في اتّحاد نقابات الجهات،

ث) في وحدات الصناعات من جهة اخرى،

الفصل 3 : لا يمكن لنقابة أن تنخرط في جامعة عموم العملة التونسية من دون أن تنخرط في وحدة الصناعة والاتحاد المحلي واتّحاد الولاية إن وجدت. وكلّ ثلاث نقابات فأكثر في صناعة واحدة يجب عليها تكوين وحدة صناعية تنخرط فيها.

الإدارة

الفصل 4 : تدير الجامعة لجنة الجامعة الملّية واللجنة التنفيذية.

الفصل 5 : تنتخب اللجنة التنفيذية التي يعيّن عدد أعضائها المؤتمر من النقابيين التابعين لتونس وأحوازها، ويقع ترشيحهم أو المصادقة عليه من طرف نقاباتهم في مؤتمر سنوي يتركّب من نوّاب النقابات المنخرطة في الجامعة مباشرة أو بواسطة، وهي تعيّن من أعضائها لجنة للدماية ولجنة فنية ومكتبا.

ويجب على نقابات تونس واحوازها أن تقدم للجامعة قائمة في مرشّحيها المأخوذين من بينها أو خارجها قبل اجتماع المؤتمر بشهر على الأقل، وهذه القائمة ترسل حالا لجميع النقابات بواسطة المكتب. وكلّ ترشيح يجب أن توافق عليه النقابة التي يتبعها المرشّح إذا وقع الترشيح من نقابة أخرى.

الفصل6 : في لجنة الدماية : تتركّب لجنة الدماية من منتخبين يعيّن عددهم المؤتمر، ووظيفتهم الاعتناء ببثّ الفكرة

النقابية بين عمّال المملكة طبقا لتقارير اللجنة التنفيذية، وعليها دراسة حركات الاعتصاب في العالم، وتجتهد في إفهام العمّال فائدة التعاضد الأممي.

الفصل 7: في اللجنة الفنية : تتركّب اللجنة الفنية من منتخبين يعيّن عددهم المؤتمر ووظيفتهم جمع الأعمال الفنية التي تقوم بها وحدات الصناعات، وأن تقوم -بإعانتها وإعانة جميع الأشخاص المتعلّقين بالحركة النقابية -بدراسة عامة لجميع ما من شأنه أن يعين النقابات على تحقيق الغرض منها، وعليها أن تقوم بإدارة المؤسسّات التي تنشئها الجامعة لمصلحة العملة، كما تقوم بإدارة وتحرير النشرية الدورية التي تصدرها الجامعة.

الفصل 8 : في المكتب : يتركّب المكتب من كاتب عام، ووظيفته السهر على اتّجاه جهود مختلف أقلام مصالح الجامعة لغايتها، والإشراف على تلك الأقلام. ومن كاتب معاون، ووظيفته نيابة الكاتب العام، وعليه تحقيق الصلّة مع اتّحادات الولايات، واتّحادات الجهات، وجمع جهودها للحركة الاقتصادية والاجتماعية. ومن أمين مال، وأمين مال معاون.

الفصل 9 : تتكّون لجنة الجامعة الملّية من نوّاب اتّحادات الولايات ووحدات الصناعات (نائب عن كلّ اتحّاد ونائب عن كل وحدة). وتجتمع هذه اللجنة كلّ أربعة أشهر، وقد تجتمع فوق العادة في الظروف الاستثنائية، ويصير اجتماعها وجوبيا إذا طلبه غالب الاتّحادات والوحدات أو لجنة المراقبة.

ويشمل نظر هذه اللجنة الحالة الإدارية والمالية والأدبية للجامعة.

الفصل 10: في روح الوظائف النقابية : لا يسوغ لأحد أن يستعمل عنوانه كمنخرط في الجامعة أو مستخدم فيها في ترشّح انتخابي أيّا كان، كما لا يسوغ لمستخدمي الجامعة وأعضاء اللجنة التنفيذية بذاته إبعادهم عن مراكزهم بالجامعة.

الفصل 11: في المرتّبات ومصاريف البعثات : مرتّبات أعضاء المكتب والموظّفين تعيّنها لجنة الجامعة الملية، وللمكتب أن يرسل مبعوثين من طرفه لأجل الحوادث السريعة وعند الاضطرار، ومصاريف المبعوثين تتحمّلها الجامعة، وأسباب البعثات تسجّل في دفتر خاص، وتضمّن المصاريف في تقرير لجنة المراقبة.

الفصل 12: في لجنة الخلافات : تتكوّن لجنة الخلافات من أعضاء تختارهم اللجنة التنفيذية من بينها لدرس الخلافات الناشئة بين المؤسّسات التابعة للجامعة، ويعرض سجلّ هذا البحث على اللجنة التنفيذية لحلّ المشكل، وللمؤسّسة المحكوم عليها أن تراجع لجنة الجامعة الملّية في ذلك، وبالآخرة لها أن تراجع المؤتمر الذي يفصل المشكل بصورة نهائية.

الفصل 13: في لجنة المراقبة : تتركّب لجنة المراقبة من أعضاء ينتخبهم ويعيّن عددهم المؤتمر، ووظيفتهم السهر على حسن الإدارة المالية لمختلف أقلام مصالح الجامعة، ومراقبة تنفيذ مقرّرات المؤتمر، واحترام القانون الأساسي، وعليها أن تعاين المال الموجود عينا بالصندوق مع الوصولات والاحتساب في كل شهر، وتحرّر تقريرا في أعمالها يعرض على لجنة الجامعة الملّية ويوجّه لجميع النقابات قبل انعقاد المؤتمر بشهرين على الأقل.

الفصل 14: في دخل الجامعة : يتكوّن دخل الجامعة من

حاصل بيع بطاقة وتانبر، فتعطي الجامعة البطاقات للنقابات بواسطة وحدات الصناعات، وتعطي التنابر بواسطة اتّحاد الولايات للنقابات بنسبة الاشتراكات المدفوعة لواحدات الصناعات تتسلم مقابلها وصولات، ويعيّن المؤتمر سعر البطاقة والتانبر، ويمكن للنقابات الزيادة في سعر التانبر لفائدتها.

الفصل 15: يقرّر في ميزان الجامعة ما يلزم لتحقيق سير التنقلات المدبّرة بنظام خاص.

الفصل 16: في اتّحاد الولايات : وظيفته أن ينشئ العلاقة اللاّزمة بين النقابات لمختلف الصناعات الموجودة في تراب ولاية واحدة.

الفصل 17 : يمكن لاتّحادات الولايات أن تنشئ مهما أمكنها مؤسّسات عامة بين ولايات كثيرة غرضها التعاون على الدعاية ، وهذه المؤسّسات هي اتّحادات الجهات. ويمكنها أيضا أن تنشئ اتّحادات محلية يجب على النقابات أن تنخرط فيها.

الفصل 18 : يتكوّن دخل اتّحادات الولايات من متحصّل بيع تنابر الجامعة للنقابات.

الفصل 19 : في الوحدات : يجب عليها زيادة على الوظيف الفنيّ الذي تقوم به والذي هو من الأهمية بمكان، أن تؤسّس علاقات بين نقابات المملكة المنخرطة فيها.

الفصل 20 : يتكوّن دخل الوحدات من المبلغ الذي تأخذه النقابات من كلّ اشتراك لفائدة الوحدات في كلّ شهر حيث تطرحه النقابة مما تدفعه لاتّحاد الولاية. ويعيّن المؤتمر قدر ذلك

المبلغ. وكلّما تدفع النقابة للوحدة شيئا من المال يجب على هذه أن تسلّم للنقابة وصلا من مثال خاص على قطعتين بيّن فيه بالتدقيق عدد الاشتراكات الخالصة، فتحتفظ النقابة بإحداهما، وتسلّم الثانية لاتّحاد الولاية الذي يعطي عوضها ومقابل دفع المال عددا من التنابر يساوي عدد الاشتراكات الخالصة طبق ما هو مبيّن بالوصل.

رمز العمل

فكّر أعضاء الجامعة أن يضعوا على بطاقة الانخراط في النقابات رمزا تصويريا يشير إلى تبدل نفسية العمّال، وتجدّد الروح فيهم. فقد كانوا إمّا عاطلين عن العمل يطوفون الشوارع ثم ينامون ليلا على حافاتها فيعمل البؤس في قواهم حتى يبدّدها، أو عاملين بثمن هو الحقارة والغبن مع الدخول في أخطار الشغل وآفاته دون ضمان لهم أو لعائلاتهم، تاركين أمرهم للأقدار الجارية، والأقدار لا تعرف أن ترحم من يهمل شؤون نفسه لينتظر منها النجدة، فالعامل التونسي اليوم، قد صار يشعر بالتجديد في كلّ شيء، فقد تأكّدت في نفسه رغبته في الحياة لا مغبونا محقّرا، بل كرجل شريف ينال حظّه من العيش بقدر ما يبذل له من جهود.

هذه الروح الجديدة هي التي رسمت على ظاهر البطاقة في صورة عامل ذي برنس، قطع بساعديه القويين قيد يديه، ذلك القيد الذي أخمد فيه أنفاس الحياة والحركة، وهو يصيح من أعماق قلبه فاتحا فاه بذلك يقول :"الحرية بالاتحاد" والشمس في أول

شروقها عند الصباح ترسل عليه نورها الفيّاض، وتبعث بأشعتّها النارية أسلاكا إلى قلبه تفيض منها ارتعاشات الحياة، فتبذر فيه بذور حرية المستقبل، وقد شمّر عن ساعديه ليباشر العمل مبتهجا نشيطا، وأمامه حزمة من سنابل القمح، وشاقور للقصم والحفر، إزاءه منجل صغير للحصاد، ثم محراث متين وقاطع، ثم قادوم للطرق، ولفّة من خيط "السباولو" تشير في جملتها إلى العمل الزراعي والصناعي على نحو ما ترى في الصورة.

الدعاية بجهات المملكة

كان الأعضاء يشتغلون بوضع القانون الأساسي للجامعة زيادة عن تهيئة الأعمال في نقابات العاصمة، فرأى شقّ منهم أنّ زمن الدعوة بجهات المملكة لم يحن بعد، وأنّ الجهود الحاضرة لا تكفي إذا اتّسع نطاق العمل، ونخشى أن يضيع نشاطنا في دائرة أوسع منه، غير أنّه قد أمكن لمحمد علي مع من وافقه ان يتغلبوا علي هذه الأفكار في وقت يعلو فيه النداء من جهات المملكة بوجوب وضع قاعدة التضامن الاجتماعي، وتتوالى الرسائل في ذلك، وفعلا ترجّح أن يسافر محمد علي إلى صفاقس، ليقف هناك بنفسه على الحالة، فتلقّاه فيها جمع من العمّال بالهتاف والترحيب، وقد وقعت اجتماعات متوالية أبان فيها نقيب الجامعة للشغّالين الأغراض العامة للعمل النقابي، وأعطاهم صورة عن النظام التأسيسي الذي سيكون رباطا اجتماعيا متينا، وأفاض في وصف البؤس والغبن الذي يقاسيه عمّال أبناء الوطن، وقايس بين هذه الحالة التعسة وحالة العمّال في أروبا وكيف نظّموا جمعيات الدفاع، وما نالهم على يدها من النجاح.

إنّ هذه الاجتماعات كانت في مساكن خاصة إذا لم يتيسّر إذ ذاك إيجاد محل في صفاقس لعقدها. وقد عقد عملة شركة (صفاقس-قفصة) اجتماعا لتأسيس نقابتهم يوم 17 نوفمبر 1924 فانتخبوا هيئة النقابة. وبالاجماع وقع الانخراط في جامعة عموم العملة التونسية، وانفض الاجتماع، ثم نشرت هيأة النقابة

بيانا في ذلك، وزّع على العموم في شوارع المدينة باللسان العربي والإفرنجي. والأعضاء هم السادة : البشير الرقيق كاتب عام، وسعيد قيراط كاهية، وعلى اللوز أمين مال، والعربي بن احمد، والمختار بن حميدة، مراقبان، وإبراهيم الفقيه واحمد الفقيه.

وأيضا فإنّ عملة رصيف صفاقس لم يكن نصيبهم من هذه الحركة أقلّ حظا، فقد حضروا اجتماعات الدعاية التي عقدها النقيب، ثم اجتمعوا لتأسيس نقابتهم في عين الوقت، فانتخبوا لها كاتبا عاما هو السيد محمد قطاط وأعضاءهم الرفقاء : حسن بسباس، وحمودة الجمل، ومحمد بن عبد اللّه.

وقد دامت رحلة محمد علي إلى صفاقس خمسة أيام، لقي فيها شبانا من العمّال آخذين بمبادئ العلوم، محبيّن للحياة والعمل، وقد أعطوه إرشادات مهمّة فيما يخصّ عملة قفصة والمتلوي، لوجود صلات لهم بتلك الجهات، ثم قفل راجعا إلى العاصمة مبتهجا مسرورا، وقد زاد وثوقه بالمستقبل النقابي في تونس، فجاء إلى رفاقه يحمل البشرى في وجهه الناطق بها قبل أن يتكلّم، ودوّنت هذه الرحلة في دفتر الرحلات.

إلى قفصة والمتلوي

اجتمع أعضاء الجامعة لخصوص السفر إلى قفصة والمتلوى، وأجيب النقيب محمد علي إلى طلبه الذي عزم عليه، وقد اتّفقوا

أن يذهب معه الرفيق محمد الخياري عضو الجامعة، فسافرا لذلك في منتصف ديسمبر، وإذا وصلا إلى صفاقس تلقّاهما جمع من العمّال بها، مرحبّين بهما، ومستبشرين بهذه الروح والحياة الجديدة التي أصبحت منتشرة على وجوههم، وأعلموهما أنّ جمعا من العمّال ينتظرهما بمحطة قطار قفصة لاستقبالهما، وفعلا كان ذلك عند وصولهما إليها. وقد كان الاجتماع بقفصة لحثّ عمّال شركة (صفاقس-قفصة) على اتّحادهم جميعا. وقد تأسّست هيئة من العمّال بقفصة لبثّ الدعوة بين رفقائهم حتي يتوفّر العدد اللازم من كلّ شغل لتأسيس النقابات، ثم ركب النقيب ورفيقه القطار إلى المتلوى دون أن يعلم بهما من أهله أحد. فوصلا إليه مساء. ولم يمكن إذ ذاك الوصول إلى معرفة الأشخاص المعتمدين، إذ أنّ معرفتهم كانت بالمراسلة ولم يدلّ عليهم أحد في ذلك المساء. فجلس الرفيقان في مقهى هناك، وقد كانت عيون من حولهما من الناس تنظر اليهما كغريبين عن المكان، وقد لحظا ذلك حتى في أعين الحرّاس من أعوان البوليس. فارتأى محمد علي أن يذهب في صباح الغد الى كوميسار البوليس بالبلد ليطلعه على حقيقة العمل النقابي الذي جاء من أجله، خشية أن يسبق إليه بعض الجهلة باختلاقات كاذبة تضع سوء التفاهم بين الجانبين. وفعلا تلقّاه الكوميسار صباحا بمكتبه وتفاوضا مليا في هذا الشأن. فأعلمه الكوميسار أنّه لا علم له به في هذا المكان، وشكره على حسن اهتمامه بإعلام الكوميسارية بقدومه بعد أن تفاوضا في المسألة النقابية، وفي الاتحادية التي يرأسها م.دوريل بتونس ووجه الانفصال عنها. وإذ جاء محمد علي خارجا، سأل الكوميسار

عن محل مهندس المنجم لأنّه يودّ أن لا يباشر عمله حتى يتفاهم هنا مع من يهمهم الأمر خشية أن يقع سوء فهم غير مقصود. فأشار له إلى الجهة التي يقيم فيها المهندس في قصر فخم يحيط به بستانه المزهر الجميل.

اقتبل السيد المهندس نقيب الجامعة إذ زاره بكل لطف وبشاشة، وجلس إليه يحادثه بعد الاستعلام عن شخصيته، ومعرفة الغرض الذي جاء من أجله، وقد أفاض في وصف الأعمال التي قامت بها شركة المنجم لفائدة عمّاله فقال :"إنّ عمّال المنجم يبلغ عددهم نحوالعشرين ألفا أغلبهم من الأهالي اللاّجئين إلى هنا من طرابلس الغرب، ومن قبائل الجزائر، وجنوب تونس، وجهات مختلفة بقصد العمل بالمنجم، فبنت لهم الشركة ولعائلاتهم مساكن للاستقرار وهي التي تراها منتشرة في هذه الأحياء، وأمدّتهم بإسعافها في أول الأمر عند ما جاءوا في حالة مسغبة رجاء الخلاص من عملهم فيما بعد، وأسّست لهم مستودع التموين للإيفاء بحاجات معاشهم بالثمن الرخيص وبالتأجيل الى قبض الأجور عند كلّ نصف شهر، ولكنّي مع ذلك أراني مضطرّا إلى أن أصارحكم بالحقيقة، فإنّ الأهالي دائما ميّالون للراحة وترك العمل إذا وفّروا منه بعض دراهم. ولا يرغبون في الرجوع إليه إلاّ متى أنفقوا كلّ ما وفّروه في السكر والمقامرة بينهم، وكم تنشأ لهم عن ذلك حوادث أسيفة".

وقد أجابه النقيب عن ذلك بقوله :"إنّى أشكركم جدّا على هذا التمهيد الذي بدأت أعرف به من شؤون هؤلاء العمّال ما يهمنّي، وإنّي متأثّر من العطف الذي لقيه هؤلاء اللاجئون من الشركة للمصلحة المزدوجة بينهما، وأراني لا أتمالك عن الاعتراف لكم أنّ هذه الوسائل التي اتّخذتها الشركة هي مبدئيا عمل إنساني في وقت الحاجة إليه، ولكن مهما يكن اعتبارنا لها فما هي إلاّ وسائل مادية لإقرارهم لا تمسّ الروح التي نتألّم جميعا من سقوطها، فلا عجب أن كانت أعمال الشركة معهم لم تؤثّر في كسلهم وميلهم لقتل الفراغ في بؤر الفساد، على أنّي أرى أنّ مسؤوليتهم في ذلك قليلة بالنسبة للمجتمع الذي أهملهم، وجعلهم يتعرّضون لقساوة الحياة المرّة التي يتجرّعونها متجدّدة بتجدّد اليوم والليلة، فهم من أجل ذلك يتوهمون عزاءهم في تخدير أعصابهم والاشتغال بما يلهي عن العمل المنتج الذي يزعجهم بمشاقّه دون أن يؤمّلوا فيه نتائج لهم حسنة وباعثة للنشاط، وليس يظهر لبعث حبّ الحياة في نفوسهم، وبثّ النشاط المادي والأدبي فيهم فينتجوا إنتاجا أوفر ليربحوا كثيرا سوى نشر الفكرة النقابية، فهي وحدها التي تفتح قلوبهم لحبّ الحياة، وتجعلهم يكدّون كثيرا من أجلها دون ملل، وهذا ما يوفّر الفائدة للجانبين، وينفي القلق الحاصل من ميلهم للبطالة. على أنّي يا سيدي المهندس أستنشق من ذكركم لهاوي الفساد التي انغمس فيها هؤلاء العمّال رائحة طيبة تصدر من نفس كريمة : هي الإشفاق والترحّم لهؤلاء المساكين الذين أكلتهم نيران الشهوات المسمومة وطمست ظلمة الجهل قلوبهم فلم تعد تبصر النور، ومن هنا كان رجائي عظيما ان

تكونوا عضدا لنا في رفع هذه الضحايا البريئة من وهدتها، والسير بها في حركة اجتماعية تهذيبية ينتج من ورائها نفع مشترك، وإنّي واثق يا سيدي المهندس أنّ إنسانيتكم لا تأبى عليكم ذلك...".

ثم طال الحديث عن البؤس الاجتماعي في البلاد التونسية، ومسألة التمدين التي تعهّد بها الفرنسيون، ووجوب التعاون على علاج الحالة الذي أصبح اليوم ضروريا أكثر من كلّ وقت، وقد أظهر السيد المهندس تقديره لموضوع الحديث وإعجابه بالمحادث، وفي ملامحه من ذلك أثر ظاهر، لكنّه يستبعد جدا أن يفهم هؤلاء الناس واجبهم الاجتماعي أو يستمعوا لمثل هذا الحديث البعيد عن أذهانهم الضيّقة. ثم خرج الإثنان يتماشيان إلى جهات العمل بالمنجم، وشهد النقيب عدّة أشغال هناك ووقف على عدد من العمّال يسألهم عن عملهم وعن أجورهم وقد كثر الالتفات إليه من جمهورهم، وهم يقدرّون قربه من المهندس.

في مساء هذا اليوم أمكن له أن يتعرّف ببعض أفراد من العملة، وقد ضربوا موعدا للقائه غدا في جمهور من عمّال المنجم. ومن الغد قدم النقيب مع رفيقه إلى ميدان فسيح تجمهر فيه كثير من العمّال، فأخذ يبيّن لهم حالة العملة المسلمين خاصة وما فيها من البؤس الفاحش على غيرها، ومحمد علي إذا ذكر البؤس فهو أغوص سابح في بحاره، وأقوى مصوّر يريك الحقيقة الرائعة الأليمة ليثيرك منها إلى طلب الخلاص، وقد تخلّص من ذلك إلى

بيان مشروع النقابات وحقيقة موضوعها والفوائد الناتجة عنها، وقد ضرب لهم المثل واضحا بنجاح هذه الحركة في أروبا وإدرارها الخير على أهلها، وهي أمر مشروع، وحق لا يغلب. ثم أخذ يبيّن لهم نظام مكتب النقابة وكيفية الانخراط فيها والمعاليم التي تدفع شهريا لصندوقها للقيام بأعمالها الاجتماعية، وقد بيّن لهم ذلك أيضا الرفيق محمد الخياري وأعطاهم صورة من نظام مكتب نقابة رصيف العاصمة التي يمثّلها، والأعمال التي بدأ المنخرطون ينتفعون بنتائجها، وأخيرا حقّق لهم النقيب أنّه في استطاعتهم بمرور الوقت المناسب أن يوفّروا من صناديقهم أموالا وافرة يمكنهم استعمالها في شركة تبيع لهم كلّ المواد التي يحتاجونها بأثمان مناسبة لهم وأرباحها عائدة إليهم فينالون حاجاتهم بمال لا يخرج من أيديهم بدل أن يستأثر التّجار الشرهون بهم فيستثمروا بؤسهم بلا حد، ثم تمّ الاجتماع، وافترق الجميع للتشاور بينهم في انجاز هذا العمل الذي لم يطرق أسماعهم من قبل، وما عرفوا الداعي له إلاّ في تلك اللحظة، على أمل الاجتماع في الغد لأجل ذلك.

جاء الغد وقدم النقيب إلى ميدان الاجتماع فلم يسمع إلا ضجيجا هائلا ولم ير إلا وجوها نافرة ومكفهرّة تلعن وتشتم، وصاح كثيرون : أنّنا لا نريد شيئا، ولا مفاهمة لنا معك والأحسن أن تبتعد عنا، وبعضهم يتكلّمون بلغة القبائل البربرية، فما وسع النقيب ورفيقه إذ ذاك إلاّ أن يبارحا المكان ليتأمّلا من بعد في أسباب هذه الحالة الفجئية التي لم تكن منتظرة، وانحاز إليهما

بعض أفراد من العملة الواقفين، وأخذوا بابتعادهم عن المكان يذكرون للنقيب ورفيقه سبب هذا النفور فقالوا : " إنّ عمّال المنجم مدينون للتجّار الذين يبيعونهم ما يحتاجون ويعاملونهم بتوسعة، فهم يتأثّرون بهم ويستشيرونهم، وقد رأى هؤلاء التجّار أن ينصحوا لهم بالابتعاد عنكم، وقد روّجوا فيهم (أنّ الذين أتوكم بهذه الأفكار إنّما يقصدون سلب أموالكم وضبط أسمائكم فردا فردا ليرفعوها إلى الحكومة حتى يعرف من فرّ منكم من الجندية ومن عليه طلب في شيء ومن هو أجنبي كي يرجع به إلى بلاده) وهذا هو السبب في امتعاضهم وتوعّد كثير منهم بالشرّ إن حاولتم الاستمرار على دعوتهم".

وإذ سمع ذلك محمد علي استشاط غيضا من هذه الفرية السافلة وعلم انطلاء الحيلة عليهم فرجع هو ورفيقه مسرعا إليهم، ونادى في وسطهم قائلا ما ضبطه :

" يا إخواني اسمحوا لي للمرّة الأخيرة أن أكلمّكم ولكم بعد ذلك أن تقبلوا أو ترفضوا، أريد أن أسألكم هل أنتم مسلمون؟

فأجابوه : نعم.

وهل تصدّقون بآيات القرآن إذا تليت عليكم؟

فقالوا : من دون شك.

إذن فاستمعوا إليّ، قال اللّه تعالى :"كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر... الآية" معناها أنّ

اللّه تعالى قد جعل هذه الأمة الإسلامية أحسن الأمم التي ظهرت في العالم بما تحلّت به من الصفات المجيدة إذ هي تقوم بواجب الإرشاد والتعليم في الناس بأمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر، ولقد استطاع المسلمون الأوّلون أن يكونوا حقيقة خير الناس وساستهم كما قال القرآن عنهم، وناهيكم أنّهم هم الوارثون الأوحدون في وقتهم لمدنيات العالم القديمة، والمجدّدون لها، النافخون فيها روح الحياة والنمو، فسجّلوا بذلك لهم فخرا خالدا في التاريخ، ولكن هل يظنّ أحد أنّنا نحن أبناء أولئك الأمجاد قد ورثنا عنهم ذلك الفخر الخالد؟ كلاّ، كلاّ فنحن اليوم أبناء المذلّة والفاقة والجهل الفتّاك، يصهرنا الجوع بحرارته، ويذيبنا البرد بلذعاته، ويغلّ رقابنا الجهل، ويقيّد أيدينا عن العمل لأنفسنا فنرتمي على أعتاب المستثمرين، وهم يدركون منا عجزنا وجهلنا بطرق الحياة فيستثمرون ذلك لهم، وهكذا نقضي نحن وأهلونا وأبناؤنا الصغار حياة مرّة وأليمة لا ذرّة فيها من الرحمة، وليس لنا فيها غير التوجّعات والتأوّهات والحمل على الأقدار التي شاءت، ويجب الإذعان لمشيئتها القاسية، ومع ذلك فإنّنا أمام هذه الحالة المبيدة لعنصرنا قد هيّأنا لها من أخلاقنا ما يزيدها علينا طغيانا، فبعد الألفة والمحبّة والاتّحاد الذي ثبت به الأجداد حتى في الحروب الهائلة أمام الأشلاء الممزّقة، والدماء المتدفقّة، والرؤوس النازلة عن أجسادها، بعد كلّ ذلك أصبحنا مفكّكي الروابط، لا صلة لواحد منا بأخيه، بل بالعكس انقلبنا إلى شياطين أرسلت للفتك ببعضها، فلا ترى غير الخداع والوشايات السافلة، والتضليل عن الحق.

اعتبروا أيها الإخوان بأنفسكم وقولوا لي : ماهي حياتكم التي تقضونها في هذا المنجم تحت أخطار السقوط والموت حرقا بالمواد الملتهبة، أو ردما تحت الأدماس، ثم ماهي حياة السالم منكم بالروح غير معاش أبتر، وأجر أقصر، وهو يقوم بنفقة عائلة يتسغرق الدين ذمّته من أجلها، ولا يكفيها، فيقضي أيامه رقيقا لدائنيه ضعيف النفس خائر القوّة ذاهلا عن وجوده آيسا من نفسه، لا يبالي إن وقع في الشر أو وقع الشر فيه، يتسلّى باللهو الخاسر، يدفع دراهمه ثمنا لشرب السموم، ويرمي بها في بؤرة الميسر لتمضية الوقت، ويتعزّى حتى بارتكاب الآثام والجنايات.

قبل يومين كنت مع السيد المهندس، فذكر لي أنّكم كسالى، تفضّلون خسارة ما عندكم في البطالة على العمل الذي تربحون منه جديدا تضيفونه إلى ما عندكم، ها أنّى أراكم أمامي الآن في يوم راحتكم، فلا أرى غير وجوه منقبضة من البؤس، وأطمار مرقّعة على الأجساد التي صيّرها غبار المنجم خلقا آخر، وأنتم ترون بأعينكم الأروبيين الذين يشتغلون بجواركم كيف يستقبلون أيام راحاتهم كالأعياد، فتشاهدون في غيركم الحياة التي لا أمل لكم فيها، وما هي إلاّ ضرورة لازمة لكم لو عرفتم الطريق إليها.

حقا إنّكم معذورون في جهل الطريق ويا للأسف، ولكنّي آسف أكثر من ذلك ويستوعبني الألم من كل جهة، فأستغرق في الدهش والحيرة حينما أراكم تأبون معرفة الطريق، وترفضون

بشدة من يدلّكم عليه.

لقد أدخلوا في أذهانكم أنّي أقصد أخذ أموالكم وأخذ أسمائكم للجندية فراج ذلك عليكم، ولكن أيّ مال عندكم حتى يسافر الإنسان من بلد لآخر ليأخذه، وهل طالب المال يجده عندكم؟ ثم إنّكم جميعا تشكون قلة الأجور والاحتياج الناتج لكم من ذلك، فرأيت أن علاجكم يكون بتأسيس نقابة لكم تختارون أعضاءها من بينكم، ويكون كلّ شأنكم بأيديكم، وواجبنا أن نتعهّدكم بالنصيحة والإرشاد لما يخصّكم، لتفهموا جلّيا معنى اشتراككم مع سائر نقابات الوطن، فتبذلوا جميعا جهودا متّحدة تعود نتائجها لكم جميعا، فهل في هذا ما يخيفكم؟ ثم هل تظنّون أنّكم تشتغلون هنا دون أن توضع أسماؤكم في سجلّ الشغل؟ فما احتياجي لأخذها من أفواهكم لو جئت لهذا العمل؟؟؟

جاء الوقت لتفهموا حقيقة واجبكم نحو الحياة لتفتح لكم الحياة ذراعيها، ولكي تفهموا ذلك، يلزمكم أن تحفظوا عقولكم أن يدس فيها المفسدون الآثمون الإفك والزور طمعا في استغلا لكم بلا رحمة.

ما كنت أظن أنّ كلماتي الأولى في الاجتماع الأول الصادرة من أعماق قلبي تزن عندكم وزن الإفك والزور الذي تقوّله أعداؤكم عنّي، وهم يرومون به كيدكم وأخفاقي فيما أحاول من أجلكم، وعلى كلّ حال لا أريد أن أضطرّكم جبرا للاعتقاد بما أقول،

ولأؤكّد لكم ذلك فها إنّي أبارح المكان عائدا من حيث أتيت، وبعد ذلك يمكنكم أن تفكّروا في الأمر لتفهموا الحقيقة التي جئتكم بها، ها أنا ذاهب، السلام عليكم".

إلى هنا انتهى كلام النقيب وهو يضع رجله للخروج من الاجتماع، لكنّه لم يتمكّن من ذلك فقد نفذ سهمه في القلوب، وأصاب منها رنين صوته الحامي المشاعر فحرّك أوتارها بالخجل والاعتراف بالهفوة وانطلاء الحيلة، ولقد بكى بعضهم من شدّة ما تأثّر بما سمع وبما رأى، والتفّ جمهورهم بالنقيب ورفيقه وهم في نهاية التأثّر والامتنان للنقيب الذي ما عهدوا قبله من يهتمّ بهم فيأتيهم من مكان بعيد ليقيم معهم

في مهمه مغبّرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

يعظهم بحوادث الأيام، ويعطيهم درسا واضحا في آلامهم وأسباب آلامهم، ويرشدهم لأفضل السبل الناجحة للخروج منها إلى الحياة اللائقة بالإنسان في هذا العصر الذي نمت فيه محبة الحياة.

لقد فهم النقيب استحكام التنافر بين عملة المنجم بصورة طوائف متباينة الأصل، ولقد كانت أحياؤهم التي بنتها الشركة طبق هذه الروح متباعدة، فواحد من حيّ لا يدخل حيّا آخر خصوصا في الليّل. ومن يفعل ذلك عدّ عدوا، والقتل عندهم أبسط فعلة ترتكب منهم ضدّ بعضهم. ولقد يقتل القاتل وتنسخ آثار الجريمة ثم لا يعلم بذلك غير المتّفقين عليها، وكم تنشأ من أجل النساء وسائر الفواحش بين الرجل وصاحبه خصومة فينضمّ قبيل

كلّ منهما لقبيله وتصبح معركة دموية هائلة تنعزل فيها الرؤوس عن أجسادها، وتسقط الجثث مخضّبة بدمائها، ولا يفصلها إلاّ الجند الذي يأتي بعد حين، وذلك ما اضطّر السلطة إلى إحداث مركز عسكري بالمتلوي بعد ان لم يكن، وهكذا ينقضي عيش هؤلاء المساكين. يطلبون الراحة فلا يجدونها إلاّ في بؤسهم وآثامهم.

لكن الاجتماع الذي شملهم، والروح التي أفاضها النقيب فيهم، جعلهم كلّ ذلك مطيعين متأثّرين، فأطنب في حديثه معهم في ترذيل هذه الروح الكافرة الوحشية التي توحي إليهم حبّ التنكيل ببعضهم، وجعل ذلك من شارات القوة والشجاعة، ومن دواعي الفخر والإعجاب بالنفس، وليس لهم من ذلك غير اقتراف الآثام التي تجعلهم في نظر الناظر إليهم قسم البشر المنقوص المرذول.

لقد استطاع النقيب أن يصحب جماعة من قبيل زواوة الجزائريين ويذهب بهم ليلا لزيارة إخوانهم الطرابلسيين في حيّهم، وأذهب عنهم كلّ المخاوف التي كانت لهم في ذلك، وإذ رأى جماعة الطرابلسيين النقيب ومعه جماعة من زواوة، أقبلوا عليهم بوجوه تتهلّل نورا ضاحكة مستبشرة يشعر باطنها بروح جديدة تحجب ما قبلها، وأنزلوهم في بيوتهم إخوانا، فقضى النقيب ليلته تلك يحدّثهم عن حالة المسلمين أمس واليوم، وما وقعنا فيه من المهانة والضعف بتنافر أرواحنا وافتراق كلمتنا، ويصوّر لهم النجاح الذي حصّل عليه عمّال أروبا، وما أحدثوا من المؤسّسات

النافعة لهم، وبيّن لهم حقيقة الصراع القائم اليوم بين العمل والمال، وما أيّد به العمل نفسه أمام رأس المال من جمع عمّال العالم في جامعة واحدة لتوحيد آرائهم، وتوطيد ما استعدّ له الإنسان من الشعور بمحبّة الإنسانية، ونبذ الأحقاد التاريخية التي تجعل من نفوس البشر مراتع للألم والشقاء، وإذ هم سائرون في هذا السبيل، فنحن أبناء الإسلام الذين يجمعنا وطن واحد لم نستطع اليوم إيجاد ألفة بيننا رغم ما ينطق به الإسلام من وجوب التآخي والتعاضد في الأعمال.

دائما كان كلّ الوقت الذي قضاه النقيب بمنجم المتلوي مع العملة مغمورا ببثّ هذه الروح، حتى عقد الألفة بينهم. وجعلهم يتزاورون، ودعّم ثقتهم بالمستقبل، وبعث في نفوسهم المغمورة بالظلام نور الأمل وروح النشاط. فبيّتوا على عقد الاجتماع العام مساء الغد بين العمّال للنظر في تأسيس نقابتهم. ولما جاء صبح الغد وهو اليوم السادس من الأيام التي أقامها النقيب بالمتلوي دعاه كوميسار البلد إليه وطلب منه أن يسافر معه إلى قفصة في الحال هو ورفيقه للمفاهمة مع المراقب المدني هناك في إجازة الاجتماع العام الذي يراد عقده للعملة، وقال: إنّه طلب منه أن يسافر معهما إلى قفصة في أوّل وقت. وبعد المداولة في هذا الأمر لم يسع النقيب ورفيقه إلاّ أن يجيبا الكوميسار فيما قال، فركب الجميع إلى قفصة. وإذا لم يكن المراقب حاضرا بإدارته، فقد ذهبوا إلى مكتب كوميسارية قفصة لتحرير مخالفة اجتماع عمومي كان عقده النقيب ورفيقه في دار أحد العملة. وبعد مناقشة كوميسار قفصة في أنّ الاجتماع كان خاصّا في محل خاصّ بقفصة، أجابه

الكوميسار : بأنّه يكتب التقرير كما يعلم ويضع فيه جواب المسؤول كما أجاب، ثمّ للمسؤول أن يدافع عن نفسه بما شاء أمام المجلس العدلي عند وصول القضية إليه، وإذ تمّ تقرير المحضر، خرج النقيب ورفيقه يصحبهما عونان من البوليس إلى دار العامل الذي أعلمه أنّه مأمور من قبل الحكومة أن يرسله مع رفيقه إلي تونس حالاً، وليس من الممكن بقاؤه بتراب قفصة. فحاول النقيب عبثا أن يقنعه بعدم وجود ما يدعو لهذا الأمر، فأجابه العامل عن ذلك بقوله :"اسمح لي أيها السيد أن أفهمك حقيقة الأمر، إنّ مناقشتك هذه يمكن أن تثمر لو كنت أنا الذي حكمت بهذا الأمر، أمّا وأنا مأمور به في أول وقت فليس لي من الأمر شيء، ويمكنك أن تراجع السلطة في تونس أو تحتج عليّ إن شئت، وبعد هذا ليس عندي ما أقول لك، ورجائي أن تمتثل للأمر، وذلك خير لي ولك".

بعد هذا ما وسع النقيب ورفيقه إلاّ السير نحو القطار يشيّعهما بعض أعوان العامل، وقد استمرّ تشييعهم للرفيقين في الرتل إلى أن جاوزوا منجم أمّ العرائس وعندها رجعوا من حيث أتوا. وقد شعر الرفيقان بعون سري يشيّعهما إلى خارج حدود قفصة.

في مثل هذا الوقت تقريبا كان الأخ المختار العياري بماطر لتفقّد نقابتها وإمدادها بالمعلومات اللاّزمة لسيرها، فاجتمع بأعضائها وبعض منتقبين فيها يحدّثهم ويسألونه فيجيبهم، وإذ

هم كذلك مجتمعون في مكتب النقابة إذ دخل عليهم كوميسار البوليس بالمكان فجأة يأمرهم بالافتراق، ولمّا لم يفعلوا التفت إلى الأخ العياري وأمره بعنف أن يصحبه إلى مكتبه، فلم يمانع في ذلك، وإذ وصلا للمكتب أمر بتفتيشه جبرا، وأصرّ الكوميسار على كتابة تقريره في عقد اجتماع عموم بدون إعلام السلطة، وإذ خرج من مكتبه، وجد شيخ المكان يبحث عنه ليدعوه إلى خليفة العامل، وإذ وصل أمام الخليفة ابتدره بقوله :"إنّ سيّدي العامل يفعل في بلاده ما يشاء، وله أن يطرد منها من يشاء، ولذا يلزم أن تبارح التراب في أول رتل، وإلاّ وضعت يدك في السلاسل"، فما وسعه إلاّ الرجوع إلى تونس في أول قطار.

إنّ هذه الحوادث التي مرّت في وقت واحد في جهتين متباعدتين من المملكة بعد أن لم يقع مثلها للحركة النقابية قد دعت إلى مزيد النظر والتأمّل، إذ بينما كانت المسألة مسألة إنهاض همم للإصلاح الاجتماعي إذا هي تنقلب مسألة صراع مع الحكومة، ومثل هذا الأمر عائق للعمل. فاجتمع أعضاء الجامعة وتداولوا المسألة من وجوهها ثمّ قرّروا عقد اجتماع عمومي يبيّن به المبعوثون للعملة جهودهم التي بذلت في رحلاتهم وموقف السلطة أمامهم والأغراض التي أسّست لها جامعة العمّال عسى أن تفهم السلطة واجبها وتدرك خطأها فتتخلّى لنا عن الطريق كما تفعل مع أعضاء الاتحادية الفرنسية، وفوق ذلك يلزم عند كلّ أمر مهمّ تشريك جمهور العملةفيه ليتدرّبوا على المناقشة وإعطاء الأفكار التي لا يستغنى عنها، وأيضا فإنّ السعي في تكثير الجهود المبذولة يسبغ على العمل صورة مجهود جماعي، وتلك حياة المشاريع.

هذه هي مقتضيات الدعوة إلى الاجتماع العام الذي قرّر في اجتماع الأعضاء، وكلّف السيد البشير الفالح بطلب قاعة الشغل للاجتماع من مفتّش الشغل العام.

جاء الوقت، وتجمهر بعض الناس في الطريق أمام قاعة الشغل وهي مغلقة إغلاقا، إذ لم تأذن إدارة المحافظة بفتحها للاجتماع، وما زالت وفود العملة تتقاطر على مكان الاجتماع حتى

اكتظّت مناهج الطريق بصورة تعطّل سير الترام والعربات، واستاء الناس كافّة من هذا المنع الذي لم يعهد ولم يظهر له سبب شرعي، فاندفعوا جميعا متظاهرين محتجّين، وكان في مقدمتهم أعضاء الجامعة وفي وسطهم النقيب محمد علي مدهوشا متأثّرا جدّا من هذه المصادمة التي توالت بلا انقطاع، وقد مرّ المتظاهرون من أمام باب البحر مع سكة الترام إلى باب السويقة، وهم من حين لآخر يهتفون : لتحي جامعة عموم العملة التونسية، لتحي النقابة، ليحي الاتّحاد، حتى وصلوا بطحاء الحلفاوين حيث تفرّقوا إثر كلمات محمد علي وبعض رفاقه في عدم اعتبار هذه المقاومة خيبة، ولزوم الثبات في العمل وتطلّب المفاهمة مع الحكومة.

فهم أعضاء الجامعة إثر هذا الحادث أنّ قاعة العملة ما دامت ملكا لحكومة لا تريد أن نجتمع فيها، فليس لنا أن نقف عند هذا الحد، بل يلزم أن نعدّ محلا للاجتماع في منزل مناسب من منازلنا، ونترك لها هذا النادي الذي لم تر لنا فيه حقا، وفعلا تقرّر الاجتماع بدار أحد العملة بزنقة ترنجة القديمة يوم الأحد الموالي 11جانفي، وقد طبع لذلك إعلام وزّع في الطرقات العامة بيّن فيه موضوع الاجتماع باللسان العربي والفرنسي.

فما آنت ساعة الاجتماع حتى توارد العملة على المكان الذي تناثر في الطرق الموصّلة له جند من البوليس، وحيث تمّ عدد المجتمعين وجاء وقت فتح الجلسة، دخل كوميسار البوليس

م.فيالاس وأعلم هيئة الاجتماع بلزوم تأخيره إلى ما بعد المفاهمة مع مدير المحافظة قائلا :"إنّه لا يمنعكم من الاجتماع متى تمّ التفاهم معه وأنا أحقّق لكم ذلك، ويظهر لي من الأحسن لكم أن لا تستمرّوا في سوء تفاهم مع الحكومة، إذ ذلك يعطّل عملكم ويشوّش عليكم، وما دمتم غير سياسيين كما تقولون، فلا رغبة لكم في الخلاف".

وبعد لحظة قصيرة تفاهم فيها الأعضاء، ظهر لهم أنّ قول الكوميسار مقبول منطقيا، وبودّنا أن لا نكون في خلاف مع الحكومة، ونحن نعمل عملا مشروعا بين الأمم، وفي بلادنا يباشره الفرنسيون بكلّ حرية، ولأجل أن لا نتّهم بقصد الخلاف مع الحكومة، يلزم أن نمتثل لتأخير الاجتماع، عسى أن نجد في اجتماعنا بمدير المحافظة ما يخفّف على الأقل من تيّار هذه المصادرات. وفعلا تداخلوا لدى المجتمعين الذين ظهر عليهم الحماس الشديد بعد منعهم من قاعة العملة، وأقنعوهم بوجوب العدول عن هذا الاجتماع الذي دعوهم إليه إلى ما بعد المفاهمة مع مدير المحافظة كما يقول م.فيّالاس الكوميسار.

في مساء اليوم بعينه، وجد النقيب محمد علي كتابا بمنزله من مدير البوليس يدعوه لمقابلته في هذا الشأن، وبما أنّه تسلّمه في وقت متأخّر لزم انتظار الغد حيث ذهب إليه بمعية الرفيقين محمود الكبادي ومحمد الغنوشي، فاقتبله المدير بمكتبه وبادره بالقول :"علمت أنّك بالمتلوي كنت تستعمل الدين، وتقرأ لهم آيات من القرآن لتهيّجهم. وهذا يدل أنّ حركتكم دينية". فأجابه النقيب

:"إنّ الأمر على خلاف ما تقول يا سيدي المدير، فحركتنا نقابية أممية لا دخل للدين فيها، ولا أنكرك -كما لا أنكر أحدا يسألني- أنّي ذكرت لهم آيات من القرآن، ولكن أصغ إلي يا حضرة المدير لترى حقيقة قصدي ووجه عذري : إنّ هؤلاء الناس الذين لقيتهم بمنجم المتلوي لا يعرفون شيئا من مبادئ الحياة، وهم منغمسون في بؤرة حيوانية، مغمورون بآلام لا أمل لهم في الخروج منها، وليس لديهم فضل سوى أنّ فيهم كثيرين يحفظون القرآن وكلّهم مسلمون، وهذا هو سبيل الوحيد هنا لفتح مسالك في أذهانهم الضيّقة يسيرون منها إلى نور الحياة، فيدركون موقفهم اليوم، وواجبهم للمستقبل، وهذه طريقة أرى أنّي مسؤول فيها لضميري أكثر من كلّ أحد، فأنا أجتهد في وصول دعوتي إلى العمّال بقدر درجاتهم وبقدر ما يمكنني، لا لأثيرهم على الناس بل لأثيرهم على أنفسهم، وأعمالنا مع الزمن تؤكّد لكم ذلك يا حضرة المدير".

فأجابه م.كمبانا على الفور :"يلزم أن تعتبروا أنّ تونس جزء لا يتجزّأ من التراب الفرنسي، فهي مقاطعة فرنسية لا فرق بينها وبين مرسيليا، لذا لا يمكن بحال أن يتسامح لكم في تأسيس جامعة عمّال فيها، وليس لكم إلاّ أن تلتحقوا باتّحاد النقابات الموجود من قبل".

فأجاب النقيب :"إنّما جئنا هنا لنتفاهم في مسألة الاجتماع بقاعة العملة، وهذا ما فهمناه من م.فيالاس الكوميسار الذي جاءنا لاجتماع حومة ترنجة ووعدنا به بالنيابة عنكم، أمّا ما يخصّ

البلاد التونسية فأنا أعلم أنّها حماية لا مستعمرة، وتوجد فيها حكومة تونسية على رأسها الباي، وشخصيتها مكفولة بمعاهدات أممية وخاصة بين فرنسا وتونس، ولا يوجد فيما رأينا نصّ قانون يمنعنا من تأسيس جامعة العمّال".

فابتدره المدير بقوله :"يلزم أن تفهموا أنّ فرنسا هي كلّ شيء هنا، وشاعرة بكلّ شيء أيضا، فمن المستحيل أن تسمح بوجود مؤسّسات هي في الحقيقة مناورات سياسية تتّجه لمصادرة النفوذ الفرنسي، وكما قلت لكم : لا يوجد هنا إلاّ شيء واحد هو انضمامكم للاتّحادية الفرنسية، وأنا حاضر للتوسّط بينكما في هذا الأمر متى صعب عليكما التفاهم فيه، وثقوا أنّ أبواب قاعة العملة تصير مفتوحة لكم على الدوام متى تمّ هذا الأمر".

فأجابه النقيب بتأثّر شديد استطاع أن يستمرّ فيه هادئا :"إنّك تخاطبني في حلّ الجامعة، وهي ليست ملكا من أملاكي لي حقّ التصرّف فيه، بل هي حق للعملة مشاع، وهم أصحاب النظر فيه، ولي معهم صوت لا أرفعه ضدّ الجامعة ما حييت، وهذا ما أقوله لكم".

أجابه المدير :"يكفيني منك السكوت، فلا أطلب التصويت من جهتك، وأنا أتحقّق أنّ المسألة تنجح كما قلت لك، ولا أريد أن تطول هذه المسألة أكثر مما طالت، وأنا أعطيكم أجلا نهائيا ثمانية أيام لتتفاهموا بينكم، وإذا لم يتمّ الأمر بعدها، فإنّ الحكومة تحلّها

بالقوة والجبر".

خرج النقيب من مكتب المدير فوجد رفيقيه الكبادي والغنوشي في انتظاره بالباب، وعلى وجهه سيماء الذهول والتفكير العميق في موقف الحكومة الذي ازداد وضوحا في مقاومة الجامعة وأسباب ذلك، وقد دعي أعضاء الجامعة في مساء ذلك اليوم لجلسة غير اعتيادية للنظر في هذا الشأن الخطير بحضور أعضاء نقابات العاصمة.

فما كاد ينتهي النقيب من حديثه هذا حتى عمّ الاستياء كامل الجلسة، وساد السكوت برهة على الجميع يفكّرون في مبلغ ما وصلت إليه السلطة في النقمة على الجامعة ومصادرتها بالقوة، وما عساها تكون هذه القوة، فهل يريدون بها تحويل عقولنا عن مجاريها، أو إمساكنا باليد أو ماذا يريدون...؟

كان جوابهم بالإجماع "إنّنا نتحمّل مقاومة الحكومة لنا بصبر، ولا نخرّب بيوتنا بأيدينا، وهكذا يكون في كلّ أمر عظيم، لا بد أن يلقى الإنسان في طريقه العثرات. وهنا يظهر مجد الإنسان واستحقاقه للحياة بمقدار تشبثّه بها، وليس من المحقّق بعد ذلك أنّ الحكومة تستمرّ بصورة واحدة في مصادرة عملنا، فلنسر فيه بقدر ما يصل بنا الجهد، وهذا هو واجبنا في الحياة". ثم قرّروا الرد على أقوال مدير البوليس والاحتجاج عليها إذ لا شرع يؤيدها، فكتبوا البلاغ الأصفر -شارة الذعر والاستياء- الذي

طبع ووزّع على العموم في شوارع العاصمة، وشيء منه في بنزرت وماطر وسوسة وصفاقس التي بها النقابات. ثم كتبوا ملخّص الحوادث التي نشأت عن منع الاجتماع بقاعة العملة إلى تصريحات مدير البوليس، والاحتجاج عليها بإمضاء اللجنة التنفيذية، ونشر هذا الملخّص بجريدة الصواب بتاريخ 16 جانفي 1925.

اجتماع فندق الحرير

حسبما قرّر في اجتماع يوم 12 جانفي اجتمع أعضاء الجامعة وكتّاب النقابات يوم 14 منه للنظر في سير الجامعة وما يلزمها عمله تلقاء الصعوبات التي يضعها مدير البوليس، ففكّروا أنّه يتأكدّ أكثر من قبل السعي في عقد اجتماع عمومي في أقرب وقت لإعلان هذه الحالة أمام جمهور العملة. وبمقتضى قانون 1905 حرّروا إعلاما لادارة البوليس في اجتماع عمومي بفندق الحرايرية باسم كتّاب النقابات، وحرّروا رسائل سريعة إلى النقابات بجهات المملكة لترسل من يمثّلها بهذا الاجتماع الذي عدّ مؤتمرا عاما للمؤسّسات النقابية يظهر به ما إذا كان لجامعة عموم العملة التونسية وجود حقيقي عام وراسخ في الأذهان، ثمّ حرّر الإعلان العمومي الذي طبع ووزّع في طرقات العاصمة باللسانين العربي والفرنسي.

وفعلا فإنّ نقابة رصيف صفاقس بعثت من يمثّلها وهو السيد محمد قطاط، ونقابة شركة صفاقس قفصة بعثت السيد

سعيد قيراط، ونقابة ماطر بعثت كاتبها السيد علي الشارني، ونقابة رصيف بنزرت بعثت السيد الجيلاني السعدي، ونقابة رصيف سوسة التي أسّست بالقرب بعثت كاتبها السيد عبد الحميد قداس. وما أزفت الساعة الثالثة مساء من يوم الاجتماع حتى توافد الناس على مكانه الوسيع برحبته ودرابيزه والطاق الأول منه، فاكتظّت رحابه اكتظاظا، وصعبت حركة الانسان وهو واقف في مكانه من شدّة الازدحام، وقد قدرّ عدد المجتمعين بثلاثة آلاف عدا من كانوا أمام الباب والطرقات القريبة ينتظرون عن بعد من يعيد لهم محصّل الاجتماع، على أنّ هذه الكثرة الهائلة قد تخلّلها داخلا وخارجا أسراب من البوليس وأعوان السر. وإثر ذلك صعد من حضر من أعضاء الجامعة إلى منصة الخطابة يتقدمهم النقيب محمد علي، وهم الرفقاء : محمود الكبادي، ومحمد الغنوشي، والبشير الفالح، ومعهم رفيقهم السيد علي القروي شهر القابسي. فافتتح النقيب الجلسة بين الهتاف والتصفيق الحادّ قائلا :

" يا إخواني، أرى أنّي في غير حاجة أن أرحّب بكم كضيوف أتوا منزلي، فإنّما أنا رجل مثلكم جئت إلى هنا كما جئتم لنعرب عن إرادة واحدة، ونفكّر جميعا في علاج أمراضنا الاجتماعية، وما نلاقي في سبيل ذلك من العقبات، وحقيقة أيّها الأخوان إنّي لا أقوى أن أعبّر لكم عن النشاط والقوة اللذين يختلج بهما قلبي سرورا من خلال مشهدكم هذا الذي أسمع منه هتافا عاليا أرى فيه نفوسا أبيّة وعزما شابا يدفعني إلى الأمام.

بماذا أحدّثكم يا إخواني، وأنا لا أحسن الحديث إلاّ عن البؤس الذي يملأ قلبي؟ فمن منّا لا يعرف البؤس وهو آخذ بأعناقنا يسير معنا كالظّل، هو في مساكننا ظلمة وحرمان من النور والهواء، وفي ملابسنا وحشة وبلى، وفي مآكلنا (ثعش) لا يقيم الصلب. وجوه مصفرّة، وثياب مخرّقة مغبرّة، وجيوب فارغة إلاّ من دوانق نحاس، وهؤلاء هم الذين يعملون وينالون أجرا عن عملهم. أما العاطلون الضائعون الذارعون الأرض نهارا، والنائمون عليها ليلا، فذلك نوع آخر من البؤس أليم.

إنّ كلّ الشعوب في العالم قد أقام فيها البؤس أجيالا وقرونا، وهذه مسألة وجدت مع الإنسانية، ولكنّه قد كان ضحاياها في كلّ زمان هم العمّال الذين يمثّلون أغلبية الشعب المطلقة، فإنّ إيجار أحدهم إن احتيج إليه بأجر لا يكفيه وعائلته التي يزداد أفرادها، وإلغاءه متى ارتفعت الحاجة إليه، كلّ ذلك قد جعل حياته مغمورة بالآلام في نفسه وأفراد عائلته. وقد ورثت الأجيال المتعاقبة هذه الحياة المرّة بواجب الطاعة والرضى، متعزّية بالقضاء المحتوم الذي قدّر لكلّ حيّ حظّه في الحياة. وقد أيّد ذلك فيهم انتشار الجهل الذي يشملهم و ذرّيتهم ينتج عن الجهل والسّذاجة غير الخضوع والذلّ والرّضى بالموجود.

لكن تاريخ أوروبا الحديث بما فيه من الانقلابات الكبرى، وعصيان النظامات القديمة والثورة عليها، قد حقّق جزءا عظيما من يقظة العمّال التي تزيدها الحوادث المتوالية رسوخا. ومن

أعظم أسباب النجاح في أوروبا هو انتشار العلوم وتعميمها في جميع الطبقات التي كانت محرومة ومن ذلك تخرّجت طائفة عظيمة مخلصة من العلماء تعمل لإنقاذ سواد العمّال من وهدة سقوطهم، فدرسوا الأنظمة الاجتماعية، وتبيّنوا أحسنها، وألّفوا الكتب والرسائل، وأسّسوا الأحزاب والجمعيات النقابية للدفاع عن العملة وإنقاذهم من البؤس، وبالتدرّج استطاعت هذه التأسيسات في أوروبا أن تحقّق لنفسها الحياة في قوّة ونمو، وتأتي بأعظم النتائج التي ينعم بها عمّال أوروبا بالنسبة إلى غيرهم.

إنّ بلاد الشرق عامة وشمال افريقيا خاصة، ما زالا بعيدين عن بلوغ هذه الدرجات، وحتى عن السّير بجدّ وعزم إليها، ولا سيما وطننا هذا المحروم من كلّ شيء إلاّ من الآلام التي تصهر قلبه نيرانها.

أسّس الفرنسيون وانضمّ إليهم عامة الأوروبيين في تونس نقابات، ثم اتّحادا لها يربطها بجامعة العملة في فرنسا، ولم يستنكف العمّال التونسيون من الانخراط في نقاباتهم التي يمنع انتخاب غيرهم فيها، وأدّى العمّال التونسيون واجبهم الذي يفرضه على الجميع قانون النقابات، ثم كان بعد ذلك أنّهم انفصلوا عن هذه النقابات إمّا إلى انحلال، أو تأسيس مستقل كما تمّ لعملة السكك الحديدية الذين أسّسوا جمعية "الاتفاق الودادي" أثناء الحرب الكبرى.

إنّكم تعرفون هذه المسائل أكثر مني، وقد وقفتم بأنفسكم على نصيبكم منها بما أدّى إلى انفصالكم، وهذا ما أكّده لي كلّ من حادثني منكم. على أنّي رأيت بعيني أنّ معتصبي عملة الرصيف بالعاصمة لم يقع الالتفات لهم إلاّ بعد انتظامهم في هيئة مستقلة عن الاتحاد الفرنسي، وقد كانوا في الأعوام السالفة يعتصبون وينكسر اتّحادهم فيرجعون للشغل بخيبة وفشل دون أن يجدوا لهم مرشدا أو معينا.

إنّ هذه الحالة تستدعي طول الفكر، فإنّ العمل في الوطن التونسي لا حرمة له، ويظهر أنّ مستقبله سيزداد غبنا وإجحافا بانحلال الوحدة ولزوم الصمت. ولاتقاء هذا الشر المستطير أسّسنا نظاما اجتماعيا نقابيا مثل الذي أسّس في أروبا للعمّال هو : جامعة عموم العملة التونسية.

إنّ هذا العمل لم يرض رجال الاتّحادية هنا، حتى ولا رجال الجامعة الفرنسية. فإنّ م.جوهو صرّح بوضوح : أنّ هذا العمل لا ينجح أبدا وليس إلاّ أن تنضمّوا لجامعتنا.

هذا القول بعينه قد صرّح لنا به مدير البوليس بمكتبه في حدّة وقساوة، فلم يسعنا إلاّ الاحتجاج عليه بما قرأتم في الصحف. وهنا قد جئنا لنعرف حقيقة موقفكم نحو الجامعة التونسية، فأنا أسألكم جهارا أمام الأعين لا لشكّ عندي : هل أنتم متمسّكون بجامعتكم عن تصميم وبلا انقطاع؟

نعم.

هل تستقبلون التضحيّة من أجل ذلك بقلوب مطمئنة راضية وعزائم صحيحة؟

نعم.

إذن فكلّ شيء بعد ذلك يهون، وما علينا إلاّ أن نسير في عملنا مبتهجين بأفكارنا رافعين رؤوسنا معجبين".

إلى هنا انتهي خطاب النقيب بين الهتاف الحار والتصفيق الحادّ حتى دوى المكان فلا تسمع إلاّ ضجيجا مطبقا. وفي هذا الحين حضر م.جولينو كوميسار البوليس مندوبا من م.كمبانا مدير الأمن، ناشرا على صدره الشعار الرسمي، ولم يصل المنصّة إلاّ بمشقّة من ازدحام الجمهور، يرافقه في سيره بعض أعوانه. فصعد إليها يسأل عن أعضاء الجلسة ليعرفهم، فأعطاه النقيب محمد علي ورفقاؤه محمود الكبادي ومحمد الغنوشي والبشير الفالح وعلي القروي أسماءهم، وبعد كتابتها قال : إنّه أتى إلى هنا لأمرهم بحلّ الاجتماع والافتراق حالا، حيث إنّ الاجتماع سياسي وغير مرخص فيه.

فأجابه النّقيب : إنّه اجتماع نقابي لا سياسي يكفي فيه الإعلام حسب قانون 1905، وقد أعلمنا مدير البوليس به منذ يومين، وعلى كلّ حال ما دمت مأمورا بحلّه فباشره أنت بنفسك، على أني لا أرى ذلك مناسبا لوظيفة الأمن، يمكنك أن تعرف ذلك في وجوه الحاضرين، فانظر إليهم، وإذا رأيت مناسبا أن أسألهم

أمامكم فأنا أفعل ذلك. فلم يمتنع م.جولينو من ذلك. فسأل النقيب جمهور المجتمعين -وهم في ضجّة استفهام عمّا يدور فوق المنصّة من الحديث فأنصتوا لذلك- :

هل تريدون أن ينحلّ اجتماعكم هذا، فإنّ السيد الكوميسار جاء من أجل ذلك؟

فقامت ضجة نفي تجاوبت فيها الأصوات من رحاب الفندق يجب أن نتمّ اجتماعنا، هنا يجب أن نبقى، إنّهم منعونا من قاعة اجتماعات العملة فلا وجه لمطاردتهم لنا الآن. هل يريدون أن نبقى عبيدا.

فقال لهم النقيب : إذن أنتم تتحمّلون المسؤولية اجتماعنا هذا باشتراك تامّ وتقدّرون قيمة عملكم؟

فأجابوا : من غير شكّ نحن نتحمّل المسؤولية وحدنا، إنّنا نريد أن نحيا ، يجب أن يتمّ اجتماعنا.

وإذ رأى الكوميسار ذلك نزل عن المنصّة وفي وجهه ابتسامة خفيّة. وكتب تقريره في عقد اجتماع عمومي نقابي لا سياسة فيه، واستؤنفت الجلسة، فوضع النقيب لوحة على الحائط أمام الجمهور ورسم فيها صورة النقابات دوائر توصّلها بها سطور ممتدّة، ثم صوّر لهم مركز الأممية العام وكيف تتّصل جامعات الشعوب بهذا المركز كشعب له تحمل أصواتا مستقلّة في تقرير

الشؤون العامة بينها. ونحن نريد أن يمتدّ صوتنا من جامعتنا يربطنا بالأممية مباشرة، وخصومنا يريدون إعدام هذا السطر ووضع سطر اخر بدله يربطنا بالجامعة الفرنسية، وهي تمثّلنا كذرّة من جسم أمام الأممية.

وبعدما صوّر النقيب هذه الفكرة على اللوح وشرحها شرحا واضحا للجمهور، هتف الحاضرون هتافا عاليا. ثم وقع سرد القانون الأساسي للجامعة فحيّاه الحاضرون بالهتاف والتصفيق. وإثر ذلك قام السيد البشير الفالح وبرهن بصوت عال على فكرة العمّال وموقف الاتحادية الفرنسية مع العمّال التونسيين، وذكر تاريخا مفصّلا عن موقفهم في الاعتصابات، وكيف أنّهم اليوم يزاحمون العملة في تأسيسهم المستقلّ عنهم، وما ينشرونه في جريدتهم "تونس الاشتراكية" من التهم نحونا والدسائس الماكرة. ثم تعرّض لموقف السلطة وتهديدات مدير البوليس بحلّ الجامعة التونسية بالقوّة والجبر إن لم يحلّها العملة بأنفسهم، ولكن العملة يجيبونه بالعمل لا بالقول، فسيرى م.كمبانا من ذلك ما يقنعه بفساد رأيه في العمّال التونسيين، فنحن اليوم قد أفقنا من نومنا وفهمنا واجبنا ولم تعد تروج علينا المحاولات الفارغة، وسيبرهن المستقبل أنّنا نضحي بكلّ شيء من أجل مبادينا. فكان لخطابه تأثير شديد على السامعين قوبل بالهتاف والتصفيق. وتمّ الاجتماع على الساعة الخامسة بعد الزوال فكانت مدّته ساعتين، وافترق الناس بهدوء تام دون أن يقع أدنى شيء، وذلك بفضل التربيةالقيّمة التي عليها العمّال، وأيضا برصانة السيد

الكوميسار وحسن درايته بوظيفه، على أنّه من الغريب المتناقض أنّ اجتماعا نقابيا كهذا عقده العملة بأحد ملاعب السينما بصفاقس حضره مبعوث الجامعة السيد المختار العياري، وقد أذن فيه من قبل السيد المراقب المدني هناك دون تردّد.

إنّ اجتماع فندق الحرير قد كان له صدى في الصحافة التونسية والفرنسية وحتى المعادية منها فاتّفق الجميع على الهدوء السائد فيه وانتهائه دون أن يقع أيّ حادث، ثم اختلفوا في تصوير النتائج التي ستنجم عنه. وفي الحقيقة إنّما يصوّرون أفكارهم وتصوّراتهم فيه.

على جنبات جبل (بوقرنين) بحمام الأنف والسلسلة الممتدّة منه مقاطع حجر وفرنان لحرق الجير والسيمان لشركة (تيرم) لا ينقطع العمل بهما : عشر ساعات ليلية، وعشر ساعات بالنهار عملا. وأجرة ذلك من 6 إلى 7 فرنك، وعدد عملة الشركة 300. ويوجد 100 عامل يشتغلون مع مقاولي الشركة في حركة النقل. وقد نشرت جريدة "تونس الاشتراكية" قائمة أجور تفصيلية تحت عنوان : لعمل عشر ساعات، ونصّها :

" عامل في المقطع من 7,50 إلى 8,50، عامل لحفر الأرض من 7,50 إلى 8,50، عامل في الفرن من 7,25 الي 9,00، مدوّر من 7,50 إلى 7,75، كرارطي 9,00، موقد في الفرن 10,50."

إنّ الأجور المبذولة لهم استمرّت دون زيادة رغما من شكواهم المرّة تلو الأخرى. وأحسن حظوظهم يوم يسمعون فيه وعودا عن الزيادة ثم لا يرون شيئا، يظهر في ملامحهم الشاحبة انقباض، وقد رأيت كثيرا منهم مصابين بداء الصدر الناشئ من غبار الجير والسيمان الذي يعملون فيه.

من 400 عامل انخرط في النقابة 35. أمّا بقيتهم فهم يحضرون الاجتماعات ويستحسنون ثم يقولون : إنّهم أناس عوامّ لا يفهمون هذه الأفكار، ولكنّهم يريدون الاعتصاب لتحسين أجورهم ويلحّون في أنّ هذا هو العمل الذي يفيدهم. لكن السيد

محمد الدخلاوي كاتب النقابة استطاع أن يؤثّر في أفراد منهم ويؤثّروا فيه. فبدأ الجميع يشعرون بتأكّد الاعتصاب نظرا لسوء حالتهم بالأجور الخاسرة التي لا تسدّ حاجاتهم. وهنا شعرت الشركة بذلك فبادرت بإخراج السيد محمد الدخلاوي الذي اعتقدته المؤثّر الأقوى في إثارة هذه الحالة، وأعقبته بغيره. وعندها اشتدّ غليان الناس وصمّموا على طلب الزيادة، وإن لم يجابوا فالاعتصاب. فقدّموا كتابة مطالبهم إلى مدير الشركة وإلى مهندس الأشغال بإدارة الأشغال العامة، وأعطوا أجلا للجواب عنها خمسة عشر يوما، فلم يكن شيء، فأعلنوا الاعتصاب يوم 19 جانفي 1925 إثر قبض أجورهم النصف شهرية. وقبل ذلك كتبوا إلى جريدة "الزهرة" نصّ مطالبهم فنشرته بعدد يوم 19 جانفي. والمطالب هي :

أولا : تحديد الشغل اليومي بثماني ساعات،

ثانيا : تضعيف الأجرة بالجمع والأعياد عند الاشتغال بها،

ثالثا : رفع الأجرة اليومية إلى 13 فرنكا،

رابعا : إرجاع المرفوضين ظلما من الشغل.

نظر لجنة الجامعة

اجتمعت اللجنة التنفيذية للجامعة للنظر في الحالة الناشئة من توافر الآلام والحماس في عملة (تيرم) وتصميمهم على الزيادة أوالاعتصاب. وهذه مسألة حقّ في ذاتها، لكن قد وقع النظر في الظروف المحيطة بالجامعة وتألّب الأحزاب الفرنسية عليها بالدّس لها والإغراء بها وتهويل الحوادث وقلبها، وذلك ما

جعل جانبا من الأعضاء يحترزون في تأييد الاعتصاب. ويرون الاقتصار على الطلب كالعادة إلى الوقت الفاصل حرصا على سلامة الجامعة المهدّدة بالاتّهامات الباطلة. وأيضا فإنّ النّقابة أسّست منذ شهرين وليس فيها من عملة (تيرم) غير القليل، ودخلها الآن يسير جدّا. غير أنّ محمد علي قد استطاع تجاوز هذه الملحوظات، وتغلّبت فيه عاطفة الحق وبؤس هؤلاء العملة المغبونين على فكرة الاحتراز، واندفع بقوة قلب وحرارة نفس يقول : "إنّ هؤلاء العملة مصمّمون على الاعتصاب إن لم يجابوا وأكثرهم غير متنقّبين ولكنّهم يتألّمون من تفاهة اجورهم. فانظروا كيف نترك أناسا يعتصبون ولا وسائل لهم تمكّنهم من الفوز دون أن نمدّهم بمساعدتنا، وإذا كانوا لم ينخرطوا في النقابة فليس واجبنا أن نتركهم وشأنهم. وإنّي لا أستطيع أن أرى حالة كهذه ثم لا أندفع بكلّيتي أعمل فيها بجهدي مهما كان اعتباري للظروف الحافّة، وما عسى أن تكون هذه الظروف، فإنّما نحن رجال لا زجاج ينكسر، وأنا أعتقد أنّ الأمّة تؤيدّ هذا الحق وتمدّ أهله بما في وسعها...".

هكذا كانت ثقة محمد علي بالمستقبل واعتقاده في تماسك الشعب وإيمانه بالحقائق دون أن يجعل للمحيط الحاضر سلطانا في ذلك على عقله وإرادته، فانضمّ له جانب من الأعضاء تمّ بهم جعل الاعتصاب تحت تعهّد الجامعة وإمدادها، وأرسل مندوبا عنها يوم الاعتصاب السيد الطاهر بن سالم الذي قبل هذه المسؤولية التي اختير لها دون تردّد، وهو الذي أدّى عمله في اعتصابات بنزرت بحذق وصواب رأي، وقد لزم الإقامة بحمام الأنف أيام الاعتصاب

يرشد المعتصبين إلى أوجه المفاهمة مع الشركة، ويحذّرهم من الوقوع في مخالفات قانونية يؤخذون عليها.

وما استمرّ الاعتصاب ثلاثة أيام حتي ظهر تأثيره في السدرية (بوتانفيل) فاعتصب العملة هناك فجأة، ثم جاءوا إلى حمام الأنف يخبرون رفقاءهم أنّهم يشاركونهم في الاعتصاب طالبين الزيادة في الأجور مثل عملة حمام الأنف. وقد ذهب إليهم مرّة واحدة السيد المختار العياري ليهدّئ من هياجهم ويفهمهم معنى الاعتصاب، وبعد ذلك لم يعد في الإمكان الوصول إليهم بسبب الحراسة المانعة من دخول أرض (بوتانفيل) التي يسكن بها العملة. والعمل هناك هو العمل بشركة (تيرم)، ويزيد على ذلك بأشغال فلاحية. وقد زار مكتب الجامعة أثناء الاعتصاب السيد أحمد شنيبه ناظر عملة السدرية وأعطى هناك أسعار العمل والساعات الآتية :

مقطع الحجر : 10 ساعات في اليوم، والأجرة من 7 فرنكات إلى 7,25، وعدد العملة نحو السبعين، منهم 9 إيطاليون أجرتهم فرنكات 12.

العمل في الفرن لرمي الحجارة وإخراجها جيرا ورحيها : 10 ساعات، والأجرة من فرنكات 8,50 الى فرنكات 8,75، وعدد الشغالين 24 عاملا، منهم ستّة إيطاليون أجرتهم فرنكات 12,00.

العمل في تعبئة الجير : 10 ساعات، والأجرة فرنكات 8,50 وعدد العملة ثمانية.

العمل في ايقاد الفرن : 10ساعات وعدد العملة اربعة اثنان مسلمان اجر الواحد فرنكات 9,05 واثنان إيطاليان أجر الواحد فرنكات 13,00.

الأعمال الفلاحية : 10 ساعات، والأجرة من فرنكات 6,00 الي 6,50، وعدد العملة نحو 120 فيهم أولاد صغار سنهم من 10 الى 15 سنة يعملون 10 ساعات، واجرهم من 25و فرنك 1- 2,00 الي 4 فرنكات، وعددهم نحو 35. وفي العملة من قضى في هذه الخدمة 24 سنة بهذا البرج وأجرة الواحد منهم الآن فرنكات 9,00 بينما فيهم 8 ايطاليين أجر الواحد فرنكات 12.

في كامل أيام الاعتصاب كان أعضاء الجامعة يتردّدون إلى المعتصبين احتياطا لما يمكن أن يطرأ ومعاضدة لأعضاء النقابة ومندوب الجامعة في الرأي. وقد عملوا جهدا خارقا في ايجاد المدد اللازم للمعتصبين من نقابات العاصمة، وبعض ذوي الإسعاف حيث طالت أيام الاعتصاب دون أدنى ترضية أو مفاهمة من جانب الشركة سوى صرامة أعوان البوليس والجندرمة التي كانت أقسى منها أيام الاعتصابات السالفة تحت إدارة م.ديدي كوميسار الأحواز. أمّا م.كمبانا مدير البوليس فقد كان يتردّد من يوم لأخر على مكتب الكوميسارية هناك لاعطاء التعليمات للأعوان. وفي

يوم 25 جانفي أتى م.فيالاس الكوميسار ودخل وسط المعتصبين في الساحة أمام قصر الباي يستعلمهم عن أسباب اعتصابهم وأجورهم. فأفضوا إليه بحالتهم دون أن يقع شيء بعد ذلك. وقد أوقف في عين اليوم اثنان من المعتصبين بدعوى تعرّضهما في طريق عملة إيطاليين، وأطلق سبيلهما يوم 28 من الشهر، وفي صباحه خرج بعض المعتصبين في طريق الجبل، فخرج السيد الطاهر بن سالم مندوب الجامعة لإرجاعهم عن الطريق خوف وقوع حوادث، ففاجأهم بريقادي البوليس وشرذمة من الأعوان، وقد شاهد هذا العون إيماء الطاهر بن سالم إلى المعتصبين بالرجوع عن الطريق، فشهد بذلك أمام المحكمة حيث أنّه اليوم أوقف الاخ الطاهر ابن سالم ورفقاؤه أعضاء مكتب النقابة في نحو الساعة الثالثة بعد الزوال من ذلك : محمد الدخلاوي، ومحمد أخوه كاتب النقابة، ومحمد بن سالم بن ميلاد، وعمر بن سعيد الجبالي الذي عوّض سجنه بالرفيق سعيد الجبالي بعد أكثر من شهر لوقوع غلط من الأعوان في تمييزهما !! وتمّ بإيقافهم اتّهامهم بالتعرّض لحرية الشغل حسبما هوّلت في هذا الأمر الجرائد المعادية للاعتصاب. وبعد ما أثبت بحث البوليس أنّ التعرّض وقع لعملة ايطاليين، فإنّ شهود التهمة كانوا من الفزازنة الذين نقضوا اعتصابهم. وتمّ بهم عند المحكمة صحة التهمة فحكمت يوم 28 مارس 1925 على محمد الدخلاوي بالبراءة، وعلى محمد أخيه والطاهر بن سالم بعشرة أشهر سجنا وأربعة أعوام إبعادا، وعلى محمد بن ميلاد وسعيد الجبالي بشهرين سجنا وعامين إبعادا، وعليهم جميعا أداء المصاريف. أمّا الجرائد المعادية للاعتصاب والتي كان لها وحدها

الصوت المسموع، فقد جسّمت الخطر في هذا الحادث على فرنسا ونفوذها من جميع الوجوه، واستطاعت بقوّة عجيبة أن تمسك نفسها عن الخجل حتى أنها صوّرت خطبا ثورية ألقيت على المعتصبين بينما لا يوجد من ذلك شيء. وبهذه الحركة النشيطة أخفق المتعصبون فيما أمّلوا ورجعوا إلى الشغل فرادى منكسرين، ومن قبل لم يحصّلوا سوى الوعد بالزيادة على لسان البوليس، وبعد ذلك كان التنقيص من الأجور القديمة كما حكاه لنا المعتصبون، وكثير منهم رجل عن المكان يطلب عيشا، وهكذا كان نصيب عملة السدرية (بوتان فيل). وقد نشرت الجامعة منشورات فيما اعتسف به الأعوان المتعصبين، ووجّه كتّاب النقابات كتابا إلى الوزير الأكبر إذ ذاك ونشر بالجرائد، فما كان غير الضغط على الحركة بصفة عمومية وإيقاف أعضاء الجامعة.

أقوال الصحف المحلية

"تونيزي فرنسيز" 8 فيفري 1925

"إن يوم 20 جانفي 1925 يحفظ في تاريخ تونس الاجتماعي. فلأوّل مرة لاحظنا أهالي معتصبين يتعرّضون بالعنف للرجوع إلى الشغل ويتهدّدون العملة الأروبيين. وقد وقع ذلك لعامل (تيرم) بحمام الأنف، ويحقّ للناظر المتبصرّ الذي يعرف البلاد ويفكّر في أحوالها أن يرى موقفا كهذا حديثا وغير منتظر من أكبر الأخطار عليها وأخطرها عاقبةفي المستقبل."

"الدبيش تونيزيان" 27 جانفي 1925

"... يظهر أنّنا أمام محاولة تجهيز لمكوّنات التشويش تحت إدارة أناس من الخارج.

... إنّ هذه الحالة لا يمكن أن تستمرّ من دون خطر على البلاد، فإنّ راحة الجميع مهدّدة، حيث أنّه يمكن تعطيل شغل من دون أن يتبع ذلك عقاب. إنّ الحكومة ملتزمة، ويجب عليها أن تحقّق لنا الطمأنينة، ويجب أن لا نصل لدرجة اعتقاد ضعفها أمام التّهديدات الصادرة من بعض الأهالي الانفصاليين بخطابات مغرضة من أجل إعدام مشروع فرنسا بالبلاد التونسية.

... إنّ الساعة حرجة، وسياسة الأهالي المتّبعة لم تبق صالحة، ويجب أن يوضع حد لسياسة التأجيل والضعف التي تسوق البلاد لسوء النظام والخراب."

28 جانفي 1925

"... إنّا لمّا تحيّرنا لهذا الأمر كان ذلك عن ثقة بأنّ هذا التشويش متكوّن من الخارج، ويذهب للخارج. ونحن قد سئمنا التلاعب بنا من طرف أعوان برلين وموسكو.

ويظهر أنّ الفكر العام الفرنسي يجب أن يقف صفّا واحدا لتأييدنا بهذا الصدد."

"البتي ماتان" 30 جانفي 1925

"هي (أُي الدبيش تونزيان) تقلب الحقائق وتصوّر معتصبين في غاية الهدوء كسفّاكين دمويين، وتصوّر محاولة

ثورة في طلب زيادة صادر من عملة يشتغلون عشر ساعات باليوم مقابل 5 أو 6 فرنكات، وذلك طلب غاية في الاعتدال. وحيث إنّ آجر المعتصبين هو مالك "الدبيش" لم تر هذه الجريدة من العار أن تضع تحت خدمته تأثير الكذب الذي يمكن أن تستخدمه، ولأجل أن ترجع المعتصبين للعمل، فإنّ "الدبيش" تجتهد في إثارة الفكر العام إلى الخروج به عن حدّ المعقول، وهي تطلب لذلك تدخّل السلطة، وهي تكتب هذه العبارات الفاضحة التي يجب ذكرها :"تنازل السلطة أمام العنف الساعة حرجة ! إنّ مشروع فرنسا يقاوم ! راحة الجميع مهدّدة."

وهي تخترع خطبا ثورية ضدّ فرنسا لم يقع التصريح بها، وهي توجّه لفرنسا هذه السبّة بأن تخلط مسألتها بمسألة سيّدها وهي تظهر من دون شك الواجبات الوطنية."

31 جانفي 1925

"يمكننا القول بأنّ المعتصبين الذين لم يريدوا أن يرجعوا للعمل بشروط الخدمة قبل الاعتصاب عازمون على مبارحة حمام الأنف حيث إنّ البوليس يطاردهم من جميع الجهات، وهم يختارون محاولة التحصيل على شغل بتونس أو غيرها على البقاء بمعمل الجير والسميان (تيرم) حيث إنّ أجورهم طفيفة للغاية ولا تسمح لهم بالعيش هم وعائلاتهم.

الهدوء سائد دائما في جميع الجهات."

التمهيد للقضاء

الصحف الفرنسية تصوّر
(المؤامرة موجودة)

لحدّ اليوم لم يشرع في البلاد التونسية قانون للاعتراف بالحياة النقابية ونظاماتها. وقد باشر الفرنسيون عملهم النقابي هنا شعبة من عملهم بفرنسا دون أن يتعرّض لهم، لكنّه كان وجود الجامعة التونسية مثارا لحركة قوية بين الفرنسيين. فالحزب الاشتراكي يرى وجوب الاسراع **بتطبيق قانون** 1884، وقد قدّمه م. جوهر ممثّل الجامعة الفرنسوية "للجنة الاصلاحات التونسية" في باريس في مارس 1925 وقال تمهيدا لقبول اللجنة له : "إنّ تطبيق قانون 1884 في البلاد التونسية ينهى بصورة باتّة مسألة النقابات التونسية. ففي نصّه ما ينفي الخطر الأهلي، ويمنع انتخاب الأهالي في عضوية النقابات" ويعارض هؤلاء سائر الأحزاب المالية الاستعمارية التي ترى الخطر كلّ الخطر في إيجاد حالة قانونية للنقابات في تونس. وهي بهذا تعطلّ عمل الاشتراكيين لأنّها تراه بذاته مفسدا للمقاصد الاستعمارية مهما كانت صبغته فهي لا تريد أن تمكّنه من سلاح قد يستعمله متى شاء. لكنّ قادة هذه الأحزاب المختلفة يتّجهون اتّجاها واحدا أمام تأسيس نقابات تونسية، إذ يرون فيها منبعا لقوة ليست لهم، وقد تتّجه ضدّهم، فهم يجهزون الحملة للقضاء عليها : بعضهم باسم اتّحاد العملة، والآخر باسم فرنسا ونفوذها، فتوالت التهم إثر التهم عليها، وأدمجت أعمالها ضمن الهياج الشيوعي في المستعمرات وأعمال

برلين أيضا، تلك البلاد التي استعملها سياسيو الإفرنج كما يستعمل كبارنا كلمة (الغول) لتخويف صغارنا، وأيضا يدلّ هذا على أنّ التونسيين لا يستطيعون إلاّ أن يكونوا آلة بيد الغير، وهذا ما تراه جليا في النبذ الصغيرة التي نترجمها من الصحف الفرنسية في فرنسا وتونس، الممتلئة فصولها سخطا وتهويلا :

"افريقيا الفرنسية" جانفي 1925 -باريس-

"إنّ تطبيق جملة قوانيننا النقابية على تونس برمّتها وبدون اعتبار اختلاف الطقس، ونوع الشغل، ومقدار إنتاج العملة، إلى غير ذلك أمر يبعد احتماله. وغرضنا تحذير العالم السياسي الفرنسي الذي يهمّه مثل هذه المسائل من ارتكاب تلك الهفوة.

كنّا في فصل سابق بيّنا غرابة هذا الموضوع، وذكرنا أنّ أمام 55.000 فرنسي، يوجد بتونس عدد وافر من الأجانب مختلفي الأجناس، محاطين بمليونين من الأهالي. وعليه فهل يمكن تطبيق قانون 1884 بتونس بدون خطر، والحال أنّ العقل السليم ينكر ذلك؟

كيف لا وسيضمحلّ العنصر الفرنسي في جميع النقابات أمام الأجانب، وبما أنّ السياسة لا تنفصل عن النقابات، فستذهب فرنسا ونفوذها بدون ريب ضحية سلطة حديثة نصنعها بأيدينا ...

هذا زيادة على ما يفرّق بيننا وبين **الاهالي** من حيث كيفية الاشتغال والعوائد والحاجيات وغير ذلك مما له تأثير على طبيعة إنتاج الشغل.

ولذا فعلى "لجنة الإصلاحات التونسية" استشارة من يهمّهم الأمر قبل أن تضرّ تونس ضررا فادحا عن حسن نية."

"الدبيش كولونيال" 31 جانفي 1925 -باريس-

"... إنّ من موجبات الحذر لسوء الحظ أن توقع المؤسّسات النقابية من أوحوا بوجودها، وهي التي يحلم م. جوهو بجعلها سدّا ضدّ الشيوعية في الغلط.

إنّ الكتاب الذي واصلنا به مكاتبنا يظهر أنّ جامعة عموم العملة التونسية تخلط بين النقابية والشيوعية، وأنّها تحمل شارة موسكو النقابية والشيوعية والوطنية مجتمعة. فلنحذر."

12 فيفري 1925

"الدستور يستدعي المتنوّرين والأعيان. والشيوعية تعمل في الشعب وتكوّن جمعيات لعملة مستقلّة تحت لون النقابية ينمو عددها كلّ يوم".

"الطان" 28 نوفمبر -باريس-

"إنّ اتّحاد الشبيبة التونسية مع الشيوعيين أمر طبيعي تحقّق منذ أشهر وظهرت نتائجه الفاسدة من أشهر عديدة. وقد حدثت بالبلاد التونسية أخيرا حوادث موجبة للأسف بل دموية -في بنزرت مثلا- كان سببها التشويش الشيوعي. والحزب الدستوري يريد استثمار مطالب العملة والتشويش الاجتماعي لفائدة سياسته الانفصالية."

31 جانفي 1925

"لقد أراد الحزب الاشتراكي [جامعة عموم العملة] أن يخلق من هؤلاء البرجوازيين التابعين قديما أو حديثا للبرجوازية أتباعا مخلصين لأممية العملة. ولقد لزم . م. **جوهو** الذي رأى تونس في أقلّ من ثمانية أيام التصريح بالغلط الذي وقعت فيه المؤسسة التي هو كاتبها العام، فإنّ الشبيبة التونسية لم تكن اشتراكية، وهي أممية أقلّ مما هي اشتراكية، أو بالأحرى هي اشتراكية وأممية وحتى شيوعية بقدر ما تسمح به الاشتراكية والأممية والشيوعية من مقاومة الحماية مقاومة خفيت أو أعلنت لفائدة الاستقلال التونسي. فالشبيبة التونسية ملّية حقا".

في البرلمان الفرنسي 20 و29 جانفي 1925

تصريحات رئيس الوزراء م. هيريو

"إنّي أقاوم دعاة مثل أولئك الذين دفعوا الأهالي في بعض الأماكن (كبوتنقيل) -السدرية- لارتكاب أعمال مخيفة، وهي افتكاكهم بأنفسهم حوز ما لا يملكون بالعنف.

... أقول للأهالي بكلّ صراحة : إنّه بقدر ما تكون فرنسا ذات سياسة حرّة أبوية نحو من أراد منهم توسعة الحريات الخاصة والعامة في دائرة الحماية، بقدر ما تأبى أن تكون ألعوبة لبعض الحركات أو بعض الأشخاص الذين يتستّرون تحت عنوان طلب الإصلاح والمحافظة على الملّية التونسية وما هم في الواقع إلاّ أعوان لحركات سياسية أو لبعض الدول الأجنبية أحيانا. وإذا أذنت باتّخاذ وسائل صارمة ضدّ بعض الأهالي فما ذلك إلاّ لأنّي اطّلعت على ملفّاتهم ووجدت أنّ فيهم فلانا أقام ببرلين أمدا طويلا لا يمكنني معه أن لا أرتاب في حاله [حسن جدا، حسن جدا].

وإذا تكلّم أمثال هذا الشخص عن نياتهم الحسنة التي لا يرجون من ورائها إلاّ الصالح التونسي، فلا يكون لي الحق في الارتياب فحسب، بل الواجب يحتّم عليّ ذلك".

"الدبيش تونزيان" 27 ديسمبر 1924

... وبعد ما أتى زعيم جامعة عموم العملة التونسية على تاريخها إستنتج ما يأتي :

يجب أن نثابر على القيام بالبرنامج الذي تعهّدنا به والذي تلوح من تنفيذه بشائر النجاح، وهو إعطاء تونس للتونسيين، وطرد الأجانب مهما كانوا من بلادنا. ويمكن أن نقول : إنّ كلّ شيء يحملنا الآن على اعتبار أنّ التطبيق سيتمّ بمضي أربعة أعوام فقط".

30 جانفي 1925

"... وبالجملة، فإنّ جامعة عموم العملة التونسية آلة صاحلة في يد الدستور والشيوعية لتوسيع نطاق عملهم بين العملة الأهليين بالبلاد التونسية".

"تونيزي فرنسيز" 13 ديسمبر 1924

"إنّ ... سرورنا بخيبة الاشتراكية مع العملة التونسيين لا يذهب بنا لغض الطرف عن الخطر الذي يتأتّى للسلم الاجتماعي من تأسيس نقابات تونسية بحتة ... وما هي إلاّ سلاح صنع لمقاومة فرنسا.

"تونس الاشتراكية" 18 أكتوبر 1924

اتحاد النقابات بتونس

العمل السيء

"يشهّر مكتب اتّحاد النقابات بتونس (جامعة عموم العملة) لدى الرفقاء المسلمين بما علم به من مشروع إنشاء نقابات ذاتية أهلية إسلامية خاصة، وينبّههم إلى ما في ذلك من الخطر والاستبلاه لهم، ويذكّرهم بأنّ مركزهم في المجتمع الأممي حيث تنمحي العداوة الجنسية والوطنية، لا في المجتمعات الوطنية التي لا تنتج لهم إلاّ الخيبة والخطر. فالوطنيون والشيوعيون الذين يدفعون بهم لأغراض تهيّج سياسي في هذا النهج المخطر يعملون أسوأ عمل. واتّحاد النقابات يرفع صوته عاليا ضدّ هذه المناورات التي حاربها، ويعلن بكلّ صراحة أنّه لا يتعاون مع الذين يتمسّحون باللفيف العامل لاستثماره ويبقون دائما أعداء له".

مكتب الاتحادية
دوريل. اربوتزو. صوريا

إيقاف أعضاء الجامعة

إنّ الحملة التي نظّمتها الصحف الفرنسية قد كانت نتائجها أن بعثت في عزائم رجال الجامعة قوة ونشاطا كانا أوفق ردّ لمن يريدون بقاءهم. لكنّها قد أثارت، أو بالحقيقة مهدّت للحكومة سبيل

العمل. ومهما كان الأمر فما الحكومة في فرنسا إلاّ ظلّ الأحزاب الحائزة على الأكثرية في البرلمان وقوتها المطيعة. فتمّ بذلك يوم 5 فيفري 1925 إيقاف عضوي الجامعة محمد علي والمختار العياري بالسجن المدني، وأضافوا اليهما م. فندوري ممثل الحزب الشيوعي في تونس بتهمة المؤامرة ضدّ أمن الدولة الداخلي لكنّ. العملة التونسيين يوم 7 فيفري تجمهر منهم نحو 3.000 عامل في الرصيف، ومنه ساروا متظاهرين إلى السفارة الفرنسية حيث بلّغوا لها استياءهم كتابة من هذا الحادث المكدّر. وفي زوال هذا اليوم بعد افتراقهم ألقي القبض على العضوين محمود الكبادي ومحمد الغنوشي، وأضافوا لهما السيد علي القروي الذي كان كثير التردّد على مكتب الجامعة ولا يتخلّف عن سعي وجّه إليه، وقد فتح منزله لكلّ اجتماع نقابي عن رغبة وبكلّ سرور. وإيقافهم كان لعين الدعوى الأولى. فبقي الجميع دون بحث إلى غرة مارس الذي بدأ فيه بحث الموقوفين، وقبل ذلك كلّف كوميسار البوليس في الجهات التي زارها الموقوفون بإجراء بحث واستدعاء أهل تلك الجهات ليشهدوا بما كان يقوله هؤلاء الموقوفون في مقاومة فرنسا وبثّ فكرة الثورة. فأنتج هذا البحث العثور على أسماء شهدت بنصّ هذا السؤال الذي ألقي عليها، ولم تستطع بعد ذلك أن تثبت دعواها بدون تردّد عند وقوع المكافحة مع الموقوفين في مكتب قاضي البحث الذي دعاهم لذلك، وأغلبهم من عوام الأهالي الذين لا يستطيعون تحرير ما نطقوا أو ينطقون به. ثم وقع رفع سجل القضية إلى دائرة تحقيق التهم بالمحكمة الفرنسية بالجزائر في شهر جويلية. وطلبت منها دائرة البحث هنا تقرير التهمة كما هي

وإحالة الموقوفين على المجلس الجنائي ورفض طلبهم في السراح الوقتي، وذلك بمقتضى الفصول 231 و232 و239 من القانون الجنائي الفرنسي. فوقع من الدائرة المصادقة على ذلك في جلستها يوم 28 أوت 1925 بقرار أصدرته، وقد كنّا نشرنا أسانيده ملخّصة بقلمنا بعدد 1 نوفمبر 1925 من جريدة "مرشد الأمة"، وهي لا تخرج في جوهرها عن ترتيب أقوال هذا نصها :

قد تأسّس منذ سنوات حزب دستوري تونسي يديره شبّان محامون، وهو يصوّر أنّ فرنسا مفلسةاقتصاديا ومنفردة سياسيا، وغرضه من هذه الدعاية النشيطة التحصيل على الاستقلال للبلاد التونسية. وقد فهم الحزب الشيوعي التونسي الذي يتّصل نهائيا بموسكو الفائدة التي يمكنه نيلها باتحاده مع الدستور لمقاومة الحماية الفرنسية. وماذا عسى أن يأتي به الحزب الشيوعي من المؤثّرات لفائدة الملّية التونسية غير الاعتصابات في المراكز الصناعية في البلاد، فلزم بالطبع تأسيس أداة خاصة لهذا الغرض يتعلّم المنخرطون فيها الطاعة لاستعمال القوة في الوقت اللازم، فكانت جامعة عموم العملة التونسية التي يراد منها أن تكون همزة الوصل بين الحزب الدستوري التونسي والحزب الشيوعي. والذي قام بتأسيس النقابات الأهلية هو المتهم محمد علي ابن المختار الذي عينته سوابقه وإقامته الطويلة بتركيا، ثم بالمانيا، للقيام بهذه المأمورية بصفة خصوصية.

تألّب الأحزاب ضدّ الجامعة

في الوقت الذي كان فيه أعضاء الجامعة موقوفين بالسجن، اجتمع في 21 فيفري 1925 م. دوريل كاتب اتحاد النقابات الفرنسي بهيآت تونسية تمثّل الحزب الإصلاحي، والحزب الحر، والمجلس الكبير بالحكومة التونسية، بمناسبة ما صوّر غلاة الاستعمار الفرنسي عن تونس انها في هياج سياسي "مخطر" تتحفّز به للثورة ضدّ فرنسا وما شيّدته في نحو نصف قرن بالبلاد التونسية، وذلك بقصد مقاومة الإصلاح المؤمّل إنجازه لفائدة التونسيين. فاجتمع هؤلاء لإيجاد صفّ واحد منهم يقاومون به هذه الحملة المدبّرة، إلاّ أنّ م. دوريل اغتنم الفرصة لإفهامهم أنّ عقبة لا بدّ من تذليلها : هي انضمام العمّال التونسيين تحت الاتحادية الفرنسية التي هي أممية، ودرء [العواقب الوخيمة التي تنجم من وجود جامعة العمال التونسية]. وبعد مناقشة دارت في هذا السبيل، تمّ إمضاء المجتمعين دون م. دوريل على نصّ بلاغ نشر أولا بجريدة "النهضة" بتاريخ 22 من الشهر وهو هذا بالحرف :

إنّ الكاتب العام لجمعية اتّحاد النقابات استدعى لحضور الاجتماع، فلم تخف عنه العواقب الوخيمة التي تنجم من وجود جامعة العملة التونسية تجاه اتّحاد النقابات الأممية العامة.

وبيّن الفائدة التي سيحصّل عليها العملة التونسيون من عدم قطع الوحدة.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء، قرّر الجمع مع تصريحه بأنّه ليس له سلطة مباشرة على العملة، لكنّه عزم على استعمال قوة نفوذه بواسطة الصحافة، والعمل على نصح العملة التونسيين للانضمام لجامعة اتّحاد النقابات حتى تتمّ بذلك المشاركة في ميدان العمل.-الإمضاءات :

أحمد الصافي - حسن قلاتي - صالح فرحات - عبد الرحمان اللزام - البشير العنابي - محيي الدين القليبي - الطاهر التوكابري - محمد الجعايبي - محمد شنيق - أحمد توفيق المدني - بوبكر تريمش - عبد الرحمان الكعاك - الطيب الجميل - الشاذلي القسطلي - محمد الصالح ختاش.

المحاكمة

يوم الخميس 12 نوفمبر 1925 نشرت قضية المؤامرة التي أقامها الحق العام الفرنسي ضدّ أعضاء الجامعة وم. فندورى. وقد غمر ساحة المحكمة الفرنسية جيش من البوليس والجند، ومن حين لآخر تصطفّ هناك كوكبة من عساكر الخيّالة بقصد حفظ النظام الذي لم يوجد ما يؤذن بتعكيره، ولكن الاحتياط والإرهاب قد كانا يقتضيان ذلك في نظر السلطة. أمّا الجمهور فقد توافد على المحكمة ولم يدخل إلاّ من يفلت من بين الأعوان حيث إنّ قاعة المحكمة صغيرة ويشغل قسما منها أعوان السر. وكان رئيس الجلسة هو كاهية الرئيس م.

قيو، فافتتح الجلسة علي الساعة التاسعة صباحا إلى الزوال، ثم من الساعة الثالثة إلى السابعة أو الثامنة حيث شغلت القضية وحدها خمسة أيام كاملة بحذف يوم الأحد الذي جاء في الوسط. ثلاثة أيام مرّت في الاستنطاق وسماع الشهود ومكافحتهم بالمطلوبين للمحكمة، ويومان لمرافعة المدّعي العمومي م. هيق، ومرافعات الدفاع التي قام بها الأساتذة : كسترو. الطيب الجميل. صالح فرحات. أحمد الصافي. فواسان الذي قدم من باريس لهذا الغرض. دوران انقليفيال. وكلّهم استغرقوا الخمسة أيام حضورا بالجلسة، عدا الأعمال التحضيرية التي اشتغلوا بتهيئتها دون أن يقبلوا عن ذلك أجرا وهذا جميل يذكر وفضل لهم يشكر.

إنّ مرافعة المدّعى العمومي تصوّر المؤامرة في "أنّ النقابات التونسية تأسيسات تتجهزّ في داخلها للإجهاز على مشروع فرنسا في تونس في صورة اعتصاب عام، وهذه نية يرجّحها الشهود المثبتون لأقوال صدرت من المتّهمين ضدّ فرنسا. ولئن لم يظهر هذا العمل اليوم في النقابات، فذلك لأنّها لم تأخذ الوقت الكافي. ومن الغفلة أن ننتظر لنرى ذلك بأعيننا، إذ لا يعرف عند ذاك لمن تكون الغلبة".

أمّا شهود الإثبات وأغلبهم من أعوان البوليس، وفيهم موظّفون عالون، فقد ذهبت قوّتهم بالمكافحة وأسئلة الدفاع الموردة عليهم، فظهر ضعف كثير منهم للعموم. وأهمّ شهود النفي هو م. سوقان مفتّش الشغل العام بالحكومة التونسية، فقد قال في شهادته

: "إنّه لا يقول : إنّ محمد علي والمختار العياري ليسا مشوشين فقط، بل قد كانا من أعوانه على الهدوء والسلم في الاعتصابات الماضية التي وقف عليها وتعهّدها بنفسه قياما بوظيفه، وهو يستطيع أن يعرف العملة أكثر من غيره إذ هو يباشر عمله هذا منـــذ سنين بالبلاد التونسية ..." واستمرّ يقصّ على المجلس ما يعرفه، فعارضه المدّعي العمومي بقوله : "اذكر أنّك موظف". وبعد ضجّة قامت من جهة الدفاع استأنف الشاهد كلامه كما بدأه. وأيضا م. أماتو الإيطالي المقاول مع شركة (تيرم) بحمام الأنف، فقد شهد بحالة العملة هناك وشرمية تذمّرهم من الأجور، وخلوّ الاعتصاب من التشويش. وأنّه هو بنفسه قد زاد عملته ما طلبوا فرجعوا للشغل بمجرّد ذلك. أمّا المحاكمون في هذه القضية فقد برهنوا على شرعيّة أعمالهم وعدم وجود قصد إذاية منها للغير، لا سيما النقيب فقد أفاض في بيان نظريته النقابية في تونس، وذكر مشاهد البؤس التي رآها فيها بنفس حارّ وروح صادقة كامل ثلاثة أيام الاستنطاق.

وفي مساء اليوم الخامس تمّ عمل المحكمة، وخرج أعضاؤها مع المحكّمين الفرنسيين إلى المفاوضة التي دامت أكثر من ساعة، ثم عادت هيأة الجلسة وتلى نصّ الحكم :

محمد علي والمختار العياري وفندوري بالنفي لعشرة أعوام عن التراب الفرنسي وتوابعه، محمد الغنوشي ومحمود الكبادي وعلي القروي بخمسة أعوام، ونفّذ الحكم عشية يوم 28 نوفمبر 1925 حيث أركبوهم البحر إلى إيطاليا، إلاّ السيد محمود الكبادي الذي بقي ينتظر التعقيب الذي أيّد الحكم الأول وأركب بعد أشهر إلى منفاه.

خاتمـــــة

وضعنا هذا التاريخ ولم نجمع فيه كلّ جزئيات الحركة، لكنّنا سجّلنا أهمّ الحوادث والأفكار فيها، وليس من قصدنا أن نضعه مثالا أكمل يحتذى في العمل العمومي المقبل، ولا أن يكون كدعاية جديدة لإثارة حماس سياسي إذ لم يبق أحد يعتقد في الهياج السياسي وهو مجرّد من الأعمال الاجتماعية التي تكون بها الأمة شعبا. وإنّما غايتي أن أجلعه مثالا من أمثلة الحركات الاجتماعية في بلادنا يمتاز بروح الصراع الماثلة في الاعتصابات، وكيف قوبل هذا الأمر من حكومة البلاد والأحزاب النافذة فيها، لنعرف أوجه العمل القريبة، ونعدّل من طرائق عملنا ما يحتاج لذلك. وما الماضي إلاّ درس للمستقبل.

إنّ سواد الناس يرى أنّ الماضي عنوان المستقبل، فإذا كان فيه خطأ أو كان فاسدا فالمستقبل كذلك. ومن هنا كان تشاؤمهم بالعبث الذي ساد في الشركات التّجاريّة التي أسّست على يد أناس لم يحسنوا القيام عليها، وكان ذلك عندهم عثرة المستقبل. غير أنّ الشعب الذي بذر في أعماقه حبّ الحياة، واستعدّ لأخذ نصيبه منها، يجب أن يطهّر نفسه من هذه الفكرة القاتلة التي تميته موتا أبديا. فإذا كانت حياة الفرد تعتورها السلامة والتكسير رغم إرادته، فيخسر بضعف رأيه ثم يربح، ويخيب بجهله ثم ينجح، -ولا مناص من ذلك في الحياة- فأحرى أن يعتبر ذلك لازما من لوازم الحياة الاجتماعية. وأي شعب بدأ ينهض ولم تقم في طريقه هذه العقبات،

فالحياة كلّها تجارب لا نتائج ثابتة نبني عليها آراءنا في المستقبل.

من رأيي أن تسبق الحركات الاجتماعية -وبالأخص الاقتصادية منها- دعاية عامة تشرح حقيقتها وأصول أعمالها وواجب عموم الشعب فيها، وتطهّر أوساطه من جراثيم الأفكار القاتلة حتى يستعدّ بنفسه لتأييد المشاريع عن بصيرة وتهذيب عمومي يكون كضمان لمجهوده الاجتماعي. وما خسرت مشاريعنا الماضية إلاّ بفقد هذا الاستعداد، واستقلال المنتخبين في المشاريع بالعمل فيها وحدهم، بل ربمّا دعوا المشتركين فيها لحضور اجتماعات عامة بينهم فلم يحضر منهم إلاّ القليل الذي لا يكفي لعقد الاجتماع، وبعد ذلك يتذمّرون من نتائج المشاريع الفاسدة. وفي الحقيقة إنّها قد قامت على النفوذ الشخصي للداعين لها وثقة المعاضدين لهم لا عن حبّ وتقدير صحيح لها من الشعب.

إنّ الإسراع إلى التأسيس قبل هذا العمل التمهيدي قد جرّبت نتيجته، ويصعب إقناع العموم بحسنه ليعاضد عن حبّ وثقة. فعلى شباب تونس الذين يفكّرون لأجل العمل، أن يقدّروا الاعتبارات اللاّزمة حتى يصيبوا التوفيق في عملهم لخير البلاد وسعادة أمّتنا التونسية.

الفهـــــرس

تقديم الكتاب	5
مقدمة	15
الحالة الاجتماعية والقتصادية بتونس	24
تهيّؤ العمال للنقابات	58
عملة الرصيف	63
كيف كان الاعتصاب	67
اعتصابات بنزرت	93
يوم 11 سبتمبر	102
الأجور والمعاش	125
اتساع الحركة النقابية	126
تأسيس النقابات التونسية	135
جامعة عموم العملة التونسية	150
الدعاية بجهات المملكة	184
النظر في الحالة	200
اعتصاب حمام الأنف	215
التمهيد للقضاء	224
خاتمة	237